

حق العودة

أيلول ٢٠٠٤

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

العدد (٧)

في الذاكرة

صبرا وشاتيلا

حق العودة

حملة الدفاع عن

ميراثاتنا ... في الذاكرة

«اننا نعتبر أن المسؤولية تقع على كاهل وزير الدفاع [أريئيل شارون] لاهماله خطر أعمال انتقامية وحمام دم من طرف الكتائب ضد سكان مخيمي اللاجئين ولإسقاطه هذا الخطر من حساباته لدى تقريره السماح للكتائب بدخول المخيمين. كما ان المسؤولية تقع على عاتقه، من جهة أخرى، لعدم إصداره الأوامر باتخاذ الإجراءات الخاصة باجتناوب أو تقليص هذا الخطر، وبعدم اشتراطها لدخول الكتائب. إن هذه الزلات تمثل إخلالا بواجب مهمته كوزير دفاع (...).»

«لقد أثبتنا أن وزير الدفاع [أريئيل شارون] يتحمل مسؤولية شخصية. وفي نظرنا، أنه جدير بأن يستنتج شخصا الاستنتاجات الخاصة بالأخطاء التي برزت في الطريقة التي يخلى بها عن واجباته. وعند الضرورة، أن يتولى رئيس الوزراء النظر في إمكانية تنفيذ سلطته حسب الفصل ٢١ من القوانين الأساسية القائل بأن رئيس الوزراء يمكنه، بعد إخبار مجلس الوزراء، أن يقيل وزيرا من مهامه.»

التقرير النهائي للجنة التحقيق الاسرائيلية حول الاحداث في مخيمي اللاجئين في بيروت، لجنة كاهان للتحقيق.

«هذه الحرب الجنونية التي يمكن أن نبحت عن المنتصر فيها بلا جدوى (...)، هذه الأسطورة التي بدأها شارون كمغامرة عسكرية لامعة وتواصلت بالارتجال والناورات السياسية ملطخة الى الأبد بدماء الأبرياء، تسبب أكبر أزمة سياسية وأخلاقية عرفتتها اسرائيل.»

الصحافية الفرنسية، جوزيت آليا.
مجلة «لئونوفل أوبسيرفاتور» ٦ تشرين ثاني ١٩٨٢.

«منذ فترة وحيزة، كان لبنان مسرحا لأشد الاحداث الوحشية في زماننا، بإشراف السلطات الاسرائيلية التي سيكون هذا الامر موضوع خجل أبدي بالنسبة اليها. (...) ومن ناحية أخرى، فان اسرائيل التي سمحت بالمجزرة تزعم انها ديمقراطية. إن الديمقراطية تمنع قادتها من سلوك هذه الطرق. وما لم تقع اقالة حكومة بيغن من مهامها، فان شكوكا جدية سوف تبقى حول مسألة معرفة ان كان الاسرائيليون لم يضعوا ديمقراطيتهم بين ايدي نخبة عصبية.»

«الغارديان» ٢٠ ايلول ١٩٨٢.

«ان قوة اسرائيل القاهرة بالذات ازاء جيرانها الضعفاء هي التي دفعت السيدين [مناحيم] بيغن و [أريئيل] شارون الى انجاز مخططات جفرا-سياسية عظيمة جلبت لهم العار. ان السيد بيغن ومساعديه المهووسين بفكرة تغيير خريطة الشرق الاوسط برروا كل الوسائل دون النظر الى صعوبات مثل هذا المشروع.»

«ذي أوبسيرفر» ٢٧ ايلول ١٩٨٢.

«لماذا أغلق العالم أذانه عندما كان الفلسطينيون وأصدقاؤهم يؤكدون أن الدور الأساسي للقوة المسلحة الفلسطينية في لبنان هي حماية المدنيين الفلسطينيين وان ذبح المدنيين كان أكثر من محتمل بعد رحيل قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، اذا لم تنتشر قوة دولية حتى تتمكن سلطة لبنانية منضبطة من تحمل مسؤولياتها؟ . ان الأمريكيين والقوى الأخرى المشاركة في المفاوضات حول ظروف ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية، يجب أن يتحملوا أيضا نصيبهم من المسؤولية فقد قبلوا بأسرع ما يجب الحجة الاسرائيلية بان القوة الاممية لن يعود لها نفع في بيروت بعد الانتهاء من ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية.»

«التايمز» ٢٠ ايلول ١٩٨٢.

«لم يكن كافيا أن يقتلعوهم من أراضيهم، ويطردوهم من بيوتهم وبلادهم ويحكموا عليهم بالتيه منذ أكثر من ثلاثين عاما. ها قد أتوا لذبحهم حتى في البلاد التي وجدوا فيها ملجأ.»

«لومانيتيه» ٢٠ ايلول ١٩٨٢.

«نظرا لوجود عديد الأدلة على أن اسرائيل خططت، وساندت وراقبت وقوع الاحداث التي انتهت بالمجازر، ونظرا الى عدم اكترائها بالدلائل الصحيحة التي كانت تبرهن على إمكانية حدوث هذه الجرائم، فقد ارتكبت اسرائيل عدوانا خطيرا جدا على اتفاقية جنيف الرابعة. ان اسرائيل في الحقيقة مسؤولة كدولة عن هذه الاعتداءات الخطيرة على القانون الدولي. ان القادة السياسيين والعسكريين المشتركين في القضية هم مسؤولون من ناحيتهم شخصا، بسبب تواصلهم في تنفيذ المجازر، مثله، بسبب تقصيرهم في ايقاف أو حتى في اتهام أو الشكوى ب - المسؤولين الرئيسيين الذين قادوا المجزرة والذين نفذوا هذه الجرائم.»

تقرير لجنة التحقيق الدولية.
دان كادر أسمال (جنوب افريقيا)، برين بركوسن (كندا)، ريتشارد فولك (الولايات المتحدة الأمريكية)، سين مك برايد (ايرلندا)، جيرو دي لايراديل (فرنسا)، ستيفن وايلد (المانيا الفدرالية).

«ان الحكومة الاسرائيلية هي التي تشجع اللاسامية وتضع أسسها، لأن هذه الحكومة تشجع وترغب في موجة اللاسامية، فالأوساط الرجعية الاسرائيلية كانت دوما ترى في ذلك أساسا جوهريا لوجود اسرائيل...»

برونو كريسكي، المستشار النمساوي.
مقابلة نشرتها عدة جرائد فرنسية، ٢٤ ايلول ١٩٨٢.

«لقد كان شاتيتلا مخيما، والآن لم يعد سوى مقبرة. كان شارعا كبيرا وجمعا من الأزقة، والآن لم يعد سوى الموت تحت غطاء السماء.»

«لوموند» ٢١ ايلول، ١٩٨٢.



صبرا وشاتيتلا أيلول ١٩٨٢

الاقتاجة

جرح ينزف

اثنان وعشرون عاما مرت، وجرح صبرا وشاتيتلا ما زال ينزف. اثنان وعشرون عاما، والنزيف مستمر ينتقل من مخيم إلى مخيم، من لبنان إلى فلسطين من صبرا إلى جباليا ومن شاتيتلا إلى الجلزون ومن عين الحلوة إلى قلنديا والامعري.

القاتل هو نفسه والأداة نفسها، وما زال الجرح نازفا. ما تغير من تاريخه حتى يومنا هذا، هو اختفاء حتى الشجب والإدانة، ولا إدانة بعد اليوم. فيطبق الفصل السابع من نظام مجلس أمن الأمم المتحدة في كل أنحاء العالم إلا عندما يتعلق الامر بفلسطين، حيث يدخل مرحلة فقدان الوعي المطلق. وينتعش فقط ليستخدم نفوذه لاحتلال بغداد، وضرب نظام ميلوسيفتش وإعادة لاجئي البوسنة والهرسك، ويلوح به لحل معضلة دار فور السودانية. ولكنه يعود للإنعاش عندما يسمع كلمة فلسطين في الأمم المتحدة.

اثنان وعشرون عاما لم تغير العالم. ولصدفة القدر، ان الحادي عشر من أيلول المأساة في أمريكا قد غير العالم، لكن أيلول السادس عشر الفلسطيني لم يغير العالم ولم يحدث في ضمير الفصل السابع من نظام مجلس الأمن أي تأثير، رغم ان أعداد الضحايا في التوأمين الأمريكيين هو نفس عدد الضحايا في التوأمين الفلسطينيين (صبرا وشاتيتلا) الاختلاف وهنا ليس ذا أهمية ان الضحايا الفلسطينيين واللبنانيين ذبحوا بالسكاكين والبنادق فردا، فردا مما يضاعف الألم.

فلماذا تغير العالم في أيلول ٢٠٠٠ ولم يتغير العالم في أيلول قبل عشرين عاما؟؟؟؟

هذا السؤال يقض مضاجع كل من فيه ضمير حي، كل محبي العدالة من بني البشر، لكن لا إجابة سوى، ما يأتينا من البيت الأبيض، بيت النظام ذو الرأس المدبب الواحد، من يقف معه يحصل على عدالته، ويحمي نفسه وشعبه من مغبة استخدام الفصل السابع. ومن يقف مع حقوق شعبه يا ويله وشعبه!!.

فالعدالة هنا لا تعني مساواة البشر في الحقوق والواجبات، ولا ترتكز على قوة الحق والمنطق، وإنما ترتكز على منطق القوة ومنطق الهيمنة.

ووفقا لهذه القاعدة أصبح جزار البشر وقاتل الأطفال والشيوخ والنساء والعجزة «رجل سلام»، كما نعته حاكم النظام العالمي ذو الرأس المدبب. وانقلبت القاعدة مرة أخرى فأصبح النضال الوطني للتححر من نير الاحتلال وتحقيق حقوق الإنسان إرهابا، وعلينا ان نحاربه فلما لا نحاربه فالعلم سام يريد لنا ذلك!!! في هذا العدد من صحيفتكم حق العودة، ارتأينا ان نخصص للذكرى مساحتها، التي تليق بها ولكن أيضا خصصنا مساحة كافية لان نطل معكم على مسيرة عمل شعبية نضالية من اجل الدفاع عن حقوق شعبنا الأساسية والمتمثلة في حق العودة للاجئين الفلسطينيين. ان نطرح عليكم ما جرى من نشاط وفعل على صعيد بناء حملة شعبية مترامية الأطراف في فلسطين والشتات.

ما نضعه بين أيديكم انطباعات وتقديرات وتحركات لحركة شعبية تعمل وفاء لدماء شهداء وجرحى وضحايا مسيرة النضال الفلسطيني. فبجهودكم وآرائكم نسير إلى الإمام. في سبيل ان نحقق حقوقنا الوطنية الثابتة. ومهما طال زمن المسير فلا بد للعدالة ان تنتصر ولا بد ان تعود قاعدة المنطق إلى سابق عهدها إلى منطق قوة الحق وعدالته لا منطق عدالة القوة والإملاء والإذلال.

«هيئة التحرير»

ميراثاتنا ... في الذاكرة

ثقافة مذبحه

بقلم: عيسى قراقع

على القادة ان يتخلوا عن النظر إلى واقع القمع الذي يعيشه الناس فقط من أجل كسبهم إلى صفوفهم.

عليهم ان يتوجهوا إلى الواقع الذي يتوسط بين الناس لقراءة برنامج التغيير لأنه لا يمكن ان يكون هناك نشاط إنساني وتحرر سياسي لو لم يكن الإنسان مشروعا، قادراً على تجاوز ذاته مدركاً واقعه متمكناً من التدخل الانتقادي وجعله في الوقت ذاته محسوساً خارج بلاغيات الرثاء.

لقد استطاعت ثقافة المذبحة وعبر سنوات الانتفاضة ان تحول الإنسان الفلسطيني إلى كائن غير بشري، وتزرع في أعماقه الخوف من الحرية أمام سطوة الجرائم والانتهاكات اليومية، وقادت هذه الثقافة التي هي تعبير عن منهج وسياسة وتربية تهدف إلى دفع الفلسطيني إلى الاضطرار للتعامل مع تداعياتها وتقبلها.

وهذا ما فعلته مئات الحواجز العسكرية والمستوطنات والشوارع الالتفافية وبناء جدار الفصل العنصري وسياسة الاعتقالات الجماعية، وأكثر من ذلك الإحساس الخادع لدى الضحية ان بإمكانه ان يعبر عن إنسانيته وان كان وهماً بممارسة حياة ديمقراطية وإجراء الانتخابات وتشكيل حكومة وبرلمان وممارسة دور المُحرِّز وإغماض عينيه عن واقع الاحتلال التعسفي.

ووصل الأمر إلى صياغة لغة مزدوجة، لغة الواهم انه يعيش في دولة ذات سيادة وهي لغة عالية ذات تفاعل كبير ولغة أخرى منكسرة لا تسمعها إلا في جنازات الشهداء وعلى السنة الفقراء والعاطلين عن العمل والمتكسدين على الحواجز العسكرية.

تعاني الجماهير الفلسطينية من ازدواجية في داخلها فهي تكتشف أنها لا تستطيع العيش بشكل حقيقي بدون حرية ومع ذلك تخافها، لأن ثقافة المذبحة جعلتها مجزأة منقسمة محتارة بين خيارين إما ان تلفظ المحتل القابع في داخلها او ان لا تلفظه... بين التضامن الإنساني والاغتراب... بين ان تكون متفرجة او لاعبة... بين العمل او الوهم... بين الجهر بالقول او الصمت... بين التحايل على الألم او الصراخ... بين لغة تحرر وطني او لغة مجتمع مدني اصبح مدمراً تماماً.. ثقافة المذبحة هي أيديولوجيا الشعوب المضطهدة التي استوعبت كونها مضطهدة وخضعت لثقافة القمع والتي صاغها المحتل مستسلمة لصراخ الضحية فيها دون البحث عن أدوات ثورية فاعلة والتصرف وكأنها غير مضطهدة..

والحرية ليست مثلاً أعلى خارج الإنسان كما أنها ليست فكرة تحولت إلى خرافة وتراث وأمجاد وبطولات سابقة، إنها الحالة التي لا غنى عنها في السعي لاستكمال إنسانية الإنسان.

هذا المفهوم لا تتقبله ثقافة المذبحة بل تسعى إلى شطبه وعياً وثقافة وسلوكاً وهو ما يفسر الهجوم الإسرائيلي المحموم ومن أعلى المستويات على من حاولوا استعادة إنسانيتهم من جنود وضباط وطيارين إسرائيليين تمردوا على الخدمة العسكرية بعد ان استيقظت ضمائرهم أمام هول الكارثة التي تجري بحق الشعب الفلسطيني وأمام الأوامر السادية وغير الأخلاقية التي يتلقونها من مسؤوليهم في التعامل مع المواطنين الفلسطينيين.

لقد أدرك هؤلاء ان ثقافة المذبحة التي تنفذها الآليات العسكرية والممارسات العنصرية هدفها تدمير الحياة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي معاً.

فمن هنا تبرز أهمية الدور القيادي الذي يجب أن يقوم به السياسيون والمثقفون الفلسطينيون وكافة الفصائل الفلسطينية من أجل كسر الدائرة المغلقة المحيطة بالشعب الفلسطيني والعمل والنضال لاسترداد إنسانية الطرف الآخر وأدميته. فالمهمة الإنسانية العظمى والتاريخية تكمن بتحرر الشعب الفلسطيني مترافقة جديلاً مع تحرير إرادة الإسرائيليين من عقدة الخوف والفوقية وكره الآخرين... تحريرهم من ثقافة المذبحة.

عيسى قراقع هو مدير جمعية نادي الاسير الفلسطيني في الضفة الغربية. حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بير زيت وله مؤلفات عديدة ومنها «الأسرى الفلسطينيون بعد اتفاق أوسلو» «التعذيب في سجون الاحتلال الاسرائيلي» «كيف تنام وقيدي يكبل حلمك» «زوابع الخنساء في سجن النساء» «زغاريد البلايل المقيدة» (شعر)، «حكاية الصامد بن البرتقال» (قصص)، «ذاكرة من ملح وحديد». كما نشر قراقع العديد من المقالات في الصحف والمجلات.

في كل عام يقف الشعب العربي الفلسطيني في الوطن والشتات أمام ذكرى مذبحة صبرا وشاتيلا، وتتجدد في كل عام النداءات والمطالبات لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين اقترفوا هذه المذبحة المأساوية عام ١٩٨٢.

ان ذاكرة الشعب الفلسطيني أصبحت مزجمة بالإحداث الأليمة وكأنها تحولت إلى سرديات ثقافية تعبر عنها نشاطات متنوعة وأدبيات وشعارات مختلفة هي في حد ذاتها تنصدي للنسيان والطمس والمرور عن الجريمة مروراً عابراً بل تعمل هذه الفضاعات الثقافية على إبراز المحتل كمسيطر ومجرم وعدو للإنسانية.

ومن يقرأ التاريخ الفلسطيني المعاصر فإنه يجده تاريخاً مليئاً بالمذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية، فهو تاريخ مقاومة وصدامات وصراع بين شعب ومستوطنين غرباء، لهذا فإن الثقافة الفلسطينية أصبحت مصدراً من مصادر الهوية وأداة من أدوات إثبات الوجود والبقاء وتعبير عن سعي الشعب الفلسطيني للوصول إلى إنسانيته وحرية. لقد تحولت المذبحة في ظل النظام العالمي الجديد إلى (مفهوم كوني) وجزءاً من العولمة ودواعي الهيمنة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها إسرائيل، وبدت مذبحة البشر وإبادة الإنسانية على يد صانعي القوة تفتقد إلى خصوصيتها كامر فظيع وشاذ عن السلوك البشري وتقاليد الحرب وأخلاقيات العلاقات بين الدول والشعوب.

والمذبحة بمعناها القتل الجماعي بحق السكان المدنيين واستخدام الأسلحة المحظورة والتحرر من أية دوافع أخلاقية وقانونية تم تغليفها بمفاهيم جديدة تستخدم كمبررات وأسباب لتحقيق الأهداف

والصالح الاستعمارية والاستحواذ على الشعوب وفرض حقائق جديدة، ومثل هذه الأغلفة تستخدم مبررات مثل محاربة الإرهاب وتحقيق الأمن وغير ذلك.

ان البشر في ظل النظام العالمي الجديد تحولوا إلى أشياء لا قيمة إنسانية لها... فالقيمة للقوة وليس للحق، وهذه ولدت انساقاً ثقافية ولغة تسعى ليس فقط لإقناع العالم بصحتها بل لإقناع الضحية ان ما يجري له من قتل ودمار هو أمر عادي وعقاب على تمرده على الأمر الواقع وعدم الاندماج في المتغيرات الحديثة.

والجدل المحتدم بين الضحية وإنسانيته في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتصاعد منذ أربع سنوات حيث أصبحت المذبحة يومية ومشاهدها وصورها الفظيعة تحتل كل بيت وحارة وشارع وحديث وخطاب وأرقام الضحايا ترتفع وشلال الدم يفيض..

ولعل أخطر العقبات التي تواجه الشعب الفلسطيني في طريق تحرره من الاحتلال هو ان الواقع القمعي المكثف واليومي يمتص أولئك الذين بداخله ومن ثم يعمل على طمس الضمائر وتدجين الناس بحيث تصبح المذبحة امراً روتينياً ودافعاً للشعب المحتل ان يعيد النظر في سلوكه في التعامل مع المحتلين وكان المطلوب ان يدخل إلى واقع التخلي عن إنسانيته..

لقد نسي البعض ان التحرير هو ظاهرة إنسانية واعتقدوا ان قبول الضحية في داخلهم والاكتفاء بالذكريات هي وسيلة من وسائل التحرير لاكتساب عطف وإنسانية الآخرين والمحتلين.

وأمام هذه الفلسفة لم تعد المذبحة كمفهوم وممارسة تعني مجرد قتل البشر، بل صارت وسيلة لقتل الوطن وشطبه من جغرافيته الحضارية والثقافية ومن مقومات صموده في المستقبل.

ما يلتفت النظر ان الرموز التي تستخدم في التعبير عن المذبحة بمعناها الشمولي السياسي والوطني والنضالي تستخدم كشعار ودعاية وبأسلوب تبشيري وسلبي، تصل في بعض الأحيان إلى تقديس وتمجيد الموت، إنها ثقافة تغرق في الذاتية غير قادرة على قراءة الواقع الموضوعي والانطلاق للامام من أجل التغيير.

فالشعب الفلسطيني الذي تم تشكيله وصياغته من خلال الاحتلال والاضطهاد الذي يجذب الموت يتعين عليه إيجاد الطريق عبر نضاله إلى الانسنة التي تؤكد الحياة.

والناس ليسوا إما ذكريات مضت او قتلى افتقدوا... الناس هم ممارسة، والممارسة هي تفكير وعمل يغيران الواقع وهي مصدر المعرفة والخلق. وعلى المفكرين والقادة ان يحرروا ويتحرروا مع الشعب وليس التعامل مع الشعب بطريقة «بنكية» كمخزون لإثارة عواطفه وحماسه وأحزانه وغضبه.

ميرا وشاتيل... في الذاكرة

يوميات الأحداث

من الثلاثاء ١٤ أيلول الى السبت ١٩ أيلول ١٩٨٢

الثلاثاء ١٤ أيلول:

بعد الظهر: انفجار في عمارة بالأشرفية حيث كان يوجد بشير الجميل الرئيس اللبناني المنتخب.
اجتماع في المساء بين كبار المسؤولين الاسرائيليين.
في الساعة الثامنة والنصف اتفق الجنرالان ايتان وشارون على قرار ارسال الكتائب الى مخيمات اللاجئين.
الساعة ٢٣:٣٠: تصريح رسمي في القدس يؤكد موت بشير الجميل، ويتخذ قرار اقتحام الجيش الاسرائيلي بيروت الغربية.

في الليل يلتقي الجنرال ايتان بالجنرال دروري في بيروت، ثم يذهب الى مقر قيادة الكتائب للتنسيق بين عملهم وعمل الجيش الاسرائيلي الذي يقرر أن لا يدخل مخيمات اللاجئين. ويتبع هذا الاجتماع اجتماعات أخرى عديدة.

الاربعاء ١٥ أيلول

الساعة ٠٠:٣٠ : يلتقي الجنرال امير دروري قائد منطقة اسرائيل الشمالية الامر بتنفيذ مهمته الجديدة: الاستيلاء على جميع النقاط الحساسة في بيروت الغربية.
الساعة ٠٣:٣٠ : اجتماع هام في مركز القيادة العامة للقوات اللبنانية قرب ميناء بيروت، يشارك فيه من الجانب الاسرائيلي ايتان ودروري، ويمثل الكتائب فادي أفرام القائد العام وإلياس حبيقة مسؤول الاستعلامات.

تتسارع التحضيرات لاقتحام المخيمات، الكتائب يرسمون بالدهن فوق جدران العمارات علامات تميزهم- حرفي ش. ع

(شرطة عسكرية) ورمزهم: مثلث وسط الدائرة- وسهام الإشارة الى محور الدخول بداية من مخرج الشويفات قرب المطار وحتى سفارة الكويت، وذلك لتحديد الطريق التي يجب اتباعها للقوات التي لا تعرف العاصمة اللبنانية.
الساعة ٠٥:٠٠ : طائرات الفانتوم الاسرائيلية تجتاز جدران الصوت فوق بيروت ضاربة عرض الحائط باتفاقيات حبيب التي تضمن عدم دخول الاسرائيلي بيروت الغربية.
الساعة ٠٦:٠٠ : دخول الجيش الاسرائيلي بيروت الغربية.
الساعة ٠٧:٠٠ : الجيش الاسرائيلي يتقدم على أربعة محاور:

- من المطار نحو نقطة تقاطع شاتيل.
- من سفارة الكويت نحو الفاكهاني.
- من الميناء نحو كورنيش المزرعة.

كانت ذريعة الاسرائيليين: حماية سكان بيروت الغربية من عمليات انتقامية محتملة تقوم بها الميليشيات المسيحية على اثر مقتل بشير الجميل.

بين ١٤ و٠٨ : الجنرال شارون يزور مركز القيادة الاسرائيلي المتقدم المقام على بعد ٢٠٠ متر من مخيم صبرا ثم مقر الكتائب في بكفايا عند آل الجميل ويعود بعد ذلك الى تل أبيب.
الساعة ١١:٣٠ : ميناحيم بيغن يخبر المفاوض الأمريكي درايبير بدخول الجيش الاسرائيلي بيروت الغربية للحفاظ على الهدوء.

الساعة ١٨:٠٠ : تتموقع الدبابات الاسرائيلية في تقاطعات الطرق الرئيسية، وتطوق مخيمي صبرا وشاتيل من الجنوب والغرب والشرق؛ الجانب الرابع هو حي الفاكهاني. يتخذ

الجيش الاسرائيلي قاعدة قيادته العامة في عمارة من ثمانية طوابق على بعد خمسين مترا من المخيم.
يخبر الجنرال شارون مناحيم بيغن أن «كل شيء انتظم» ويحاول الجنرال دروري دون جدوى اقناع الجيش اللبناني بدخول مخيمات اللاجئين.

الخميس ١٦ أيلول

الساعة ٠٠:٠٠ : صواريخ مضيفة تقذف بلا انقطاع فوق المخيمات، ومن حين الى آخر تُمنقذ الصمت طلقات متقطعة.
الساعة ٠٥:٠٠ : الطائرات الاسرائيلية تحلق من جديد فوق بيروت الغربية مثيرة الفزع بين السكان.
الساعة ٠٧:٠٠ : تتقدم الدبابات الاسرائيلية في رأس بيروت والحمراء والمزرعة. مقاتلون من الحركة الوطنية يعترضون الزحف في بعض الأماكن ويقاومونه مقاومة مستميتة. وفي مخيمي صبرا وشاتيل، المحاصرين منذ أمس، بدأت القذائف الأولى تتساقط. وكانت الدبابات هي التي تطلقها من المرتفعات المجاورة. ومن قيادة الاركان الاسرائيلية، من أعلى العمارة ذات الطوابق الثمانية المجاورة لسفارة الكويت، كان المخيم المنبسط في الاسفل يراقب.

أهالي المخيمين يختبئون في مساكنهم فيما ينعدق اجتماع بين الأشخاص المسنين والمحترمين من طرف جميع السكان. ويقرر الشيوخ إرسال وفد الى المسؤولين العسكريين الاسرائيليين يشرح لهم أن المخيمين خاليين من المقاتلين وأن بإمكان الجنود الاسرائيليين أن يدخلوا ليعاينوا بانفسهم أنه لم يبق غير المدنيين وأغلبهم شيوخ ونساء وأطفال. وينتجه الوفد المعين وهم أربعة رجال مسنين نحو سفارة الكويت. لكنهم لم يعودوا ابداً. وبعد أيام يعثر على جثثهم قرب السفارة. انهم: أبو محمد البرواني ٦٠عاما، أحمد هاشمي ٦٤عاما، أبو أحمد سعيد ٦٥عاما، أبو سويد ٦٢عاما.

الساعة ١٠:٠٠ : الجنرال شارون يخبر مناحيم بيغن: «انتهت المعارك، مخيمات اللاجئين مطوقة. كل شيء هادئ وأمن».
الساعة ١٢:٠٠ : بعيد الظهر بقليل كانت بيروت الغربية بأسرها تحت السيطرة الاسرائيلية التامة.
الجنرال دروري يقابل فادي أفرام ويسأله ان كان رجاله مستعدين لاقتحام صبرا وشاتيل.

القوات الكتائبية تغادر قواعدا ائذاك لتتجمع قرب المطار. قرابة ١٥٠٠ رجل يتوجهون نحو بيروت الغربية متبعين السهام والعلامات المرسومة منذ الامس وفوق جدران المدينة. وقبل ذلك، كانت سيارات عسكرية تحمل قوات «لبنان الحر» (سعد حداد) تتجه الى المطار آتية من الجنوب لتجتمع بالكتائب.

الساعة ١٥:٠٠ : القصف يتكاثر على المخيمين. السكان يفضلون الاختباء في الملاجئ، أكثر من ثلاث مائة شخص ينحشرون أحياناً في ملجأ واحد، والآخرين يلوذون بمستشفى عكا.

قائد القوات الاسرائيلية في بيروت، الجنرال عاموس يارون يقابل فادي أفرام وإلياس حبيقة، وبمساعدة صور جوية التقطتها طائرات اسرائيلية، يخططون معاً لعملية اقتحام المخيمين.

الجنرال دروري يخبر فيما بعد أرييل شارون بالتلفون ليعلمه بالموقف. وفي المطار؛ تتحرك وحدة ١٥٠ كتائبيا، تعبر حي الاوزاعي، تسير بمحاذاة ثكنة هنري- شهاب لتصل الى قيادة الاركان التي أقامتها الكتائب في تقاطع الطرق بجانب سفارة الكويت. وبمواجهتها- الى الشمال- كان الاسرائيليون قد أقاموا في نفس التقاطع مركز مراقبة وقيادة، يتموقع على بعد ٢٠٠ مترا من مكان المذابح.

الساعة ١٧:٠٠ : القصف يتضاعف. في مستشفى عكا، يفكرون بإرسال وفد من النساء والأطفال، لم تكن لهم دراية بالمبادرة السابقة ولا بمصير وفدها. سوف يقود هذا الوفد سعيد عامل محطة البتزين. وينتجه معه نحو قيادة الاركان الاسرائيلية قرابة الخمسين امرأة وطفلا. هم ايضا لن يعودوا أبداً. اجتماع بين الجنرال يارون وقائد الكتائب لتنسيق دخول هذه الاخيرة الى المخيمين.

الساعة ١٧:٣٠ : شاحنات وسيارات جيب تحمل رجالا مسلحين بملايس عسكرية تمر امام ثكنة هنري- شهاب مقر الجيش اللبناني، متجهة نحو المخيمين. وحين يلاحظها اللاجئين الفلسطينيين المقيمون في بئر حسن يفزعون

ويهرعون الى المركز الاسرائيلي للاستفسار عن ذلك. يجيبونهم أنهم لا يجب أن يخشوا شيئاً وأنه عليهم أن يعودوا الى بيوتهم. غير أن اللاجئين الذين لم يقتنعوا بذلك الجواب فضلوا النوم داخل عمارة مهجورة غير بعيدة عن ذلك المكان. الساعة ١٨:٠٠ : اقتحام الكتائب المخيمين. العناصر الاولى تتسلل الى حي عرسال جنوبي الحي الرياضي، مسلحة بالفؤوس والخناجر يقتحمون البيوت ويذبحون سكانها، دون إطلاق النار. السكان لا يجروؤون على الخروج من منازلهم بسبب الطلقات المتقطعة والقصف. العناصر المسلحة تتقدم ببطء مخلقة آثار الموت وراعاها، تجتاز الشارع الرئيسي للمخيم وتدخل حرش ثابت، تجبر الأهالي على الخروج من الملاجئ وتفصل الرجال عن النساء والأطفال، تصفهم أمام الجدران وتطلق عليهم النار.

هذه القوات تقتحم مخيم شاتيل حسب محوريين: من الجنوب عبر الطريق الرئيسي المؤدية الى المخيم، ومن الجنوب الغربي آتية من مكان سفارة الكويت.

طيلة الساعات الاولى من المجزرة، قتل المهاجمون مئات من الناس، بالفأس والخنجر، دون تمييز بين الرجال ونساء وأطفال.

الساعة ١٩:٣٠ : اجتماع الوزارة الاسرائيلية لاختطارها بدخول الكتائب المخيمين.

الساعة ٢٠:٠٠ : حل الليل. السماء بيضاء بالاضواء مئات من الصواريخ المضيفة تنير المخيم (ثلاثة كل دقيقة حسب ما اكده اسرائيلي فيما بعد). من حين الى آخر تسمع طلقات نارية، لكن لا أحد يجرؤ على الخروج إذ أن القناصين يطلقون على كل ما يتحرك. الجرحى فقط يحاولون الوصول الى المستشفى عكا لمواجهة لحرش ثابت.

مركز القيادة الاسرائيلي يتلقى الدلائل الجدية الاولى عن جرائم قتل مدنيين في مخيمي صبرا وشاتيل بواسطة الاستماع الى المخابرات لاسلكية بين الكتائب وقادتهم.

الجرحى يصلون في الليل. يروون المجزرة التي وقعت في المخيم. أغلبهم مصابون بالرصاصة، الذي أطلقه عليهم المسلحون. في تلك الأونة كان الجرحى يصلون الى مستشفى غزة بالعشرات، ويقولون أن عناصر لبنانية مسلحة تقتل المدنيين بلا تمييز بين رجال ونساء وأطفال.

يقول الجراح البريطاني الدكتور سوي هاي كو أن قرابة الثلاثين من الجرحى المصابين بخطرورة ماتوا قبل أن يستطيعوا اسعافهم، وأكثر من مائة عولجوا أو أجريت عليهم عمليات جراحية فورية، فيما أرسل الآخرون الى مستشفى المقاصد. طوال الليل ودون انقطاع انكب الفريق الطبي لمستشفى غزة على إسعاف الجرحى الوافدين موجة اثر موجة. ومن ناحية أخرى امتلأ المستشفى باللاجئين الهاربين من المجزرة. وسرعان ما امتلأت الأورقة والأقبية ومدخل المستشفى بما يناهز الفين منهم انحشروا مع بعضهم البعض كيفما تاتي.

الساعة ٢٣:٠٠ : رئيس الفرق الكتائبية التي اقتحمت شاتيل يبلغ قائد القوات الإسرائيلية في بيروت تقريراً مكتوباً بهذه العبارات : «الى حد الان ٣٠٠ مدنيًا وارهابيا قتلوا». هذا التقرير أرسل على الفور الى رئاسة الاركان الإسرائيلية في تل أبيب.

الجمعة ١٧ أيلول

الساعة ٠٠:٠٠ : المراسل العسكري في بيروت يعلن عبر قناة الراديو العسكرية «جالي تساهال» ان «الجيش قرر ان تتكفل الكتائب بمهمة تنظيف صبرا و شاتيل» هذا الخبر يذاع مرتين اخريين في نشرتي الساعة الواحدة والساعة الثانية.

الساعة ٠٥:٠٠ : في فجر عادت بعض النساء اللاتي ذهبن بالامس مع الوفد الى مستشفى عكا منقوشات الشعور ممزقات الثياب. اغتصبهم مسلحون لبنانيون وقتلوا اغلبيتهن امام سفارة الكويت . وفي فتره وجيزة فرغ المستشفى وفرّ الذين اختبأوا فيه . ولم يبق إلا الأطباء والمرضون وبعض الجرحى. الساعة ٠٥:٣٠ : مكتب رئيس الاستعلامات العسكرية يتلقى رسالة : «معلومات اوليه أرسلها قائد القوات الكتائبية في مخيم شاتيل تؤكد ان رجاله قتلوا ما يقارب ثلاث مائه شخص ومن بينهم إرهابيون ومدنيون...»

هذا التقرير دار بين يدي عدد كبير من الضباط الاسرائيليين. الساعة ٠٨:٣٠ : ثلاثة أشخاص يقتلون أمام مستشفى عكا



ميرا وشاتيلا ... في الذاكرة

من المخيمين ويامر قائدهم بإخراجهم. في الساعة الثامنة يترك المتأخرون منهم صبرا وشاتيلا.

الصحفيون والمصورون يتوافنون. وباستفطاع يشعرون في تصوير أثار المجزرة. أكوام الجثث المنتفخة التي تصفر محترقة تحت شمس رصاصية، آثار البتر، الحبال التي تربط الأعضاء، الثياب الممزقة، الشّعور المجتثة، العيون المثقوبة، كلها تشهد على التعذيب السادي الذي صاحب المجزرة. حتى الجياد نفسها لم تنج من الموت.

رائحة لا تحتمل تفوح من المكان. نساء تائهات يهومن بين الجثث باحثات عن أطفالهن أو أزواجهن. بعض الجثث كانت هناك منذ ثلاثة أيام. وكان من الضروري دفنها على الفور. لم يكن ثمة وقت لاحتصائها ولا للتعرف على هويتها.

فرق الاسعافيين من الصليب الاحمر الدولي والصليب الاحمر اللبناني شرعت في العمل. حفر خندق كبير، قُرِئت الفاتحة بسرعة، ثم أقيمت الصلاة على أكوام من الأجساد غير المعروفة. انها جثث ستبقى على الدوام دون أسمائها. كم كان عددها؟ لن نعلم ذلك أبداً. لم يحدث أي تنسيق بين مختلف فرق النجدة. لقد تولى الخوف والفظاعة دفع العمل بأقصى سرعة. كان المشهد فوق الاحتمال.

ومن جهة أخرى، كان هناك جميع الذين لم يخرجونهم من تحت الانقاض، أولئك الذين ردموا تحت بيوتهم المهدامة وكنتهم البلدوزرات مع ما كنست من حطام، أولئك الذين قذف بهم في الخنادق الجماعية، (وهي ثلاثة على الأقل) التي حفرها السفاحون. بعد ظهر يوم الجمعة، كان صحفي نرويجي قد التقى ببلدوزر ينقل ركاما من الجثث. لم تفتح الخنادق التي رموهم فيها. بل سوف تكون تلك الخنادق مٹوالم الاخير تحت العمارات الجديدة التي شرع اليوم في بنائها جنوبي المخيم. هناك أخيراً كل الذين أخذوهم في الشاحنات والذين وجدوا بعض جثثهم بين بيروت والدامور وفي الازراعي وخذلة والناعمة وحارة الناعمة الشياح.. حيث لم يجرؤ الاسعافيون على الدخول بسبب وجود الجيش الاسرائيلي.

المصدر: صبرا وشاتيلا في الذاكرة. تونس: دار الجنوب للنشر، ١٩٨٢.



صبرا وشاتيلا أيلول ١٩٨٢

استكوتهم بعنف. ثم صفوهم وجعلوهم يتقدمون حتى المدخل الجنوبي لمخيم شاتيلا. شاهدوا المدافن على طول الشارع الرئيسي وفي الشوارع المقاطعة له. في منتصف الطريق فصلوا الرجال عن النساء والأطفال. ولما شرعت النسوة في الصراخ استكوتهن باطلاق النار. وتواصل السير وبين فينة أخرى كانوا يوقفون عداً من الرجال أمام حائط ويعدمونهم. وكانت البلدوزرات تعمل بضربة واحدة تهدم أعمدة البيت ويسقط رداًمأ تحته عدداً من الأجساد في جوار سفارة الكويت وقرب قيادة الأركان الاسرائيلية لم يعد هناك بيوت، بل خندقان جماعيان كبيران عند طرفي الشارع. بدءا من هناك؛ كان على الناس أن يتقدموا باتجاه الحي الرياضي. لم يكن ذلك الامر موجها للجميع. عدداً من الرجال الذين اختيروا من بين الجميع، حشروهم في شاحنتين واقفتين أمام سفارة الكويت. والان المكان لا يتسع للجميع، فان المتبقين أمروا بالانبطاح على الأرض وعدم النظر للاتجاه الذي سلكته الشاحنتان. بعدئذ كان عليهم يتلقون كل أنواع الضرب والاهانات. كانت الألغام (أو القنابل الانشطارية) تنفجر جارحة بعضهم وقاتلة بعضهم الآخر وينتثر الآخرون الفرصة للفرار. عند الوصول الى نقطة التقاطع التي بعد سفارة الكويت، يستلم الاسرائيليون الأسرى ويقودونهم الى الحي الرياضي حيث يبدأ الفصل بين اللبنانيين والفلسطينيين. الأطفال الفلسطينيون يقادون الى الجحر التي تحت المداخل. لا أحد يدري ما كان مصير أغلبهم. بعد أيام من ذلك وجد رجال الاسعاف جثثا لا يمكن التعرف عليها، أعضاؤها مربوطة وهي في حالة تحلل متقدم. أمكن التعرف على هويات بعضهم بفضل اللباس وعرف أطباء مستشفى غزة جثة طفل كان في المستشفى حتى يوم الجمعة ١٧ سبتمبر بين الساعة العاشرة والحادية عشرة. كان الملعب آنذاك تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي وحده. أما الذين نقلتهم الشاحنات فمسيرهم مجهول دوماً. السبت بين الساعة ٠٦:٣٠ والساعة ٧:٣٠ : الكتاب

يقتحمون مستشفى غزة ويأسرون الموظفين الطبييين الأجانب الذين يشاهدون لدى مرورهم عددا كبيراً من الجثث في شوارع المخيم.

الساعة ٠٦:٣٠ : الجنرال يارون يعاين عدم خروج الكتاب

الساعة ١٧:٠٠ : سيارات اسعاف الصليب الاحمر الدولي تدخل شاتيلا حاملة لفرق مستشفى غزة (طبيين وممرضين) وبعض الأغذية والأغطية.

الجرحي الاخطر ينقلون. بعض النسوة يحاولون اعطائهم رضعهن بلا جدوى .الجرحي فقط ينقلون .

الساعة ٢٠:٠٠ : سقط الليل .الصواريخ المضيفة تنير السماء من جديد .بيروت الغربية بأكملها تحت السيطرة الاسرائيلية . سيارات مدنيه تابعه لمصالح الاستعلامات الاسرائيلية تجوب المدينة. عشرات من الايقافات. الاتصالات بين الضاحية الجنوبية حيث المخيمات وبين بقية المدينة تكاد منعدمة. الحواجز الاسرائيلية توقف المتجزيين القليلين الذين يحاولون مغامرة الاجتياز الى ذلك الناحية. اخبار المجازر بدأت تصل، لكن من المستحيل التأكد من صحتها.

بين الساعة ٢٠ والساعة ٢١ : الجنرال ايتان يتلفن الى شارون ليخبره أن «المسيحيين تجاوزوا الحدود».

الساعة ٢٣:٠٠ : انطلاق شاحنات ملأى بالمنديين نحو وجهات مجهولة لا يزال متواصلا أيضا.

ثلاث شاحنات وسيارتان ملأى بالمنديين اللبنانيين والفلسطينيين تجتاز فيما بعد، من الغرب الى الشرق قرب المطار. (لن يعثر على أثرهم بعد ذلك.

وفي الاثناء، يقترح مستشفى عكا رجال يقتلون المرضى وعددا كبيراً من الموظفين والأهالي الذين لجئوا اليه.

ممرضة فلسطينية تغتصب عشر مرات قبل أن يبتوتوا أعضاها. طبيبان فلسطينيان يقتلان أيضاً وقرابة الأربعين شخصاً يجبرون على ركوب الشاحنة.

القوات الكتائبية تحفر بالبلدوزر خنادق جماعية لدفن مئات الجثث المنتثرة في الميدان.

بعد الظهر فرقة أخرى من المهاجمين تتجه من المطار الى المخيمين ناقلة مع الأسلحة والخيرة ببلدوزرين. يقتحمون مخيم شاتيلا من الجنوب والشرق، ويشروعون في هدم البيوت على سكانها بواسطة البلدوزرين.

أرييل شارون واسحق شامير يقابلان مورييس داريير من جديد. الدبلوماسي الأمريكي يطالب الجيش الاسرائيلي بالتخلي عن موقفه في بيروت الغربية وفي أقصر وقت ممكن لصالح الجيش اللبناني. جواب شارون: «دخول تساهال يأتي بالسلام والامن ويمنع حدوث مجزرة يكون ضحيتها السكان الفلسطينيين في الجزء الغربي من المدينة».

السبت ١٨ أيلول

الساعة ٠٦:٣٠ : رجال الميليشيا يقتحمون مستشفى غزة ويأمرون الفريق الطبي الأجنبي بالخروج. جميع الأطباء والممرضين (وهم سويديان وفينلندي وديماركي وأربعة المان وثلاثة هولنديين وأربعة انجليز وأمريكيان وإيرلندية وفرنسية) يؤخذون الى خارج شاتيلا. تقني مختبر فلسطيني يحاول الذهاب معهم، لكنهم يوقفونه ويحملونه خلف الجدار، ثم تسمع طلقات نارية بعد قليل. وفي الغد يعثر على جثته في ذلك المكان.

الدكتور بيار مشلومشاجن وهو جراح نرويجي يؤكد : «لقد شاهدنا البلدوزرات تهدم المنازل دافنة الجثث تحت انقاضها». الدكتور بول مورييس وهو جراح بريطاني قال أنه كان من المستحيل عدم رؤية ما يحدث في المخيم من مقر القيادة الاسرائيلي.

كل الفريق الطبي ينقل الى مركز القوات المهاجمة المقام في محلات عمارة الامم المتحدة المجاورة للسفارة الكويتية، حيث يحققون معهم قبل تسليمهم الى الاسرائيليين، الذين يعاملونهم باستقامة ويؤكدون أنهم لا يعلمون ما يحدث، ينتهز الأطباء الفرصة للمطالبة بإعادتهم الى المستشفى لمعالجة مرضاهم، فيحصلون على إجازة مرور مكتوبة بالعبرية. ولدى استغرابهم ذلك يؤكد لهم الضابط الاسرائيلي ضمان صلوحية الإجازة بالنسبة للمليشيات اللبنانية. ينقل الآخرون في سيارة جيب الى سفارة الولايات المتحدة.

الساعة ٠٧:٠٠ : رجال الميليشيا يشعرون في إخلاء المخيمين من المتبقين فيها. بالامس، قاومت مجموعة من الرجال ببسالة في مدخل صبرا وشاتيلا قرب سينما الشرق وأوقفت تقدم المهاجمين في مستوى السوق. مضخمات الصوت تدعو الأسر للخروج من بيوتها والتجمع في الشارع الرئيسي، إغلبية المدنيين من سكان ذلك الحي الذين اعتقدوا أن الدعوة أتت من الجيش الاسرائيلي خرجوا حاملين أعلاماً بيضاء. وعلى ذلك النحو وصل الى الشارع الرئيسي الذي يشق المخيم بين ألفين وثلاثة الآلاف شخص. آنذاك انتبهوا الى أن الميليشيات اللبنانية الحاملة رموز الكتاب أو سعد حداد هي التي كانت بانتظارهم. وأبصروا العدد المفرع من الجثث التي كانت منتثرة في الشارع. ولكن أوان التفقه كان قد فاتهم. كان بينهم عدد من الاسر اللبنانية المحتجة.

. أحدهم يزحف باتجاه المستشفى ويذهب الممرضون لسحب الاجساد تحت مطر من الرصاص.

الساعة ٠٩:٣٠ : مصالح الاستعلامات الأمريكية التي تعلم بالمجازر تخطر بها لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ في واشنطن (صانداي تايمز ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٣).

الساعة ١١:٠٠ : الجنرال دوري يأمر الجنرال يارون بإيقاف تقدم الكتاب في المخيمين. ويحاول إقناع الجيش اللبناني بدخولهما.

إثنان من الميليشيا يزعمان انهما كتائبان يوقفان مساعدة اجتماعيه نرويجيه— ائرو صند— وبأمران بأخراج جميع الأجانب الذين يعملون في مستشفى عكا . الفرقة الأجنبية المتكوته من : فرسين وفيلبنيين ونرويجيين ومصريين وفينلنديين وسربلنكيين. تُجمع على الفور وتؤمر التقدم حتى مدخل شاتيلا. طبيب أطفال فلسطيني وهو سامي الخطيب كان ايضا يصحب المجموعة . ممرضتان إحداهما نرويجية والثانية أسترالية بقيتا في المستشفى لخدمة الجرحى وخمسة رضع مفلوجين . في مدخل شاتيلا وقف القائم بالاعمال النرويجية ينتظر المجموعة ويحمل في سيارته المواطنين النرويجيين حتى المستشفى ليأخذوا الرضع المرضى . يطلق سراح البقية باستثناء الدكتور سامي الخطيب الذي يعيدونه الى المستشفى حيث يعدمونه مع الدكتور علي عثمان وهو طبيب فلسطيني آخر لم يغادر المستشفى . ومن الضحايا الآخرين : ممرضه فلسطينية وهي إنتصار اسماعيل تبلغ ٢٠ عاما اغتصبت ثم قُتلت، والطباخ المصري الذي قُتل مع عدد آخر من العمال.

بعد انصراف الأطباء. يدخل رجال الميليشيا المستشفى للتحقيق مع الجرحى. شاب جريح يبلغ من العمر خمسة عشر عاما وهو مفيد أسد يقاد الى الخارج حيث تطلق في عنقه رصاصة ويهشم رأسه بفأس. الجرحى اللبنانيون لا يقتلون. أثناء ذلك كانت المجزرة داخل المخيم متواصلة . عائلاتهم بأسرها تباد عن بكره أبيها. ومن بينها عدد كبير من الأسر اللبنانية. عائله مقداد من شمالي لبنان فقدت تسعة وثلاثين من أفرادها وجلهم نساء وأطفال. من بينهم نساء حبالى :زينب مقداد ثمانية أشهر، الهام مقداد (تسعة اشهر)، وفاء مقداد (سبعة اشهر) . ووجدت ثلاث نساء لم يبلغن الثلاثين بعد مبتورات الأعضاء، مبقرات البطن، واجتتهن على الأرض بجانبهن. كانت زينب أم ستة أطفال، ووفاء أما لأربعة، واغتصبت ابنة الهام التي لم تتجاوز السبع سنوات قبل أن تقتل.

الذين اختبأوا في الملاجئ، وهم بين مائة ومئتي شخص قتلوا بشراسة وسلبوا ما كانوا يحملونه في جيوبهم من ساعات وأساور وعقود وأقراط.

كانت البلدوزرات قد بدأت العمل، جامعة الجثث لترمي بها في الخنادق المشتركة المهياة لذلك الغرض أو مهدمة المباني على الأجساد لدفنها تحت الردم.

عريف مظاهرات اسرائيلي سمع ضابط يعلن في جهاز الإرسال: «إن ما يحدث ليس جميلاً، ولكني أمنعكم جميعاً من التدخل في ما يجري داخل المخيمين».

الساعة ١٢:٠٠ : محافظ الصليب الاحمر الفلسطيني ينجح في الوصول الى مركز الصليب الاحمر الدولي في الحمراء ليطلب حماية مستشفى غزة والمدنيين الذين لجأوا اليه وكذلك تعويض الفريق الطبي أرهقته أكثر من أربع وعشرين ساعة من العمل اللامنقطع. لكن لم يستطع مركز الصليب الأحمر الدولي، كما لم يستطع مستشفى المقاصد الذي اتصل به أيضاً تلبية طلبه، خشية من القذائف التي لا يزال الاسرائيليون بمطرون بها تلك الطريق. عاد المحافظ بمفرده الى المستشفى وقرر اخلاءه من اللاجئين والعمال الفلسطينيين، فلم يبق سوى الجرحى والموظفين الأجانب، أي ما يقارب عشرين طبيبا وممرضاً.

الساعة ١٤:٠٠ : على إثر نداء وجهه اليه الفريق الطبي الأجنبي لمستشفى عكا اتجه الصليب الاحمر الدولي الى المكان حيث اكتشف جثث الموظفين والجرحى المقتولين.

ونقل الجرحى الذين بقوا على قيد الحياة مستشفيات بيروت الأخرى.

الساعة ١٥:٣٠ : رافائيل ايتان ينزل بمطار بيروت.

الساعة ١٦:٠٠ : بعد اجتماع بقيادة الأركان الكتائبية في بيروت يسمح الجنرال ايتان للكتائب بمواصلة عملها حتى الخامسة من صباح السبت .ويلبي طلبها في الحصول عبي ببلدوزر «لتهديم البيوت المبنية بطريقه غير شرعيه» لكنه يرفض إرسال تعزيزات للقوات على عين المكان.

القائم بالأعمال النرويجية يشاهد جرافه ملأى بالجثث في المخيمين.

الساعة ١٦:٣٠ : الجنرال رفائيل ايتان يقابل برفقه دروري ضابطا كتائبين في مقر القيادة العامة للكتائب (قرب الميناء) بعضهم كان عائدا من المخيمين .وطلبوا من الاسرائيليين ان يسمحوا لهم «بمزيد من الوقت» وانتفقوا على أن يغادروا كل الكتائبين المخيمين في صباح الغد. ولا تزال فرق جديده تصل المخيمين وتدخلهما.

ميراثنا... في الذاكرة

الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين ودور وكالة الغوث الدولية فيها

بقلم: هاريش بارهانانيني

الفلسطينيين بسبب وجود نظام دولي خاص يحكم التعامل معهم. ينبع هذا الاختلاف في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين من الشرطين التاليين والواردين في نظام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومعاهدة اللاجئين عام ١٩٥١. الأول يتعلق بالمادة ٧ (ج) من نظام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والذي ينص على «يجب أن لا يشمل اختصاص المفوض السامي أي فرد لا يزال يحصل على حماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات أخرى تابعة لهيئة الأمم المتحدة». هكذا، تم استثناء اللاجئين الفلسطينيين من نظام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بسبب حصولهم على الحماية والمساعدة من هيئات أخرى مثل لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين، و وكالة غوث وتشغيل اللاجئين. وبالرغم من الوضوح اللغوي الذي استخدمه صياغ المادة ٧ (ج)، إلا أن ارتباكاً رئيسياً قد لوحظ بين الموظفين الرسميين في المفوضية في بداية الخمسينات من القرن الماضي حول نطاق سلطة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الجغرافية والشخصية والتي تمارسها الوكالة على اللاجئين الفلسطينيين. وقد بدا هذا الارتباك تحديداً بسبب عدم قدرة الوكالة في التوصل إلى تعريف محدد «للاجئ الفلسطيني» أو بسبب عدم القدرة على تحديد السقف الجغرافي لمناطق عملها في السنوات الأولى من تأسيسها.

وقد تمت تسوية هذا الموضوع أخيراً عام ١٩٥٤ عندما أعلنت الهيئتان البيان الصحفي المشترك التالي: «تنظر هيئة الأمم المتحدة، ودون أي تعصب تجاه مسؤولية الحكومات القريبة، على أن مسؤولية الرعاية المادية للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تقع، بشكل

حصري، على عاتق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، أما المصالح الناجمة من حماية هؤلاء اللاجئين مثل التعويض والعودة فتقع على عاتق لجنة التوفيق حول فلسطين. ولا ينطبق تفويض المفوض السامي [للاجئين] عليهم».

أما الشرط الثاني الذي يستثني اللاجئين الفلسطينيين من تغطية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فهو المادة (د١) لمعاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١، حيث أنه واستمرارا للمادة (ج٧) من نظام المفوضية، تحاول المادة (د١) معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين الذي لا يحصلون على حماية أو مساعدة من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، عن طريق إضافة ما يسميه البعض «فقرة تضمين». تنص المادة (د١) على أن معاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١: «لا ينطبق على الأشخاص الذين يحصلون حالياً على حماية أو مساعدة من أدوات أو وكالات تابعة لهيئة الأمم المتحدة وخلافاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعندما تتوقف الحماية أو المساعدة لأي سبب، ودون أن تتم تسوية أوضاع هؤلاء الأشخاص بشكل مؤكد بما يتناسب مع القرارات ذات الصلة والمقرة من قبل الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، يحق لهؤلاء الأشخاص، بحكم الطبع، الاستفادة من بنود وقرارات المعاهدة».

وبالرغم من استحالة معرفة العدد المحدد والصحيح للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج نطاق عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، إلا أنه يمكن الجزم منطقياً بكونهم يشكلون أقلية أمام مجموع سكان اللاجئين المسجلين. علاوة على ذلك، إن حاجات الحماية الخاصة بهذه الأقلية من اللاجئين الفلسطينيين، غالباً ما تركز على مطالباتهم بالجوء وإعادة التوطين في دول ثالثة. وبالرغم من أهمية ذلك، إلا أنه لا يمكن القول بأن هذه المطالبات تمثل حاجات الحماية الرئيسية لغالبية اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون ضمن مناطق عمل وكالة الغوث. وعلى وجه الخصوص، هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى هؤلاء الذي خضعوا لاحتلالات أخرى غير فترات مختلفة من التاريخ، حيث يضم

مكتب، يقوم بمهامه تحت إدارة البعثة، والذي من شأنه مواصلة المشاورات مع الأطراف المعنية بإجراءات حماية الحقوق، والممتلكات ومصالح اللاجئين». كما دعت الجمعية العامة «الحكومات المعنية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان معاملة اللاجئين العائدين دون أي تمييز إن كان حسب القانون أو في الواقع». وبعد المواقف المتناقضة كليا بين حكومة إسرائيل وحكومات الدول العربية المضيفة، قامت لجنة التوفيق بتشكيل بعثة المسح الاقتصادي (ESM) من أجل «فحص الوضع الاقتصادي للدول المتأثرة من الأزمة».

واستناداً إلى أول تقرير مؤقت صادر عن بعثة المسح الاقتصادي، قامت الجمعية العامة من خلال قرارها رقم (٣٠٢) الصادر بتاريخ ٨ كانون أول ١٩٤٩ بالاعتراف «دون أي تعصب تجاه القرارات الواردة في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (٣) بتاريخ ١١ كانون أول ١٩٤٨، من الضروري مواصلة تقديم المساعدات الإغاثية للاجئين الفلسطينيين لمنع حدوث حالات المجاعة والعوز بينهم، ومن أجل التقدم في خلق أجواء السلام والاستقرار». كما قامت الجمعية العامة بتشكيل وكالة

غوث وتشغيل اللاجئين كي «تقوم وبالتعاون مع الحكومات المحلية بتوفير برامج التشغيل والإغاثة كما هو مقترح من قبل بعثة المسح الاقتصادي».

إلا أنه وفي قرارها رقم ٣٩٣ (٥) بتاريخ ٢ كانون أول ١٩٥٠، اعتبرت الجمعية العامة أنه «دون تعصب للقرارات الواردة في قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (٣) بتاريخ ١١ كانون أول ١٩٤٨، من الضروري إعادة دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للشرق الأدنى، إما من خلال العودة أو إعادة التوطين. استعداداً إلى الوقت الذي لن تتوفر فيه المساعدة الدولية، ولأغراض الاعتراف بالسلام والاستقرار في المنطقة». لذا، ومع بداية الخمسينات من القرن الماضي، ظهرت الأنظمة

الخاصة التي وضعت من قبل هيئة الأمم المتحدة للتعامل مع مشكلة اللاجئين. ظهرت على شكل هيئتين اثنتين: الأولى، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين (UNCCP)، والمسؤولة عن تيسير عملية البحث عن حلول دائمة ومهمة حماية اللاجئين الفلسطينيين، والثانية، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA)، والمسؤولة عن توفير المساعدات الإغاثية والإنسانية الضرورية.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومعاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١

يعكس نظام الحماية الخاص الذي أنشأته هيئة الأمم المتحدة للتعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، قامت الجمعية العامة بإنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال قرارها رقم ٣١٩ (٤) بتاريخ ٣ كانون أول ١٩٤٩. وتنص المادة رقم (١) من نظام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن المفوضية «يجب أن تأخذ على عاتقها مهمة توفير الحماية الدولية للاجئين الذين تنطبق عليهم بنود النظام الحالي. بالإضافة إلى توفير الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين من خلال تقديم المساعدة للحكومات.. والمنظمات الخاصة لتيسير العودة الطوعية لهؤلاء اللاجئين، أو استيعابهم ضمن مجتمعات وطنية جديدة». علاوة على ذلك، تنص المادة رقم (٨) من نظام المفوضية أن على المفوض السامي «توفير الحماية للاجئين ضمن المسؤوليات الملقاة على عاتق مكتبه». لذا، ومنذ نشأتها، تمثل «حجر الزاوية» لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم «الحماية الدولية» للاجئين والمهاجرين. بالإضافة إلى مسألة الحماية، سعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإيجاد حلول «طويلة المدى» أو «حلول دائمة» لمشكلة اللاجئين «عن طريق مساعدة اللاجئين في العودة الطوعية إلى مواطنهم إذا سمحت الظروف، وعن طريق مساعدتهم في الاندماج في دول اللجوء أو إعادة توطينهم في دول ثالثة».

لا تنطبق مهام المفوضية على الغالبية العظمى من اللاجئين

المفترض ضمها إلى الدولة اليهودية حسب قرار الجمعية العامة بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني إقرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١ (٢). لقد نتج ترحيل الفلسطينيين العرب عن خوفهم من النزاعات في مجتمعاتهم، وعن الإشاعات المتعلقة بحوادث الإرهاب الحقيقية والمنسوبة، أو الطرد. إنه لمن دواعي الإساءة إلى مبادئ العدالة الأساسية، إذا تم نكران حق هؤلاء الضحايا الأبرياء في العودة إلى منازلهم، بينما يقوم المهاجرون اليهود بالتدفق نحو فلسطين، مما يشكل بالتأكيد، خطراً على العودة الدائمة للاجئين العرب الذين غرسوا في هذه الأرض لعدة قرون..».

اقترح الكونت برنادوت في تقريره المرحلي ضمن محاولاته الرامية إلى التوصل إلى نتائج محددة في توفير «قاعدة منطقية ومنصفة وعملية» لمشكلة اللاجئين، تشكيل «بعثة للتسوية حول فلسطين» لمدة محدودة بحيث تكون مسؤولة أمام هيئة الأمم المتحدة، وتعمل تحت سلطنتها. وهذه كانت انطلاقة تشكيل ما سمي لاحقاً بالنظام الخاص الذي طبق على اللاجئين الفلسطينيين. وقد شكلت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، ومن خلال قرارها الشهير رقم ١٩٤ (٣) الصادر بتاريخ ١١ كانون أول ١٩٤٨، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين (UNCCP) لممارسة، وكما تستدعي الحاجة، وظائف وساطة هيئة الأمم المتحدة في فلسطين، ووظائف بعثة هيئة الأمم المتحدة للهندة. كما قامت الجمعية العامة بإصدار تعليماتها للجنة التوفيق حول فلسطين بخصوص «اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمساعدة الحكومات والسلطات المعنية بالتوصل إلى تسوية نهائية حول كافة الأسئلة العالقة بينهما». وقد أكدت هيئة الأمم المتحدة من خلال القرار وارد الذكر على وجوب السماح لجميع اللاجئين بالعودة إلى ديارهم التي هجروا منها وتلقي التعويضات عن الأضرار النفسية والمادية التي لحقت بهم، بالإضافة إلى استعادة ممتلكاتهم.

و أصدرت الجمعية العامة تعليماتها للجنة التوفيق حول فلسطين «لقيام بتسهيل عملية العودة وإعادة تأهيل اللاجئين الاقتصادي والاجتماعي، ودفع التعويضات»، كما سمحت لها «بتشكيل هذه الهيئات المساعدة» كي تتمكن من ممارسة هذه الوظيفة. و بالرغم من عدم إشارة قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) إلى مسألة «الحماية» الخاصة باللاجئين الفلسطينيين بشكل محدد، إلا أن هذا التفويض طرح بشكل واضح وصريح من قبل الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٩٤ (٥) بتاريخ ١٤ كانون أول ١٩٥٠، عندما كانت الجمعية تنظر في التقرير المرحلي التابع للجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين، حيث طلبت الجمعية من لجنة التوفيق «بتشكيل

من بين اللجان والهيئات التي أنشأتها هيئة الأمم المتحدة للتعاطي مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، لم يتبق غير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) التي تعمل حتى يومنا هذا، حيث تقوم هذه الوكالة بتقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية الضرورية، بالإضافة إلى مستوى محدود جداً من الحماية للاجئين الفلسطينيين. ولم تلق نداءات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الداعية بضرورة توفير حماية واضحة وصريحة للاجئين الفلسطينيين أي اهتمام يُذكر من قبل المجتمع الدولي باستثناء بعض المناسبات الخاصة. ومنذ عام ١٩٤٨، لم يبادر المجتمع الدولي بضم اللاجئين الفلسطينيين إلى النظام الدولي لحماية اللاجئين، بل استمرت اللجان المختصة بتطبيق مقاييس حماية ضعيفة، أهمها، مقارنة اللاجئين الفلسطينيين بغيرهم من اللاجئين. إن هذه «الفجوة القائمة في الحماية» لا تزال موضع جدل رئيسي ضمن الأكاديميين المؤثرين ومجموعات اللاجئين الذين يعملون على نشر قضيتهم. ومن أهم النقاط المثيرة للجدل في هذا الموضوع، المعايير المزدوجة الخاصة بنظام الحماية المتوفر للاجئين في كافة أنحاء العالم وما يطبق على اللاجئين الفلسطينيين تحديداً.

ويقطن نحو ٧٠٪ من مجمل تعداد اللاجئين الفلسطينيين في المناطق التي تنشط بها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وقد وقعت مسؤولية تقديم الحماية لغالبيتهم على السلطات المحتلة أو المضيفة على مدى الفترات التاريخية المختلفة. وفي معظم الأحيان، يتعلق مبدأ ضعف الحماية الخاص باللاجئين بحاجتهم للحماية من تجاوزات السلطة المحتلة أو المضيفة، وتحديدًا ضمن سياق الاحتلال الإسرائيلي المطول للضفة الغربية وقطاع غزة والذي استغرق ٣٦ عاماً.

تشكيل نظام دولي خاص باللاجئين الفلسطينيين

علق وسيط هيئة الأمم المتحدة في فلسطين، الكونت فولك برنادوت، على هذه مسألة ترحيل الفلسطينيين من بلادهم في التقرير المرحلي بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٤٨، حيث أبلغ السكرتير العام بما يلي: «تم تهجير عدد كبير من السكان من منازلهم نتيجة للحروب الواقعة في فلسطين. ويشكل العرب الغالبية العظمى من اللاجئين في فلسطين والدول المجاورة (...) إلا أنه لا يمكن نكران عدم عدالة وكمال أية تسوية إذا لم يتم الاعتراف بحق اللاجئين العرب بالعودة إلى منازلهم التي خرجوا منها نتيجة المخاطر واستراتيجية الأزمة المسلحة بين العرب واليهود في فلسطين. و قد جاء معظم اللاجئين من مناطق كان من



صبرا وشاتيلا أيلول ١٩٨٢

ميرا وشاتيل... في الذاكرة



٥٢١ والذي استنكر فيه «المجزرة الجنازية»، إلا أن المجلس لم يذهب أبعد من قيامه بتفويض السكرتير العام «بزيادة عدد المراقبين الدوليين التابعين لهيئة الأمم المتحدة في بيروت وضواحيها» وبدء المشاورات الملائمة، مع الحكومة اللبنانية بخصوص «نشر قوات هيئة الأمم المتحدة». وهناك العديد من الأمثلة الأخرى في التاريخ الفلسطيني، خصوصاً خلال الانتفاضة الأولى ومجزرة الحرم الإبراهيمي في العام ١٩٩٤.

خاتمة

إن أي توجه خاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين وبتنفيد حل دائم وعادل لهم، يجب أن يبدأ أولاً بالإعتراف والتعامل مع جذور وأساس مشكلتهم، ألا وهي: عدم التوصل إلى حل بخصوص مشكلة المناطق وإنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك الدولة، و الاحتلال الإسرائيلي الطويل، و بناء المستوطنات، وما ينجم عن ذلك من عمليات طرد ونفي للفلسطينيين. ويمكن القول أنه وبطرق عدة، كان هناك «نظام» حماية دولي على شكل مبادئ قانونية ذات صلة بحقوق الأفراد المحميين الخاضعين للاحتلال. على المدى القصير، يجب التركيز على مضاعفة الجهود الرامية إلى ضمان احترام إسرائيل لقانون الدولة المحتلة المحاربة، خصوصاً كما ورد في اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين خلال أوقات الحرب.

كذلك، فإن ضعف مبادئ الحماية المتعلقة بأغلبية اللاجئين الفلسطينيين اليوم موجودة في المناطق الفلسطينية المحتلة، لذا، إن أي حماية ذات معنى للاجئين الفلسطينيين يجب أن تبدأ هنا. علاوة على ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود والطاقت نحو ضمان التزام إسرائيل والدول المضيفة «بميثاق الحقوق الدولي»، بالإضافة إلى التزامهم بمواثيق حقوق الإنسان الأخرى بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره ومن ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، و الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، و اتفاقية حقوق الطفل.

على المدى البعيد، يجب التركيز على قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للتطبيق، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل ضمن حدود أمنة ومعترف بها، وبالتالي اعتبار مسألة الحماية مسألة غير خلافية وغير موجودة أصلاً. لا يمكن حل أزمة الفجوة القائمة في الحماية بشكل شامل إلا من خلال التوصل إلى حل دائم وعادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين والذي يطرح مشكلة انعدام الجنسية التي يعاني منها معظم اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى التوصل إلى حل بخصوص مسألة الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة..

هاريش بارفاثانيني (Harish Parvathaneni) هو رئيس وحدة تحليل السياسات في المقر الرئيسي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA). هذا المقال هو ملخص لورقة عمل قدمها السيد بارفاثانيني خلال الحلقة الثالثة من ملتقى خبراء وبديل الذي انعقد في مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية في القاهرة ما بين ٥-٨ آذار ٢٠٠٤ بعنوان «جسر الهوة: من الحماية إلى الحلول الدائمة للاجئين الفلسطينيين». يمكنك الاطلاع على ورقة العمل كاملة باللغة الانكليزية والعربية من خلال موقع مركز بديل على شبكة الانترنت www.badil.org . ترجمت المقال عن الانكليزية رنا موسى.

وبالرغم من النجاحات العديدة لهذه المبادرة، إلا أن البرنامج، ومنذ بدايته، واجه العديد من المشاكل بسبب محدودية مهامه المتعلقة بتوفير «الحماية السلبية» للسكان اللاجئين وغير اللاجئين في المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث تم اعتراف البرنامج بذلك من خلال ما ورد في إرشاداته حول «الحماية السلبية». فقد أشار إلى أن «الحماية السلبية، للبرنامج لن تتحقق إلا من خلال المحافظة على الوجود الدولي في الميدان لأغراض المراقبة أو تقديم التقارير في الأوقات المناسبة، والاتصال مع قوات الأمن الإسرائيلية».

لهذا، وخلال مراحل النزوة في البرنامج، لم يستطع البرنامج جسر الهوة القائمة في حماية اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة، والذين استمروا في مواجهة انتهاكات مختلفة لأماليهم وحياتهم على أيدي القوة المحتلة. وكى يتم تسهيل نشاطات الوكالة في ظل برنامج الطوارئ، تم تشكيل برنامج موظفي الدعم التنفيديين (OSO) عام ٢٠٠٠ لتسهيل عملية إيصال المواد الإنسانية، وتأمين المواصلات الآمنة لكادر الوكالة خلال مرورهم على الحواجز، وبشكل عام، المساعدة في تعزيز التنفيذ السليم لبرامج الوكالة بما يتلاءم مع أعراف هيئة الأمم المتحدة. وبالرغم من عدم مسؤولية برنامج موظفي الدعم التنفيديين وعدم قدرتها أصلاً على توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين (حسب مفهوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، إلا أنه وبالقدر الذي قدم فيه البرنامج المساعدات الإنسانية للاجئين، يمكن القول أن البرنامج قد ساهم بشكل غير مباشر نسبياً في توفير «الحماية السلبية» للاجئين.

التحديات السياسية

اعتمد نجاح «الحماية الدولية» أو تحقيق الحلول الدائمة في النزاعات الخارجة عن سياق مسألة اللاجئين الفلسطينيين بشكل مباشر على وجود دعم وإرادة المجتمع الدولي كما هو وارد رسمياً في مجلس الأمن، و/ أو الإرادة السياسية عند الأطراف المعنية مباشرة في الصراع. لذا، استفادت مشاكل اللاجئين في أفغانستان، والبوسنة والهرسك، وكومبوديا، وأمريكا الوسطى، و تيمور الشرقية، والعراق، وكوسوفو، وناميبيا من مقدرات الدعم والتنفيد المختلفة من قبل مجلس الأمن الدولي، الذي قد يستند أحياناً إلى الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وأحياناً أخرى إلى الرغبة السياسية للأطراف المعنية مباشرة في الصراع عن طريق التوصل إلى اتفاق واضح أو من خلال التدخل العسكري.

أما الأسئلة التي يجب طرحها في سياق مسألة اللاجئين الفلسطينيين فهي: هل أظهر المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن إرادة ودعم كافيين لتحقيق تسوية أو تدخل عسكري بخصوص حماية اللاجئين الفلسطينيين باعتبار المسألة تشكل خطراً على السلام والأمن الدولي؟ هل أظهرت الأطراف المعنية في الصراع إرادة سياسية كافية لمواجهة القضايا الخاصة بحماية اللاجئين والحلول الدائمة، بشكل مختصر، إن الإجابة على كافة الأسئلة سابقة الذكر هي «لا».

فيما يخص حماية اللاجئين الفلسطينيين فإن أي تحليل لقرارات مجلس الأمن الدولي يكشف عن التدخل الضعيف لمجلس الأمن، والمحدود في حالات الانتهاكات الإنسانية الجماعية للمدنيين واللاجئين الفلسطينيين. وتختلف توجهات مجلس الأمن نحو الفلسطينيين عن سلوكه الآخر نحو اللاجئين الآخرين ومناطق الصراع الأخرى. على سبيل المثال، وبعد مجزرة صبرا و شاتيل في أيلول ١٩٨٢ والتي راح ضحيتها مئات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت، صادق مجلس الأمن على قراره رقم

لجهة تحسين وضع اللاجئين الفلسطينيين الاقتصادي، ويعود السبب في ذلك جزئياً، إلى هذه المشاريع محدودة لجهة مداها وأهدافها ومعارضة اللاجئين وحكومات الدول المضيفة. كل ذلك أدى إلى التحول التدريجي في برامج الوكالة من برامج تهدف إلى إعادة دمج اللاجئين إلى برامج تهدف إلى تنمية الموارد الإغاثية والإنسانية.

وقد أدت هذه التدخلات الإنسانية إلى ظهور ثلاث برامج منتظمة للوكالة، ألا وهي التعليم، والخدمات الصحية و الإغاثية والاجتماعية، بالإضافة إلى برامجها الخاصة بالمشاريع الصغيرة وتمويل القروض الصغيرة. وبالرغم من تركيز الوكالة على الجوانب الإنسانية، إلا أن مهمتها اشتملت وخلال مراحل مختلفة على مهمة تقديم حماية «سلبية»، خصوصاً في الأوقات التي تعرضت حقوق اللاجئين الفلسطينيين الإنسانية والأمنية إلى مخاطر محددة. وقد بدأت حماية الوكالة «السلبية» عام ١٩٨٢، بعد الإجتياح الإسرائيلي للبنان ومذبحة صبرا وشاتيل. نتيجة لذلك، أخذت الوكالة على عاتقها مهمة مراقبة أمن وسلامة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان المحتل، وقامت بإصدار تصريحات عامة حول الأوضاع هناك من وقت لآخر، كما «أخذت على عاتقها ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية اللاجئين» بالاتفاق مع حكومة دولة إسرائيل وعدد من أعضاء مجلس الأمن الدولي.

علاوة على ذلك، طالبت الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٧/١٢٠ بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٨٢ السكرتير العام وبالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «بعمل بطاقات هوية لكافة اللاجئين الفلسطينيين وسلاطهم، بغض النظر عن حصولهم أو عدم حصولهم على خدمات ومؤمن من الوكالة، بالإضافة إلى إصدار بطاقات إلى كافة المهجرين وإلى الأشخاص غير القادرين على العودة إلى منازلهم بسبب حرب عام ١٩٦٧ وكافة سلالتهم».

أما المناسبة الثانية والتي استدعت الوكالة لتنفيذ نشاطات الحماية «السلبية» تجاه اللاجئين الفلسطينيين فكانت الانتفاضة الأولى خلال الأعوام ١٩٨٧ – ١٩٩٣. وبعد ملاحظة واستنكار ما تقوم به إسرائيل من انتهاك للحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية المحتلة، طالب مجلس الأمن السكرتير العام إلى تقييم

الأوضاع والعودة إلى مجلس الأمن وبحوزته «اقتراحات حول الطرق والأساليب اللازمة لضمان أمن وحماية الفلسطينيين المدنيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي». وانسجاماً مع هذا القرار، قدم السكرتير العام تقريره إلى مجلس الأمن، والذي حدد فيه أربع آليات أساسية من شأنها حماية الشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيهم اللاجئين: الأولى، الحماية الجسدية والثانية، الحماية القانونية والثالثة الحماية عن طريق المساعدات العامة والرابعة الحماية عن طريق الدعاية والإعلان. ومن ضمن الأربع آليات هذه، طلب السكرتير العام من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين تعزيز دورها في مجال «المساعدات العامة» عن طريق مضاعفة «طاقمها الدولي» الذي يعمل في المناطق الفلسطينية المحتلة، ومن بين أمور أخرى، التدخل مع سلطات القوة المحتلة للسماح لها بتقديم القليل من «الحماية السلبية» للفلسطينيين. ولهذا، تم الشروع في برنامج موظفي شؤون اللاجئين (RAO)، والذي يعتبر أحد العناصر الهامة في «برنامج المساعدات والحماية العامة، التابع للوكالة.

هذا البرنامج، والذي بدأ في كانون الثاني ١٩٨٨، يشكل أحد أوسع وأشمل الآليات التي نفذتها الوكالة منذ نشأتها. وحسب الإرشادات والمبادئ الخاصة بالبرنامج والمقرة بتاريخ ١٥ آذار ١٩٨٩، تنقسم أهداف البرنامج إلى جزئين: الأول تسهيل «عمل وكالة الغوث في الظروف الصعبة والسائدة» للانتفاضة، والثاني توفير «درجة محدودة من الحماية السلبية للاجئين [وغير اللاجئين في المحصلة].

ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي، أصبح برنامج المساعدات والحماية العامة بشكل ظاهرة دعم مركزية ضمن برامج الوكالة في المناطق الفلسطينية المحتلة. ومع حلول عام ١٩٩١، شمل البرنامج «مخطط مساعدة قانونية» مدار من قبل الوكالة لغرض مساعدة «اللاجئين في التعامل مع مختلف مشكلات الحياة تحت الاحتلال» بما في ذلك «المتابعة المؤازرة لحالات الوفاة، والإصابات والتحرشات، والمشكلات البيروقراطية في الحصول على التصاريح المختلفة، و التمييز داخل المحاكم، و الفوائد من الخدمة الاجتماعية...الخ. و قيود السفر، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من العقاب الجماعي».

هؤلاء الأشخاص بداخلهم حاجة رئيسية وأكثر أهمية تتمثل بتوفير الحماية لهم، استناداً بشكل مبدئي وليس حصري، على حاجتهم إلى الحفاظ على حقهم في الحياة وفي أمن الأفراد والممتلكات.

الفجوة القائمة في الحماية

لم يتطور توجه المجتمع الدولي نحو حماية اللاجئين الفلسطينيين بشكل ملائم وبما يتناسب مع ممارسات الحماية الدولية. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحماية للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج نطاق عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين. غالباً ما تُركز هذه الحماية بالأساس على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في السعي إلى اللجوء إلى دول ثالثة. وبالرغم من جاهزية وقدره المفوضية (UNHCR) على توفير هذه المساعدة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج نطاق عمل الوكالة (UNRWA)، إلا أن جهود المفوضية في هذا المجال، ولعدة سنوات، استنفذت بسبب الأساليب التي تتبعها المحاكم المحلية أو الإدارية في الدول وخصوصاً في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، في ترجمة الشروط الواردة في معاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١، والتي تم تضمينها، بشكل كلي أو جزئي، في التشريعات المحلية لهذه الدول.

من جهتها، تم توضيح مهمة لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين والخاص بالحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين من خلال قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٤ (٥) بتاريخ ١٤ كانون أول ١٩٥٠، والذي أشار إلى ضرورة قيام اللجنة بتشكيل ومتابعة «مكتب اللاجئين» بحيث تشمل مهام هذا المكتب، بين أمور أخرى، «استمرار المشاورات مع الأطراف المعنية حول

الإجراءات الخاصة بحماية حقوق وممتلكات ومصالح اللاجئين». هذان القراران الصادران من الجمعية العامة، أوكلا مهمة مزدوجة على عاتق لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين، ألا وهما حماية اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد الحلول الدائمة لهم.

تولت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين جهود التوصل إلى تسوية نهائية لكافة الأسئلة العالقة بين أطراف النزاع بطريقة من شأنها ضمان حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وخصوصاً حقهم في العودة انسجاماً مع قرار الجمعية

العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣). وأمام الجمود الحاصل في عملية عودة اللاجئين، قامت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين بتركيز جهودها نحو إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة. إلا أنه وبالنظر إلى رفض الدول المضيفة، واللاجئين لعملية التوطين، كما ترفض دولة إسرائيل عملية العودة، قامت اللجنة بتشكيل بعثة المسح الاقتصادي (ESM)، ولأول مرة، بالتركيز على هدف إعادة دمج «اللاجئين في الحياة الاقتصادية للمنطقة على قاعدة الاعتماد الذاتي».

في الواقع، ومنذ بداية عام ١٩٥١، استنتجت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين، أنه «ومنذ وجودها خلال السنوات الثلاث الماضية، لم يكن باستطاعتها تحقيق تقدم ملموس بخصوص المهمة التي أوكلتها الجمعية العامة لها والمتعلقة بمساعدة الأطراف المعنية بالنزاع في فلسطين في التوصل إلى تسوية دائمة حول كافة الأسئلة العالقة بينهم»، وهو ما أدى إلى استحالة قيام اللجنة بتحقيق المهام المنوطة بها». وبسبب عدم انتهائها من عملها بشكل رسمي، لا تزال لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين تقدم تقاريراً سنوياً للجمعية العامة تذكر فيه أن جهودها في التقدم نحو تطبيق قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) يتطلب «تغييرات أساسية» في مواقف الأطراف المعنية.

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين

والفجوة القائمة في الحماية

أضمت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، انسجاماً مع قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٣ (٥)، الست سنوات الأولى من عملها في التركيز على إعادة دمج اللاجئين الفلسطينيين «في الحياة الاقتصادية للشرق الأدنى وعن طريق عودة أو إعادة توطين اللاجئين»، مع الإشارة إلى «أهمية التأهب للأوقات التي سوف تنقطع فيها المساعدات الدولية، ولأغراض تحقيق ظروف الأمن والاستقرار الملائمة في المنطقة». إلا أنه وخلال هذه الفترة، تبين للوكالة أن هذه البرامج تحمل في طياتها وعوداً ثانوية

ميرا وشاتيلا ... في الذاكرة

من صبرا الى جنين

مخيم جنين .. ولا تزال مقبرة الشهداء شاهدا على مجزرة نيسان

تقرير: محمد بلاص

خاص بـ «حق العودة»:

تمضي والدة الشهيد محمود طوالبه، معظم وقتها إلى جانب ضريح نجلها في مقبرة «شهداء ملحمة نيسان ٢٠٠٢»، في مكان غير بعيد عن ذلك الذي تجلس فيه والدة الشهيد نضال وشادي النوباني، والعديد من الأمهات ممن فقدن فلذات أكبادهن في المجزرة الرهيبة التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في المخيم، في نيسان من عام ٢٠٠٢.

وكان الغزو الإسرائيلي لمخيم جنين، خلف ٥٨ شهيدا، و٢٠٠ جريح بعضهم أصبحوا معاقين، وعشرات المعتقلين، فيما كان الدمار الكامل من نصيب ٤٧٠ منزلا، والكبير أصاب ١٩ منزلا غير صالحة للسكن، و١٣٠٠ منزل على الأقل تعرضت لأضرار جسيمة.

وبسبب العدد المرتفع من الشهداء، اضطر المنكوبون من أهالي المخيم، إلى استحداث مقبرة للشهداء، في الجزء الغربي منه، لتبقى شاهدا للأبد على المجزرة، وبمناوبة رثّة حزن يتنفس منه اللاجئون، ويجدون فيها مكانا للراحة، إلى جانب أضرحة الشهداء.

فوالدة الشهيد طوالبه الذي يعتبر أحد أبرز قادة معركة الدفاع عن المخيم، لا تكاد تبرح ضريح نجلها، رغم مرور أكثر من عامين ونصف على المجزرة، وهي تتذكر المرة الأخيرة التي شاهدتها فيها ابنها، في اليوم الخامس من المجزرة، يودعها يوصيها بابتنته دعاء التي لم تكن تتجاوز من العمر، العامين، وابنته حديث الولادة عبد الله.

ولن تنس تلك اللاجئة الخمسينية، تلك اللحظات التي لا تزال ترسم في مخيلتها، وكأنها حدثت قبل دقائق معدودة. ولعدة شهور، لم تكن والدة الشهيد طوالبه الذي أضحي بمناوبة أسطورة يتغنى بها الفلسطينيون، لتصدق أن ابنها قد استشهد، وهي تقول، «قلبي يحدثني أن محمود حيا»، حتى بدأ الأمل في ذلك يتلاشى شيئا فشيئا، لتحسب ابنها عند الله شهيدا.

جثتان ملتصقتان

وعثر المنكوبون في المخيم، بعد عدة أيام من المجزرة، على جثتين مشوهتي المعالم، ملتصقتين مع بعضهما البعض، أجمع كثيرون ممن نجوا من المجزرة، أنهما للشهيد طوالبه وشادي النوباني اللذين دفنا في قبر واحد، بسبب صعوبة الفصل بين جسديهما.

في مقبرة الشهداء، لا تمل أي من أمهاتهم عن التحدث عنهم، وجميعهن يعبرن عن اعتزازهن بهن، رغم قسوة الموقف، فيما يواظب العديد من الأطفال على الحضور إلى تلك المقبرة التي أضحت بمناوبة مكان يحج إليه المنكوبون، كلما أرادوا أن

يحادثوا أحببتهم تحت التراب.

كان عددهم سبعة أطفال لا تتجاوز أعمارهم العشر سنوات، وخلال لحظات قليلة تقلص العدد إلى ستة حملوا على أكتافهم الصغيرة سابغهم وقد لف جسده بعلم أخضر كتبت عليه عبارة «لا إله إلا الله».

للولهة الأولى يعتقد من رأى ذلك المنظر أن هناك شهيدا جديدا، ولكن عندما يمعن النظر يجد أن ما يحدث أمامه مجرد لعبة، أصبحت ممارستها بالشئ الطبيعي بالنسبة للأطفال في مخيم جنين، ممن فقدوا ألعابهم وأشياءهم تحت منازلهم التي دمرتها قوات الاحتلال خلال عدوانها على المخيم، في نيسان ٢٠٠٢.

ويحرص هؤلاء الأطفال شانهم في ذلك شأن العشرات من أقرانهم، على القيام بتلك الحركات وغيرها، في موقع قريب من مقبرة الشهداء.

لعبة الموت

«هنا يرقد والدي».. بهذه الكلمات خاطب طفل كان أحد أولئك الذين كانوا يلعبون «لعبة الموت» أقرانه وهو ينظر إلى قبر من التراب دفن فيه والده الذي قضى في المجزرة. ولم يكن بالأمير المفاجئ عندما سمع ذلك الطفل طفلا آخر كان يلهو معه، وهو يردد ذات الكلمات عن والده الذي استشهد في موقف مماثل.

وكان هؤلاء الأطفال يرتدون زيهم المدرسي وقد وضعوا حقائبهم جانبا على كومة من التراب، وهم يمارسون لعبتهم التي أصبحت بمناوبة سلوك يومي لهم، عندما ينتهون من يومهم الدراسي، وهم في طريق عودتهم إلى البيت من مدرستهم الأساسية التابعة لوكالة الغوث والتي أنشئت مقبرة شهداء المجزرة على بعد عشرات الأمتار منها.

في تلك المقبرة تقضي والدة الشهيد زياد العامر قائد كتائب «شهداء الأقصى» الذراع العسكري لحركة فتح، والذي استشهد في اليوم الأول من المجزرة، معظم أوقاتها برفقة حفيدتها الطفلة، وهي تجلس على مقربة من ضريح نجلها البكر الذي رحل عنها مبكرا.

وعلى مقربة من تلك العجوز، كانت مجموعة من الأطفال يجلسون وكل واحد منهم يحدث الآخر عن بطولات والده الشهيد، وأحاديث أخرى لم يكن هؤلاء في السابق يتحدثون عنها، حتى ارتكب الجيش الإسرائيلي المجزرة.

«هنا يرقد والدي» قتله اليهود».. بهذه الكلمات كانت تحدث طفلة كانت ترتدي المايو الأزرق قريبة لها، وهي تشير إلى

ضريح الشهيد مصطفى الشلبي الذي استشهد جراء القصف الإسرائيلي على المخيم، وأبقى من خلفه كومة من اللحم هم أطفاله مع امرأة في الثلاثينات من العمر هي زوجته، ومنزلا لحقت به أضرار جسيمة وأصبح غير صالح للسكن.

وعندما تنتظر إلى أحد هؤلاء الأطفال وتركز في تعابير وجوههم، تشعر أنهم فقدوا الكثير من معالم طفولتهم التي طمرت تحت منازلهم المدمرة، حيث كانت تدك منازل اللاجئين في ذلك المخيم، بالصواريخ والقذائف، على رؤوس ساكنيها بمن فيهم الأطفال الذين شهدوا الكثير من فظائع الاحتلال.

ويعود المخيم

والآن وبعد مرور أكثر من عامين ونصف على مجزرة نيسان، بدأ المخيم يعود تدريجيا إلى حيث ما كان، حيث أعادت وكالة الغوث الدولية، بناء المنازل المدمرة، وقدمت المساعدات لأصحاب المنازل المتضررة، من أجل ترميمها، ضمن مشروع قيمته ٢٧مليون دولار، ممول من جمعية الهلال الأحمر الإماراتي. وبحسب ما يؤكد النائب فخري تركمان، رئيس اللجنة الشعبية لإغاثة وإعمار مخيم جنين، فإن أعمال البناء في المخيم، وتجهيز البنية التحتية فيه، قد أوشكت على الانتهاء، ليعود أصحاب المساكن المدمرة، إلى مساكنهم وقد أعيد بناؤها، وذلك بعد رحلة طويلة من اللجوء والتشرد الذي يبدو وكأنه قدر اللاجئين.

ورغم الوقت الطويل الذي مضى، يحلم المنكوبون من أهالي المخيم، وفقا لما يقوله تركمان، بإعادة إحياء لجنة التحقيق الدولية في جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال في المخيم، وهو أمر منوط بالمؤسسات الحقوقية والإنسانية والمجتمع الدولي، لأن تعيد وتطور فكرة تشكيل لجنة تقصي الحقائق لتصبح لجنة تحقيق دولية، وتقف إلى جانب أبناء المخيم من أجل فضح الجرائم الإسرائيلية، وتقديم المسؤولين عنها إلى محاكم دولية، خصوصا في ظل ما وصفه بتبجح المزيد من الجنود والضباط ممن شاركوا في المجزرة، بالتباهي بالجرائم الرهيبة التي اقترفوها بدم بارد.

بطولة ومجزرة

ويرى تركمان، في ما شهده المخيم، معركة شجاعة خاضها المقاتلون ممن صمدوا بوجه آلة الحرب الإسرائيلية، ودافعوا عن كرامة العرب والمسلمين، ومجزرة ضحيتها من الأطفال والنساء والشيوخ، إلى جانب آلاف المدنيين.

ويضيف، «إن معركة المخيم شكلت رمزا للقضية الفلسطينية، خصوصا وأن أهالي المخيم هم من اللاجئين أصحاب المعاناة والحق ممن حاولت جهات متعددة التامر على قضيتهم، والعمل على إذابتها وحرمانهم من حق العودة، ولكنهم تشبثوا ولا زالوا منتشبين بحقوقهم القانوني في العودة إلى وطنهم الأم، في حق لا يمكن إنكاره أو التخلي عنه، أو أن يسقط بالتقادم، ولا يكفل أحد بذلك الحق الفردي والجماعي».

من ذلك المنطلق، يقول تركمان، وقف اللاجئون مسلحين بصلاية حقهم في مقاومة الاحتلال الذي أراد أن يدوس كرامتهم، فأثبت المقاتلون للعالم أجمع وفي المقدمة منها إسرائيل أن المقاتل الفلسطيني المؤمن بحقه قادر على الصمود أمام أعتى آلة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وأن يلحق بها الخسائر، ويهزمها سياسيا وإعلاميا واجتماعيا، وإن هزمته عسكريا في ظل افتقار المعركة للحد الأدنى من التوازن بين القوتين.

ويتابع بالقول، «كان ثمن هذه المعركة باهظا على أهالي مخيم جنين لما قدموه من تضحيات كبيرة في الأرواح، وأعداد كبيرة من الجرحى والمعاقين، وما فقدوه من مساكن وأثاث وأمتعة ومعاناة نفسية لا تقدر بثمن».

بطولة لم تستثمر

ولكنه يعكس حال المنكوبين، عندما قال، إنهم يشعرون أن ما شهده مخيمهم من معارك بطولية ودفاع مستميت عن كرامة شعبهم وشرف أمتهم العربية والإسلامية، لم يستثمر بالشكل الذي كان من المفترض أن يتم استثماره فيه، حيث تغنت وسائل الإعلام العربية لتمجيد البطولة، دون وجود خطة مدروسة على سبيل المثال من قبل جامعة الدول العربية بوصفها مؤسسة إقليمية لاستثمار ذلك الحدث الهام في تاريخ شعبنا وأمتنا». ورغم ذلك، يقول تركمان، «فإننا نعتقد أن الفرصة لا تزال مواتية لاستثمار معركة المخيم إعلاميا وسياسيا وقانونيا». ورغم التمجيد الذي سمعه الأهالي لصمودهم البطولي والأسطورة التي خطوها بدمائهم وتضحياتهم، يؤكد تركمان، أن هؤلاء يجزمون أنهم لم يتلقوا الحد الأدنى من الدعم من قبل الدول العربية، خصوصا على الصعيد المادي من أجل تعويضهم عن جزء من ما خسروه، مع العلم أنه لم يصلهم إلا النزر اليسير جدا، والمساعدة الكبيرة من جمعية الهلال الأحمر الإماراتي التي تبرعت بإعادة إعمار المخيم من خلال وكالة الغوث الدولية، إلى جانب مكرمة الرئيس العراقي السابق صدام حسين لأصحاب المنازل المهدامة بالكامل، ومساعدات أخرى خصصت للشهداء والجرحى.

ويؤكد، أن مخيم جنين بعد المجزرة، لا يزال بحاجة لمساعدات عاجلة وكبيرة من أجل تعويض المنكوبين عن ممتلكاتهم التي خسروها من أثاث وأمتعة ومحلات تجارية وسيارات دمرت بالكامل، إضافة إلى خسائر المزارعين، والأوضاع المساوية للعمال ممن فقدوا مصادر رزقهم منذ أن بدأت انتفاضة الأقصى.

مشروع الإعمار

وعن مشروع إعادة إعمار المخيم، يتحدث تركمان فيقول، «في البداية كان هناك اقتراح بنقل الأسر التي دمر الاحتلال منازلها، وتسكينها في شقق خارج المخيم بحيث تبقى المنطقة المدمرة على حالها، كشاهد تاريخي على المجزرة، وهو اقتراح رفضه الأهالي لعدة أسباب من أبرزها شعورهم بأن مثل ذلك الأمر، يستهدف تفرغ المخيم من سكانه وتذويبه وإحاقه بالمدينة كحي من أحيائها، تمهيدا للقضاء على الرمز السياسي الأخير للقضية الفلسطينية ممثل بالمخيم، فذلك الاقتراح «ظاهرة خير للمنكوبين في المخيم، ولكن باطنه السم الرعاف».

يقول رئيس لجنة الطوارئ.

وبسبب استحالة البناء لجميع الأسر المدمرة مساكنها، جرى الاتفاق مع وكالة الغوث، وجمعية الهلال الأحمر الإماراتي باعتبارها الجهة الممولة لمشروع الإعمار، مع لجنة طوارئ المخيم، على بناء مجموعة من المساكن البديلة، على قطعة أرض مساحتها عشرة دونمات تقع في الجهة الغربية من المخيم، خصصت إلى جانب بناء المساكن، لإقامة مرافق حيوية من بينها مدرسة ومركز صحي متطور ومركز ثقافي ومسجد.

ويهاجم تركمان، القائمين على كثير من الفعاليات والمؤامرات التي عقدت في عواصم العديد من الدول العربية، وكانت مجزرة



(تصوير: تينكا دازه)

جرح.. وعيون

ميرا وشاتيلا ... في الذاكرة



والمادية في صفوف القوات الغازية. وبعد أكثر من ٥٦ عاما على نكبة عام ٤٨، حيث كان أهالي المخيم يعدون بالمئات، أصبح عددهم الآن يتجاوز ١٤ ألف لاجئ ينحدرون من عدة مدن وقرى أصبحت تقع خلف الخط الأخضر. في العام ١٩٤٨ خرج أهالي ما أصبح يعرف بمخيم جنين للاجئين، من ديارهم عنوة، تحت وطأة المجازر الرهيبة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية.

واستقر هؤلاء الذين كانوا يعدون بالمئات في سهل «جنزور» قرب بلدة قباطية في محافظة جنين، حيث نصبوا الخيام على أمل العودة إلى منازلهم في الجليل والمثلث، خلال أيام أو أسابيع.

ومكث اللاجئون في ذلك السهل حتى أوائل الخمسينات، حيث اضطروا إلى مغادرته بعد أن غمرته السيول التي حولته إلى أكوام من الطين المتحرك، وكادت تغرق من كان يسكنه من اللاجئين ممن أتت المياه على خيامهم وأشياءهم الأخرى، فخرجوا للمرة الثانية بالملابس التي كان على أجسادهم، دون أن يتمكنوا من انتشال شيء من أغراضهم سوى القليل.

وبدأ هؤلاء بالتجمع على قطعة من الأرض غرب مخيم جنين، حيث باتوا ليالي طويلة افترضوا خلالها الأرض والتحفوا السماء، وسط أجواء البرد القارس، حتى حصلوا على عدد محدود من الخيام تقاسموها فيما بينهم.

وعندما اندلعت حرب الرابع من حزيران عام ٦٧، رحل عن ذلك المخيم ربع سكانه ممن أصبحوا يعرفون بـ«النازحين» الذين نرح معظمهم إلى الدول العربية المجاورة وفي الشتات.

١٣٦٠٠ لاجئ

وارتفع عدد القاطنين في المخيم وفقا لإحصائيات وكالة الغوث، إلى نحو ١٣٦٠٠ لاجئ يعيشون على ذات قطعة الأرض التي كان يقطن فيها ٤٥٠٠ لاجئ منهم في العام ٦٧، ما تسبب بأزمة ازدحام خانقة دفعت بعض الأزواج الشابة إلى الهجرة عن المخيم بحثا عن مساكن لها خارجة.

ورفض أهالي المخيم عدة أفكار طرحت من أجل توسيع رقعته، خشية منهم أن يكون ذلك التوجه بمثابة محاولة لتوطينهم، والثقافا على حقوقهم وفي المقدمة منها حق العودة الذي تم تأجيل مسألة التفاوض بشأنه حتى المفاوضات النهائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بينما يمنع قانون وكالة الغوث البناء لأكثر من طابقين (الأرضي والذي يليه)، كما هو الحال في سائر مخيمات اللاجئين.

وعندما اندلعت الانتفاضة المجيدة أواخر العام ٨٧، كان اللاجئون في مخيم جنين عرضة لجرائم القتل وهدم المنازل من قبل قوات الاحتلال، حيث استشهد وأصيب المئات منهم برصاص الجيش الإسرائيلي، بينما هدمت عشرات من المنازل، وجرى اعتقال الآلاف من الشبان ممن أمضوا فترات متفاوتة في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

وكان المخيم حاضنا رئيسيا إلى جانب بلدة قباطية لظاهرة المطاردين خلال الانتفاضة المجيدة، وخصوصا مجموعات «الفهد الأسود» الجناح العسكري لحركة فتح، ومجموعات «النسر الأحمر» الذراع العسكري للجبهة الشعبية.

وحرصت تلك المجموعات على التواجد في المخيم بشكل رئيسي اعتقادا منها أنه المكان الأكثر أمانا من أي مكان آخر، وذلك بسبب تلاصق المنازل وكثرة الأزقة التي يكاد من يولد وينشأ في المخيم يضيع فيها.

وعندما بدأت مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، كان أهالي مخيم جنين من أوائل الفلسطينيين ممن خرجوا إلى الشوارع وهم يحملون أغصان الزيتون التي وضعوا بعضها منها على دوريات ما يعرف باسم «حرس الحدود» الإسرائيلي، اعتقادا منهم أن تلك المفاوضات ستجلب لهم الأمن والسلام، وتمكنهم من العودة إلى ديارهم داخل الخط الأخضر التي يحملون بالعودة إليها، حتى بدأ الأمل يموت في صدورهم.

المخيم هدف الاحتلال الدائم

ومع اندلاع «انتفاضة الأقصى» شكل مخيم جنين هدفا لإسرائيل التي حاولت لعدة مرات اقتحامه، وجوبت بمقاومة عنيفة من قبل المقاومين، وصمود من الأهالي ممن أثروا البقاء داخل مساكنهم، رغم الأخطار الكبيرة المحيطة بهم.

وبلغت الاعتداءات الإسرائيلية على المخيم ذروتها، فجر الثالث من نيسان ٢٠٠٢، حيث دفعت إسرائيل بالمئات من الدبابات وناقلات الجند المصفحة والآليات الثقيلة المعرزة بالمروجيات القنالية، إلى مشارف المخيم، وبدأت بقصفه بالصواريخ والقذائف ورصاص الرشاشات الثقيلة.

وشكلت المنازل التي كان اللاجئون يعتقدون أنها آمنة، هدفا مباشرا للقوات الإسرائيلية التي تعمدت قصفها جميعا بدون استثناء، فدمرت منها المئات، وسوتها الجرافات والصواريخ بالأرض.

بالاستعانة بمختصين مهنيين من محامين ومؤسسات حقوق إنسان، لتكون الصورة شاملة ومتكاملة للمجزرة.

وبقدر ما حمل تركمان، المسؤولية لمجلس الأمن الذي رضخ للضغوط الأميركية والإسرائيلية، قال، «لنا عتب على السلطة الوطنية الفلسطينية التي لم تعط هذه القضية حقها من حيث المتابعة، كما أن الإعلام الفلسطيني كان مقصر بالقيام بواجبه حول ما شهده المخيم من جريمة حرب كبرى ضد الإنسانية».

مخيم الأسطورة

وتحول مخيم جنين، تحديدا بعد المجزرة، إلى أشبه ما يكون بالأسطورة التي يتغنى بها الجميع، حيث صمد عشرات المقاتلين المزدوين بأسلحة خفيفة، وقنابل من صنع محلي، بوجه آلة الحرب الإسرائيلية، وتمكنوا من إيقاع الخسائر البشرية

ملزمة.

ويضيف، «حتى عندما قبلنا بتلك اللجنة، لم يصمد القرار لعدة أيام في أروقة مجلس الأمن الذي رضخ للضغوط الأميركية والإسرائيلية التي ما أن زادت حتى ارتأت المجلس بضرورة حل اللجنة وفقا لصفقات نامرية مشبوهة القصد منها التغطية على تلك الجرائم التي استهدفت المدنيين دون سواهم».

ويؤكد، «لدينا شعور يقين بوجود تواطؤ وتامر بين عدة أطراف همها إهمال الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت في مخيم جنين، لذلك بادرنا إلى تشكيل لجنة توثيق وطنية لتلك الجرائم شرعت بجمع الوثائق والحقائق بكل أنواعها حول ما ارتكبه الاحتلال من جرائم ومجازر، وذلك بالاستعانة مع خبراء دوليين وعرب وفلسطينيين».

ولجأت لجنة الطوارئ، إلى جمع الأدلة التوثيقية التي تثبت تورط قوات الاحتلال بارتكاب جرائم حرب في المخيم، وذلك

مجزرة مخيم جنين في سطور

القنص والاعتقال، خلال المعركة.

وعن تفاصيل الكمين، تشير الروايات التي يتناقلها أهالي المخيم، إلى أن نحو ٤٠جنديا، من الوحدات الخاصة، دخلوا أحد الأزقة في حارة «أبو السباع» بعد أن هبّ لقيادة الجيش أن المروحيات مشطت المنطقة تلك، عن طريق القصف المتواصل على مدار الليلة السابقة، بالرصاص الثقيل.

وتفيد الروايات تلك، بأن الجنود كانوا يتقدمون ببطء شديد، في وقت كانت فيه مجموعة من المقاومين تكمن لهم، دون أن تطلق رصاصة واحدة عليهم، حتى أصبحوا تحت مرمى نيران المقاومة من ثلاثة محاور.

ونجح المقاومون في عزل ٢٢ من هؤلاء الجنود، عن بقية المجموعة، فيما لجأ عدد آخر من الجنود إلى منزل مجاور كانت مجموعة من المقاتلين تنتظرهم بداخله ومن حوله، وفتحوا عليهم النار، ورموهم بالقنابل المصنعة محليا.

وكانت حصيلة ذلك الكمين، مقتل ١٣جنديا على الفور، وإصابة سبعة توفي أحدهم بعد عدة أيام، وهو ما شكل كما يقول محللون عسكريون وصمة عار في جبين الجيش الذي لا يقهر.

وكان الكمين الشهير، بمثابة ورطة كبيرة لحقت بالجيش الإسرائيلي الذي لم يسبق وأن تجرع مثل تلك الماراة التي تجرعا في المخيم، فلم يكن أمامه سوى خيارين لا ثالث لهما، الأول الانسحاب والاعتراف بالهزيمة، والثاني أن يصلي بناره المخيم.

القرار الحاسم

فكان القرار الحاسم، ذلك الذي اتخذ في أعقاب جلسة وزارية خاصة عقدت برئاسة شارون، ويقضي بمتابعة الهجوم، مهما كان الثمن، فتولى شاؤول موفاز رئيس هيئة الأركان، وبين اليعيزر وزير الدفاع آنذاك، مهمة إدارة المعركة جوا وبراً، بينما تم استدعاء جرافات عسكرية ضخمة إلى المخيم من نوع «D٩»، كانت مهمتها التقدم أمام الجيش بغية تطويق المقاتلين.

وبعد ١١يوما من القتال المتواصل، انتهت المعركة، باضطرار مجموعة من المقاومين والمدنيين، قوامها ٢٧شخصا، كان على رأسهم جمال حويل، والحاج علي الصفوري أحد أبرز قادة «سرايا القدس»، إلى تسليم أنفسهم.

وعندما شعر المحاصرون داخل منزلين، قرب منطقة «جورة الذهب»، أن الجيش الإسرائيلي يستعد لارتكاب مجزرة جديدة، خاطب حويل من خلال اتصال أجراه مع خلال قناة «الجزيرة» القطرية، العالم، فبين ما يحدث، ومخاطر أن تقدم قوات الاحتلال على إعدامه، وزملائه.

وسلم المحاصرون أنفسهم، لجيش الاحتلال، بإشراف منظمات حقوقية، حيث تم تجميعهم، في حفرة كبيرة أحدثتها الجرافات العسكرية، بعد أن قيدت أيديهم، وعصبت أعينهم، ومن ثم نقلوا إلى مراكز التحقيق، حيث لا زال معظمهم رهن الاعتقال، وصدرت أحكام بالسجن المؤبد، على البعض الآخر.

ومنعت قوات الاحتلال، على مدار أيام المجزرة، الأطقم الطبية من دخول المخيم، حيث نرف كثيرون من المصابين حتى لفظوا أنفاسهم الأخيرة، كما منعت وسائل الإعلام من الدخول لنقل ما يحدث، وذلك بذريعة أن المنطقة عسكرية مغلقة، ومنطقة قتال.

وبعد ١٣ يوما من بدء الغزو، خرجت قوات الاحتلال من المخيم، وأعدت التمرکز على مشارفه، بعد أن اعتقلت جميع الرجال ممن تراوحت أعمارهم بين ١٥ ولغاية ٥٠عاما، وجميعهم اقتيدوا إلى مراكز الاعتقال، وبعدها إلى القرى الحدودية حيث النفي لأيام طويلة.

جثث متفحمة

وعلى مدار أكثر من عام ونصف، بعد المجزرة، أبقى الأهالي في ثلاجة الموتى في مستشفى جنين الحكومي، على ثلاث جثث متفحمة لشهداء مجهولي الهوية، سقطوا خلال المجزرة، ولم يتمكن أحد من التعرف عليهم.

وقال النائب فخري تركمان، رئيس لجنة الطوارئ لإغاثة وإعمار المخيم، «لقد أرسلنا تلك الجثث إلى مركز أبو ديس الطبي للتشريح، بغية التعرف على الشهداء»، مشيرا إلى أن آثار ثلاثة شبان من المخيم، كانت مختفية، وهم محمد البدوي، ومحمود أبو حلوة، والمقدد جمال الفايد الذي عثرت أطقم الإنقاذ والبحث على كرسية المتحرك، دون أن يتبين له أي أثر.

ورغم مرور نحو عامين ونصف على المجزرة، إلا أن أهالي المخيم لا زالوا يتذكرون كل تفاصيلها، مهما كبرت أو صغرت، ويتساءلون، «هل سيحاكم العالم مجرمي الحرب؟ أم أنه سيبقى صامتا صمت أهل القبور؟!».

مخيم جنين، أبرز محاورها، فيقول، «كان من الأجدر بالقائمين على تلك المؤتمرات وخصوصا مؤتمر قطر، ومن منطلق المسؤولية القومية والإنسانية المبادرة إلى توجيه دعوة لمثلين عن المخيم من أجل تسليط الأضواء على ما اقترفته إسرائيل من قتل وتدمير وتجريف وجرائم ضد الإنسانية».

إلا أن الدعوة كما يقول، اقتصرت على وكالة الغوث الدولية، وهي دعوة منقوصة وليست في مكانها، ذلك أن دور الوكالة يقتصر على تقديم الخدمات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، وليست مخولة بالتحدث عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة باللاجئين الذين يمثلون القضية السياسية باعتبارهم المستهدفين أولا وأخيرا بطمس قضيتهم وإنهائها.

امتعاض شديد

وييدي امتعاضه الشديد، من قرار مجلس الأمن الدولي، إلى تشكيل لجنة تفصي حقائق، لا تتمتع بقرارات وتوصيات

بدأ الغزو الإسرائيلي لمخيم جنين، فجر الثالث من نيسان عام ٢٠٠٢، وخلف ٥٨شهيدا، و ٢٠٠ جريحا كثيرون منهم يعانون من إعاقات دائمة، ومئات المعتقلين، فيما كان الدمار الكامل من نصيب ٤٧٠ منزلا، والكبير أصاب ٤١٩منزلا غير صالحة للسكن، و ١٣٠٠ منزل على الأقل تعرضت لأضرار جسيمة.

في تمام الثالثة من فجر ذلك اليوم الأربعاء، دقت ساعة الصفر، منذرة ببدء الهجوم الإسرائيلي، عندما شقت الظلام المخيم على شارع حيفا، غربا، أضواء الدبابات والمدركات التي أخذت تقترب من المخيم والمدينة على شكل طابور.

ولم يكن ذلك المنظر رغم رهبته، ليفوت على آلاف اللاجئين من أبناء المخيم ممن كانوا يرصدون حركة الآليات الإسرائيلية الثقيلة، من على أسطح مساكنهم، وعبر النوافذ، في وقت كان فيه المقاومون يضعون اللمسات الأخيرة على تجهيزاتهم الدفاعية لمواجهة الغزاة.

توقفت الآليات الثقيلة على مقربة من حاجز الأمن الوطني على ذات الشارع، وأطلقت أنوارها، ليبدأ رتل آخر من الدبابات يتقدم من جهة «الجابريات» جنوبا، والرتل الثالث يزحف من الشرق، وكان خطة الهجوم أعدت للتنفيذ من ثلاثة محاور رئيسية على المخيم.

في تلك الأثناء، كان المقاتلون قد أنهوا استعداداتهم، ووزعوا المهام عليهم، بحيث تسلم الشهيد محمود طوالبه قائد «سرايا القدس» الجناح العسكري للجهاد الإسلامي، المنطقة الغربية من المخيم، وجمال حويل أحد أبرز قادة حركة فتح، الوسطى، والشهيدان زياد العامر قائد كتائب «شهداء الأقصى»، ويوسف ق بها «أبو جندل»، الجنوبية، وقيادات أخرى مدربة الشرق والشمال.

اكتمل الحصار على المخيم، قبل بزوغ أشعة الشمس، لتندلع الاشتباكات المسلحة في الجهتين الشرقية والغربية منه، وفي مركز المدينة.

وكانت المعرزة فدوى الجمال أول شهداء المجزرة، عندما خرجت لإسعاف شقيقتها المصابة رفيدة أمام منزلها، فاصابها رصاص القناص في مقتل، بعد أن أصاب شقيقتها، وبعد دقائق سقط هاني أبو ارميلة وهو يفتح باب منزلها على أمل إنقاذ الشقيقتين المصابتين، ليكون الشهيد الثاني.

المعركة تشتد

وبدأت في ذات اليوم، المعركة تشتد ضراوة، خصوصا عندما تمكن المقاومون من إلحاق خسائر بالأرواح والمعدات بالقوات الغازية.

ويعتبر المقاومون أن المشهد الذي كان أكثر إثارة، في ظهيرة اليوم الأول، عندما تمكن عدد من الجنود من اقتحام منزل في منطقة «الجابريات»، من جهته الشرقية، في ذات الوقت الذي كانت فيه مجموعة من المقاتلين تدخل ذات المنزل من جهته الغربية، ففوجئ الطرفان أن كلاهما أصبح وجها لوجه مع الآخر.

ومن هول المفاجأة لم يتمكن أي من الطرفين من إطلاق النار على الآخر، فخرج جنود المشاة، وبعدهم المقاتلون من المنزل، لتتولى المروحيات القتالية مهمة قصفه بالصواريخ.

وفي يوم الخميس، بعد قصف عنيف تعرض له المخيم على مدار ساعات الليل، حاول الجيش الإسرائيلي، إحداث ثغرة للتقدم من جهة الغرب، وأخرى في منطقة «الجابريات»، دون أن يتمكن من ذلك، وأعاد المحاولة في اليوم الثالث الذي انسحبت في مساءه جميع آليات الاحتلال من المدينة.

واعتقد الأهالي ممن كانوا تحت القصف الصاروخي والمدفعي، أن ذلك الانسحاب، مؤشر على تعديل خطة اقتحام المخيم، خصوصا عندما سمعوا أحد الجنود يدلي بأقواله للإذاعة العسكرية الإسرائيلية، ويقول «إن الجيش بذل أقصى طاقاته لاختراق المخيم، ولكن يجابه بمقاومة عنيفة».

إلا أن ذلك الانسحاب، كان على ما يبدو بمثابة مقدمة لبدء المرحلة الثانية من الهجوم، بعد عزل القائد العسكري الميداني، واستبدال قوات الاحتياط، ووحدات «الناحال»، بالجيش النظامي، ووحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي من «جولاني» و«جفعاتي».

في يوم السبت، بدأ الهجوم يشتد، وهدف قوات الاحتلال، إحداث ثغرة تمكنها من التغلغل تدريجيا في المخيم، لتجابه من جديد، بنيران المقاومة.

الكمين الدامي

ولا تزال المقاومة في مخيم جنين، تفتخر بكمين «ال١٣» الذي يطلق عليه الجيش الإسرائيلي اسم «الكمين الدامي»، حيث أرسلت قيادة ذلك الجيش إلى المخيم، وحدة اقتحام خاصة تدعى «إيجوز»، كانت مهمتها القضاء على المقاومة عن طريق

ميرا وشاتيل... في الذاكرة

٢٢ عاما على المجزرة

صبرا وشاتيل.. الجرح النازف

بقلم: جميل عرفات



بريشة ناجي العلي

اللبناني شبلي ملاط برفع دعوى ضد شارون ومن يطاله التحقيق أمام المحاكم البلجيكية بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠١، ممثلين لثلاثة وعشرين من أهالي الضحايا الناجمة من المجازر. وقد رفعت الدعوى بموجب القانون البلجيكي لعام ١٩٩٣ وتعديلاته لعام ١٩٩٩ ويتمتع هذا القانون بإمكانية ملاحقة ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم إبادة بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة. وقد تعرضت بلجيكا لحملة من الضغوطات الأمريكية المكثفة من أجل إبطال مفعول القانون المذكور وصلت إلى حد التهديد بفرض عقوبات على بلجيكا ومنها نقل مقر حلف «الناتو» من العاصمة البلجيكية بروكسل ونتيجة لذلك تم تغيير القانون البلجيكي بأنه هذا القانون ينال المتهم والضحية مواطن بلجيكا أو مقيما بصفة دائمة في بلجيكا وقت حصول الجريمة يضمن الحصانة الدبلوماسية لرؤساء الدول والمسؤولين الحكوميين الذي يزورون بلجيكا، كان هذا التغيير بتاريخ ٢ آب من عام ٢٠٠٣.

المراجع:

- أمنون كابلوك: تحقيق حول مجزرة - سنة ١٩٨٣.
روحية ديورم: إني اتهم - سنة ١٩٨٣.
صفاء حسن زيتون: صبرا وشاتيل - المذبحة سنة ١٩٨٢.
جواد حمد: المجازر الصهيونية ص ٢٧٧-٢٨٧.
المقدم أبو الطيب: الذكرى الثالثة لمجزرة صبرا وشاتيل - عام ١٩٨٥.
أحمد صدقي الدجني: صبرا وشاتيل - سنة ١٩٨٤ القاهرة.
فداء طه: أرئيل شارون - سنة ٢٠٠١ ص ٤٣٧-٤٥٩.
جابر سليمان: حق العودة، العدد الثاني، أيلول ٢٠٠٣ ص ١٠-٧.

جميل عرفات هو كاتب وباحث فلسطيني يقيم في قرية الشهيد بالقرب من الناصرة، وله العديد من الاصدارات المهمة حول القرى الفلسطينية المهجرة، والتهجير الفلسطيني في الجليل.

الأعداد الحقيقية لعدد الضحايا. وقد ذكر بيان الصليب الأحمر بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٨٢ أنه تم العثور على ٧٦٢ جثة منها ٢٦٢ حية دفنت في قبور جماعية ولم يتم التعرف على أصحابها و٣٠٢ جثة عرف أصحابها وتم حرقها من فرق الإغاثة و٢٤٨ جثة عرف أصحابها ودفنت بمعرفة الصليب الأحمر. وهكذا فإن أعداد ضحايا المذبحة بالجميل تراوحت بين ١٢٠٠-٣٠٠٠ شخص. وعلى الرغم من كل ما كتب عن مجزرة صبرا وشاتيل منذ عام ١٩٨٢ ورغم كل محاولات إحياء ذكراها السنوية إلا أن المجرمين ظلوا بمنأى عن الملاحقة والإدانة.

ماذا قال شهود العيان:

تفيد أم غازي يونس ماضي: «اقتحموا المخيم الساعة الخامسة والنصف من يوم ١٦ أيلول، ولم نسمع في البداية إطلاق نار. فقد كان القتل يتم بالفؤوس والسكاكين فقط وكانوا يدفنون الضحايا أحياء بالجرفات، هربنا حفاة والرصاص يلاحقنا وقد ذبحوا زوجي وأولادي في غرفة النوم». وتقول سنية قاسم بشير: قتل زوجي وابني في المجزرة، كما قتلوا الحاجة منيرة عمرو بعدما ذبحوا طفلها الرضيع أمام عينيها وكان عمره أربعة أشهر.

وتشير الممرضة الأمريكية، جيل درو إلى أنهم ربطوا الأطفال ثم ذبحوهم ذبح الشاه. صفوا الناس في الاستاد الرياضي وشكلوا فرق إعدام. وتقول امرأة من المخيم: دخلوا بيتي وكان عندي طفل من الجيران ضربه بالفأس وشقوا رأسه وعندما صرخت ربطوني ورموني أرضاً ثم تناوب ثلاثة على اغتصابي وتركوني في حالة غيبوبة ولم أستفق إلا في سيارة الإسعاف.

دخلوا مستشفى عكا الموجود في المخيم في صباح الجمعة الساعة ٣٠:١١ صباحاً وقد تم اغتصاب الممرضة انتصار اسماعيل، ١٩ عاماً ثم قتلوها، كما تم قتل الطبيب علي عثمان والطبيبة سامية الخطيب داخل المستشفى وهناك العشرات من الشهادات التي تصف الجريمة قدمها بعض الأجانب مثل: روبرتو سورو مراسل مجلة التايم في بيروت وتقرير مراسل لواشنطن بوست.

لقد بادر فريق من المحامين البلجيكين والمحامي

منذ اليوم الأول لغزو لبنان وهدفت إلى إنهاء مخيمات اللاجئين والتواجد الفلسطيني في بيروت، ودفع الفلسطينيون إلى الهجرة خارج لبنان.

وقد اقترح وزير الدفاع الإسرائيلي حينئذ، أرئيل شارون على زعيم الكتائب بشير الجميل بعد تسلمه الرئاسة في لبنان أن تتولى القوات الكتائبية اقتحام المخيمات بحجة البحث عن مقاتلين فلسطينيين، وأن إسرائيل ستؤمن لهم تطويقاً محكماً للمخيمات. ويبدو أن بشير الجميل قد رفض ذلك. لكن بعد اغتياله بساعات قليلة، بدأت عملية اقتحام بيروت الغربية فجر الأربعاء ١٥ أيلول من عام ١٩٨٢، وقد سميت خطة الاقتحام التي وضعها أرئيل شارون ورفائيل ايتان رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية، بخطة «الدماغ الحديدي».

في فجر الأربعاء ١٥ أيلول من عام ١٩٨٢، اقتحمت إسرائيل بيروت الغربية وطوقت المخيمات، وعقد اجتماع ضم كل من الجنرال أمير دروري، وإيلي حبيقة وفادي أفرام، وقبل غروب شمس يوم الخميس بدأت عملية الاقتحام. استمرت المجزرة داخل المخيمات نحو ٣٦ ساعة كان الجيش الإسرائيلي خلالها يحاصر المخيمات ويطلق القنابل المضيفة ليلاً لتسهيل مهمة المليشيات، وقد قدر عدد قوات الكتائب التي هاجمت المخيم بنحو ١٢، ٥٠٠ مسلح، غالبيتهم من القوات الكتائبية ومن مليشيات «النمور» التابعة للرئيس اللبناني السابق كميل شمعون ومجموعة من مليشيات سعيد حداد.

إن ذكرى المذابح التي ارتكبت لا تنمحي من الذاكرة الإنسانية، وإن الناس يؤرخون لأنفسهم بالإشارة إليها ومثل بارز على ذلك؛ معسكرات الإبادة النازية في «داخاو» و«أوشوفيتز» ومذابح «بغداد» على يد هولاكو التتري، والمذابح الأخرى العديدة التي وقعت في فلسطين.

حصلت المذبحة، ووصلت الأنباء عنها إلى بعض الصحف الأجنبية صباح يوم الجمعة ١٧ أيلول. ويقول مراسل نيوزويك: «أنه وصل إلى المخيم ظهر الجمعة ١٧ أيلول، وسأل أحد رجال المليشيات عما يجري في المخيم»، فرد عليه: «إننا نقوم بعملية ذبح». واستمرت المذبحة حتى ظهر السبت ١٨ أيلول، تضاربت خلالها

لقد أصبح الحديث عن مجازر التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني، وهي كثيرة، الاسم الحركي للشعب الفلسطيني من الناحية التوثيقية والتاريخية والنضالية. وقد قيل الكثير، وكتب الكثير عن تلك المجازر في فلسطين الداخل وفي الشتات في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من منبر وفي كل صحيفة أو مجلة وبالرغم من ذلك، تظل وقعها كبيرة على نفوس الفلسطينيين جميعاً.

إن ما جرى في صبرا وشاتيل لم يكن وليد الصدفة ولا هو ردة فعل طارئة، إنما هو جريمة مدبرة، بقرار سياسي مسبق للقرار الدموي التنفيذي وعنوانه «تصفية فلسطين أرضاً وثورة، شعباً وقضية». فقد بذلت القوى الغاشمة أقصى ما لديها من إرهاب واعتقال، وإبعاد وسجن وقتل في السابق، إلا أن هذه القوى كانت تجد نفسها في النهاية عاجزة عن تحقيق أهدافها. ومن هنا نقول أن القرار التصفوي سبق مرحلة التنفيذ في صبرا وشاتيل، كما هو الحال في كل المذابح السابقة كذابح دير ياسين، بلد الشيخ، سعسع، اللد، قلقيلية، مخيم خان يونس، السموع، الأقصى، قببة، كفر قاسم، الحرم الابراهيمي، وغيرها... وبدورها، فقد كان الأعداد لمجزرة صبرا وشاتيل قد سبق قتل زعيم الكتائب بشير الجميل.

مخيما صبرا وشاتيل

مخيما صبرا وشاتيل هما اثنتان من ١٢ مخيما في لبنان أنشأت أساسا في أعقاب تهجير الفلسطينيين في العام ١٩٤٨. المخيمان متلاصقان، كان يسكن فيهما في فترة ما قبل الغزو الاسرائيلي في حزيران من عام ١٩٨٢ نحو ٩٠ ألف نسمة سكنوا أكثر من ١٤١٠ مسكناً. وكانت خطة اقتحام مخيمي صبرا وشاتيل قد أعدت

إن ما جرى في صبرا وشاتيل لم يكن وليد الصدفة ولا هو ردة فعل طارئة، إنما هو جريمة مدبرة، بقرار سياسي مسبق للقرار الدموي التنفيذي وعنوانه تصفية فلسطين أرضاً وثورة، شعباً وقضية.

حصلت المذبحة، ووصلت الأنباء عنها إلى بعض الصحف الأجنبية صباح يوم الجمعة 17 أيلول. ويقول مراسل نيوزويك: «أنه وصل إلى المخيم ظهر الجمعة 17 أيلول، وسأل أحد رجال المليشيات عما يجري في المخيم»، فرد عليه: «إننا نقوم بعملية ذبح».

شاهدة عيان: «اقتحموا المخيم الساعة الخامسة والنصف، ولم نسمع في البداية إطلاق نار. فقد كان القتل يتم بالفؤوس والسكاكين فقط وكانوا يدفنون الضحايا أحياء بالجرفات، هربنا حفاة والرصاص يلاحقنا وقد ذبحوا زوجي وأولادي في غرفة النوم».



بملة الادفاع عن حق العودة

المفهوم وتطور التجربة



مسيرة في الذكرى السادسة والخمسين للنكبة، بيت لحم

(تصوير: بديل)

هو الإطار الأوسع والأعم لاستيعاب النشاطات والنشطاء. وعليه فقد استفاد أفاد ضمن هذا الإطار مئات المؤسسات وآلاف الأفراد. وعليه بدا واضحا ان هذا الشكل هو الأنسب للاستمرار به وتوسيعه وتعزيزه. جهود مركزة يجب العمل عليها في وقت قصير من أجل المساهمة في دمج:

أ. مؤسسات وفعاليات المرأة (مثل اتحاد مراكز البرامج النسوية)

ب. مؤسسات وفعاليات اللاجئين في قطاع غزة

ت. جمعيات القرى المدمرة التي ينتسب إليها اللاجئين.

٢,٣ تطوير عملية تبادل المعلومات وعملية التنسيق بين مؤسسات وفعاليات اللاجئين المختلفة وبين المؤسسات ذات الخبرة في خدمة هذا القطاع من المجتمع:

إن تجربة مركز بديل اظهرت أن المؤسسات ذات الخبرة والمرتبطة بجذر المجتمع تستطيع توفير خدمات قيمة وتستطيع وبفعالية الدفاع عن حق العودة، ولذلك كلف مركز بديل من:

– تزويد النشطاء المحليين بمعلومات حول التطورات الدولية الجديدة في مجال الأبحاث والدراسات القانونية وغيرها والذي من شأنه مساعدة أعضاء الائتلاف والنشطاء على صياغة استراتيجيات وآليات بإمكانها التصدي بفعالية ودحض سترافرض الإسرائيلي، فيما يتعلق بقبول اسرائيل بمسؤوليتها التاريخية عن خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين وانصياها للمعايير والقوانين الدولية وعلى رأسها قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، لصياغة الحل الدائم والعادل والشامل.

– تزويد المجتمع الدولي (الإعلام والصحافة، صانعي القرار السياسي ومنظمات حقوق الإنسان) بالتحليل، والمواقف ومطالب اللاجئين الفلسطينيين، وتزويدهم بالأبحاث والتحليل والأدوات القانونية الدولية والإقليمية المتوفرة.

– تنسيق وربط الفعاليات والنشاطات الفلسطينية المحلية والإقليمية والدولية المساندة لحق العودة. والعمل على بناء شبكة من الخبراء القانونيين لدعم أهداف الحملة.

آلية للعودة واستعادة الممتلكات وتلقي التعويضات وفق المعايير الدولية المبنية على الخيار الحر والمضمون دوليا للاجئين.

٢,١ العمل باتجاه تجنب أي اتفاقية أو تنفيذ أي حلول لا تتوافق مع المعايير التي ذكرت سالفاً وغير المقبولة على اللاجئين الفلسطينيين.

٢. الأهداف متوسطة المدى

١,٢ حماية وتعزيز هوية اللاجئين في مواجهة التأثيرات السلبية الناتجة عن عملية التهميش الاقتصادي الاجتماعي والسياسي للذاكرة الفردية والجماعية والتي من شأنها إضعاف الثقة بالنفس.

٢,٢ تعزيز فكرة وحدة اللاجئين من أجل مواجهة عملية العزل التي يتعرضون لها في دول المنفى، والعمل على تنسيق الجهود المبذولة من قبل اللاجئين في الداخل الفلسطيني (١٩٤٨ و ١٩٦٧).

٣,٢ تقوية وتعزيز مبادرات ومؤسسات اللاجئين الشعبية من أجل التوصل إلى بنية مجتمعية صلبة تستطيع التشكل والضغط على كافة الجهات المعنية لوضع حق العودة والتعويض موضع تنفيذ وفقا للقرار ١٩٤.

٢,٤ العمل من أجل فرض الحماية الدولية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين في مختلف مواقع الشتات وذات الحماية على أملاكهم وعقاراتهم الواقعة تحت القبضة الإسرائيلية لحين عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم.

٣. استهداف العمل المؤسساتي الإداري

١,٣ توسيع إطار شبكة العمل للمبادرات / المؤسسات المجتمعية الشعبية العاملة ضمن الائتلاف الفلسطيني للدفاع عن حق العودة:

بدأت ملامح التاثير المجتمعي والمؤسساتي فيما يتعلق بحق العودة مع نهاية العام ١٩٩٥ ومطلع العام ١٩٩٦، حيث أكدت كافة النشاطات والفعاليات على البدء بتنظيم حملات شعبية للدفاع عن حق العودة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين. وبدا أن الإطار الأكثر تناعماً مع كافة الفعاليات هو الإطار الذي يتجاوز الحيارة الحزبية والجهوية، ويركز على حق العودة والتعويض. لذا كان الإطار العام لحملة الدفاع عن حقوق اللاجئين

اتفاق اوسلو.

وعليه فإن الإطار الذي يحتضن الهدف والخطة والبرنامج والتنفيذ يعتمد بالأساس على الامتداد المدروس في كل الأوساط الاجتماعية اللاجئة وغير اللاجئة لتشكيل لوبي ضاغط مترامي الأطراف ليشكل الحافظة الأمانة، لحق العودة حتى وإن حصلت هناك أي اتفاقيات شاملة أو جزئية لا تلبى العودة والتعويض فإن الحملة مستمرة في النضال في سبيل تحقيق هذا الحق.

ولهذا الهدف فإن مركز بديل وبالتعاون مع اتحاد مراكز الشباب واللجان الشعبية والنسوية والعديد من المؤسسات الأخرى والعشرات من النشطاء سعى منذ سنوات لتهيئة الأسس المادية والمعنوية والبرنامجية لمثل هكذا حملة، والآن نستطيع ان نقول أننا تقدمنا خطوات واسعة في هذا الاتجاه.

وان الإنجاز الأوضح في هذا المضمار هو تشكيل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة والذي يضم في إطاره مؤسسات وفعاليات أساسية من الداخل المحتل والمنافي وفي لقاءاته السنوية يتم التداول في كيفية تطوير الحملة من خلال خطط عمل تشمل فلسطين التاريخية، لبنان، سوريا، الأردن، أوروبا، والولايات المتحدة، الهدف منها كما اشرفنا أعلاه، تعزيز وتطوير خطط العمل ضمن آليات ممكنة التحقيق مترابطة باتجاه الهدف مفصلة خاصة بكل إقليم من أقاليم المنفى، وأيضا بهدف جمع طاقاتنا وفعاليتنا جميعا نحو تحقيق هدفنا بالعودة والتعويض.

وفي ما يلي نطرح اطارا عاما لرؤية عمل مستقبلية قد تناسب كل فرد ومؤسسة ترغب في المساهمة في تطوير اليات الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين امام الاستهداف الواضح للنيل لا بل شطب حقوق اللاجئين من خلال ما يسمى بمبادرات ووثائق أعلن شعبنا بكل أطيافه وألوانه السياسية والاجتماعية والشعبية بوضوح لا لبس فيه

الأهداف والخطة:

١. الأهداف بعيدة المدى

١,١ الدفع باتجاه تنفيذ حق العودة وفقا للقرار الدولي ١٩٤ نصا وروحا. والاسهام لاحقا في وضع

بينما تركزت ثقافتنا السياسية في المجتمع الفلسطيني في الداخل والشتات على مدى عقود من حياة الحركة الوطنية على التنظيم السياسي الوطني، والتي شكلت له منظمة التحرير الفلسطينية المظلة الوطنية العامة، فإننا سنتطرق هنا إلى مكملات الحركة الوطنية أو ما يعرف بالعمل الشعبي أو مجموعة/مجموعات الضغط القائم على هدف محدد واضح المعالم بصيغة وإطار واضح.

فالحملة، أو مجموعة الضغط «اللوبي» هي مسميات تطلق على مجموعة و/أو مجموعات من الشعب تلتنقي وتلتئم تحت إطار تنظيمي معين يحكم لقاءها وعملها هدف واحد محدد المعالم واضح المغزى، يحقق طموح وغايات المجموعة وغاية مجتمعية أوسع.

ولما كان هذا الشكل من العمل يحقق المصلحة والهدف المنشود العمل من أجله، ويهم قطاعات واسعة من المجتمع، فإن الايدولوجيا والفكر والتمثيل السياسي لا يدخلان مباشرة في مثل هذه الأطر.

وعليه فإن موضوع اللاجئين الفلسطينيين، قضية تهم وتقتض مضجع ثلثي الشعب الفلسطيني، في الديار والمنفى، وعند إطلاق مبادرات شعبية للدفاع عن حق العودة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين عموما فإن الهدف منها تحقيق الحق الأساس المتمثل في العودة إلى الديار الأصلية والتعويض، وبرنامج هذه المبادرات يرتكز على الآليات والوسائل التي من شأنها السير باتجاه تحقيق الحق المذكور. ولهذا فإن الحملة لا تطمح للتمثيل السياسي على عكس الحزب أو الحركة باعتبار أن الحركة أو الحزب تضعان برامجها على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، بمعنى برامج شاملة لكل ما يتعلق بحياة الأمة والشعب، وتسير وفق برنامج وطني شامل ذا قيادة مركزية وبرنامج مخطط سلفا لكل تفرعات الهموم الوطنية، بينما في حالة الحملة فإنها تعتمد بالأساس على الهدف المحدد. وفي حالتنا قضية السعي لتنفيذ حق العودة والتعويض، والدفاع عنه أمام المتغيرات السياسية وتشكيل حماية له ضد تهيمشه، وتقزيمه وإبعاده عن سلم الأولوية الوطنية، حتى تنفيذه وحصول اللاجئين على خيارهم الحر في العودة والتعويض.

وفي الحملة أو اللوبي يجري الائتلاف بين نشطاء ومفكرين وسياسيين من مختلف المشارب السياسية والفكرية، واللقاء أو الائتلاف هنا على قاعدة الهدف المحدد، وليس على قاعدة الخلفية الحزبية أو الائتلاف السياسي الذي يحمل صفة التمثيل الوطني، ولهذا النوع من العمل الائتلافي أي الحملة ميزة المرونة في التنسيق والعمل الخلاق بعيدا عن الصراع الفكري والسياسي على المواقف طالما أن الهدف واضح ويشكل قاسم مشترك لكل الأفراد / المؤسسات المؤتلفة في جسم الحملة، وتتميز أيضا بالقدرة على الوصول إلى صناع القرار السياسي، والجمهور المحلي والدولي طالما أنها لا تحمل الصفة السياسية التمثيلية.

فنحن نقر بان م ت ف هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني كائنتلاف سياسي قاد الحركة الوطنية والبرنامج الوطني الفلسطيني طوال العقود الماضية، وأن الحملة الشعبية التي تعتمد بالأساس على الأفراد والمؤسسات المجتمعية اللاجئة، وغير اللاجئة، لا تسعى في سياق هدفها الأساس إلى خلق أي جسم تمثيلي سياسي مهما كان نوعه وهي ملتزمة ببرنامج السعي لتنفيذ حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وكلما شمل الإطار قطاعات وفعاليات أوسع كلما توسعت دائرة تأثير الحملة محليا وعربيا ودوليا.

وفي إطار التوسع فإن الحملة تسعى لخلق اطر تنسيقية مرنة مستقلة عن التمثيل السياسي، في كافة مناطق الشتات الفلسطيني ما أمكن لتشكيل الحملة بهذا رافعة للموقف الوطني الفلسطيني في كفاحه لتنفيذ حق العودة، من خلال، أولا، غرس الحق في العودة إلى الديار الأصلية في الوجدان الفلسطيني وتربية الأجيال الناشئة على النضال في سبيل حقهم، وثانيا، توسيع دائرة الرأي العام الدولي المساند والمؤيد لحق اللاجئين بالعودة، والعمل على إعادة بنية منظمات التضامن الدولي مع قضية الشعب الفلسطيني التي تفتت عقب

بصلة الدفاع عن حق العودة

حركة العودة بين الواقع والطموح

بقلم: جابر سليمان

مقدمة:

تكتسب حركة العودة في فلسطين والمنافي القريبة والبعيدة زخماً جديداً يوماً بعد يوم، رغم الصعوبات الذاتية والموضوعية التي تواجهها تلك الحركة منذ انطلاقتها في أعقاب اتفاق أوسلو وما أنتجه من مخاوف ومحاذير جدية تتعلق بإضعاف الإطار القانوني الخاص بحق العودة، بوصفه حقاً تاريخياً من حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف.

ومنعاً للالتباس أو الخلط نقصد بحركة العودة هنا تلك الحركة التي انطلقت نتيجة لمبادرات شعبية خالصة من أوساط المجتمع الأهلي الفلسطيني في فلسطين والمنافي، تمييزاً لها عن حراك آخر أو عن «حركة أخرى» مرتبطة بمؤتمرات ولقاءات وورشات عمل عديدة تنبئها جامعات أو مراكز أبحاث عديدة على امتداد دول أوروبا وأمريكا الشمالية ويشارك فيها أكاديميون وسياسيون وناشطون فلسطينيون كما ترتبط بشكل أو بآخر بعملية المفاوضات الإسرائيلية/الفلسطينية المتعثرة وبمصالح الأطراف والدول المخترطة في تلك العملية.

إن الحركة التي نقصدها هي حركة اعتراضية تتم في إطار الحفاظ على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتهدف إلى مواجهة كافة أشكال المساومات على حق العودة كما أنها حركة استنهاضية غايتها حشد الطاقات من أجل صون هذا الحق وحمايته من أي تبديد.

أما غاية ورقة العمل هذه فهي إثارة النقاش في مداولات الطاولة المستديرة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج ندوة دمشق العالمية بخصوص «الحل العادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين»، إذ توفر هذه الندوة فرصة ثمينة للجان العودة والهيئات الأهلية الفلسطينية الأخرى المعنية بالدفاع عن حق العودة والعاملة في فلسطين والشتات للقاء والحوار والنقاش حول واقع حركة العودة وآفاق تطورها المستقبلية، بصرف النظر عن التبايدات التي تكون قد نشأت عن التشكيلات والبنى التنظيمية التي برزت في المرحلة الأخيرة من أجل تنظيم هذه الحركة وتعزيز فاعليتها.

ومن جهة أخرى لا تعالج هذه الورقة الخلفية التاريخية لنشوء حركة العودة. ولا تهدف إلى تقديم رؤية ناجزة وشاملة لواقع بقدر ما تهدف إلى طرح بعض الأفكار المحفزة وإلى إثارة التساؤلات والمساعدة على استنباط الأجوبة المرتبطة بالقضايا الملحة والجوهرية التي يطرحها واقع حركة العودة. والغاية منها المساهمة في توفير معرفة أعمق بهذا الواقع وصولاً إلى تطوير آليات واستراتيجيات عمل ملائمة وفاعلة للدفاع عن حق العودة على المستويين الوطني والدولي، بحيث لا تقفز عن هذا الواقع ولا تتجاوز خصوصيات كل ساحة من ساحات العمل

فما هي إذن هذه القضايا الملحة والجوهرية؟

من وجهة نظرنا يمكن حصرها في ثلاث قضايا محورية مترابطة ومتداخلة في آن واحد وهي:

أولاً- مضمون/مضامين خطاب العودة

ثانياً- البنية التنظيمية لحركة العودة

ثالثاً- آليات واستراتيجيات التنسيق والمتابعة

أولاً- مضمون خطاب العودة

يستند خطاب العودة من وجهة نظرنا إلى المرتكزات والأسس التالية:

١- حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وممتلكاته والتعويض عن خسائره المادية ومعاناته النفسية جراء النكبة حق تاريخي وقانوني يستند إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني قبل استناده إلى قرارات الأمم المتحدة وفي المقدمة منها القرار (١٩٤). وفي هذا السياق يتضمن القرار المذكور حسب تفسيرنا ثلاثة حقوق متكاملة هي: (العودة، التعويض، واستعادة الممتلكات).. إن طرح التعويض بديلاً عن العودة يشكل تشويهاً لمضمون القرار ١٩٤ ويستهدف تمرير مشاريع التوطيئ والتهمجير والدمج والإذابة الرامية إلى إغلاق ملف اللاجئين وطلي صفحة العودة إلى الأبد.

٢- يرتبط حق العودة ارتباطاً وثيقاً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. هذا الحق الذي يعتبر قاعدة إلزامية في القانون الدولي. والشعب الفلسطيني لم يتمكن حتى اليوم من ممارسة حقه في تقرير المصير بسبب عدم توفر شروط أساسي هو وجود الشعب الفلسطيني على أرضه. وهذا غير ممكن إلا بممارسة حق العودة. ويتميز وضع الشعب الفلسطيني من وجهة نظر القانون الدولي بوجود فجوة بين تشخته الجغرافي ووحدته القانونية. وهذه الفجوة لا يمكن زوالها إلا بتحقيق وحدة الأرض والشعب من خلال تطبيق حق العودة كحق قومي.

٣- التمسك بوحدة قضية اللاجئين في إطار وحدة الأرض والشعب في فلسطين التاريخية وفي المنافي، والرفض القاطع لكل محاولات تجزئة هذه القضية بين «لاجئ» و«نازح» و «مهاجر» وتحت أي ذريعة من الذرائع أو أي ظرف من الظروف.

٤- خطاب العودة خطاب توحيدي يهدف إلى تجنيد طاقات المجتمع الفلسطيني بكل هيئاته ومؤسساته السياسية والاجتماعية. وهو بهذا المعنى يجمع ولا يفرق ويسمو فوق كل التناقضات والتعارضات السياسية. ولكي يكون كذلك حقاً ينبغي له أن يوضع في إطار الحقوق الأساسية للاجئين حسب مبادئ القانون الدولي، والتي ينبغي أن توضع بدورها في الإطار الأشمل والأوسع للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. كما ينبغي له ألا يتعارض مع أي شكل من أشكال النضال الأخرى التي قد تلجأ إليها بعض فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً.



(تصوير: بديل)

مسيرة في الذكرى السادسة والخمسين للنكبة، بيت لحم، أيار ٢٠٠٤

٥- خطاب العودة ليس بخطاب قانوني وسياسي فحسب، بل هو خطاب تربوي وثقافي يرتبط بذاكرة خصبية من الأحزان والمعاناة المشتركة ويلتصق بالهوية وبالتاريخ الثقافي والاجتماعي للوطن الفلسطيني. وهو بهذا المعنى يرتبط بكل مناحي حياة المجتمع الفلسطيني من روضة الأطفال إلى المدرسة إلى الجامعة إلى مؤسسة البحث العلمي إلى كافة النشاطات التربوية الثقافية التي ترعاها مؤسسات المجتمع الأهلي الفلسطيني من أجل إبقاء ثقافة العودة حية في وجدان شعبنا، وخاصة الأجيال الناشئة التي ولدت في المنافي.

٦- ضرورة تفاعل حركة العودة مع المجتمعات المضيفة للاجئين، وخاصة في الدول العربية المحيطة بفلسطين، حيث يكتسب خطاب العودة بعداً عربياً بارزاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالموقف من القضية الفلسطينية عامة، وبمسألة الحقوق المدنية وال إنسانية والحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين في انتظار عودتهم.

٧- ضرورة استناد البعد الدولي لخطاب العودة على مبادئ القانون الدولي وثقافة حقوق الإنسان وليس الجيوبوليتكا وما يسمى بالسياسة الواقعية فهذا البعد القانوني الذي لم يتم إيلاؤه الأهمية الكافية في مراحل النضال الفلسطيني السابقة من شأنه أن يعيد إحياء حركة التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية بعد أن تعرضت هذه الحركة لنكسة خطيرة في أعقاب توقيع اتفاقيات أوسلو. كما من شأنه فضح الممارسات العنصرية الإسرائيلية التي تنتهك كل الشرائع والأعراف الدولية.

ثانياً- البنية التنظيمية:

لا بد من الاعتراف أن حركة العودة بالمعنى الذي حددناه سابقاً لا تزال حركة مشتتة وضعيفة البنية رغم الجهود الحثيثة التي بذلها أكثر من طرف من أجل جمع أطرافها وتوحيدها وتعزيز فاعليتها. ونود أن نشير هنا بشكل خاص إلى بعض المحاولات الأساسية على هذا الطريق: مؤتمر «حق العودة» الذي عقد في مدرسة الحقوق التابعة لجامعة بوسطن (٤/٨/٢٠٠٠) بمبادرته من جمعية الطلاب العرب في الجامعة ومؤسسة الأبحاث العربية (TARI). وهي مؤسسة مدنية أنشأها أكاديميون فلسطينيون ويرأس مجلس أمنائها الدكتور نصير عاروري. وتهدف هذه المؤسسة إلى تشجيع البحث العلمي عن اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة وإلى دفع حركة العودة إلى الأمام عبر تحفيز آليات واستراتيجيات التنسيق بين أطرافها، دون أن تطرح نفسها بديلاً عن أي طرف منها. وقد انبثق عن مؤتمر بوسطن «منظمة العودة» ؟ائتلاف حق العودة في أمريكا الشمالية. وتقوم «العودة» بدور بارز في مجال الدفاع عن حق العودة في الولايات المتحدة وكندا خاصة. كما تعقد مؤتمراً سنوياً بشكل منتظم.

■ الائتلاف الفلسطيني لحق العودة: عقد الائتلاف لقاءه السنوي الأول في قبرص (٦-١٠/١٠/٢٠٠٠) عشية انطلاق انتفاضة الأقصى، بمبادرة من المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين بديل، وبالتنسيق مع مجموعة عائدون وائتلاف حق العودة في أوروبا. ودأب الائتلاف على عقد لقاءات سنوية لمجموعات العودة في فلسطين التاريخية والبلدان العربية المضيفة وأوروبا وأمريكا الشمالية. ويحضر ائتلاف حق العودة في أمريكا الشمالية هذه اللقاءات بانتظام.

وقد انبثق عن اللقاء السنوي الرابع للائتلاف الذي عقد في لندن (٥-١١/١٠/٢٠٠٣) لائحة داخلية أي صيغة تنظيمية بهدف تعزيز بنيته وعلاقاته الداخلية. وتشكل بموجب اللائحة مكتب تنفيذي يتكون من (٩) أعضاء يمثلون مختلف المناطق الجغرافية.

■ مؤتمر العودة: عقد هذا المؤتمر في لندن (تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٣) بمبادرة من اللجنة الراعية لحق العودة. وانبثق عنه لجنة متابعة دائمة وناطق رسمي باسم المؤتمر هو الدكتور سلمان أبو سته، المعروف بجهوده الحثيثة والمتوصلة في الدفاع

عن حق العودة.

ولا ننس في هذا السياق الدور الرائد الذي تقوم به بعض المراكز الفلسطينية المتخصصة في إنتاج ثقافة العودة وتعميمها في أوساط اللاجئين والناشطين في مجال الدفاع عن حق العودة مثل مركز بديل المعروف بأبحاثه الجادة وخاصة في المجال القانوني وكذلك مركز العودة الفلسطيني (لندن) الذي يواظب على إنتاج الأبحاث والدراسات المتعلقة باللاجئين وحق العودة وعلى عقد المؤتمرات ذات الصلة ومنها مؤتمر حول قانون «العودة» الإسرائيلي وآخر بخصوص مسؤولية بريطانيا عن خلق النكبة، ناهيك عن جهوده في مجال تعبئة طاقات الجاليات الفلسطينية في أوروبا من أجل الدفاع عن حق العودة.

والسؤال الجوهرى هنا: ما هي الأسس والمقومات الواجب توفرها من أجل توحيد حركة العودة في بنية تنظيمية صلبة وفاعلة، أو على الأقل ضمان أكبر قدر ممكن من التنسيق بين أطرافها المبعثرة، بغية تعزيز فاعليتها وتجنبيها المناقسة غير البناءة وتلافي هدر الجهود والإمكانات؟

نتلخص هذه الأسس والمقومات من وجهة نظرنا في التالي:

١- بلورة خطاب عودة مؤحد وغير متنافر في بنيته الأساسية استناداً إلى الأسس المذكورة سابقاً. فالبنية الفكرية السياسية للحركة شرط لازم لتوحيدها وتصليب بنيته الداخلية.

٢- التمسك باستقلالية حركة العودة بمعنى الحفاظ على طابعها الأهلي الشعبي والنأي بها عن أي ارتباط تنظيمي فصائلي، دون أن يعني ذلك البتة عدم التنسيق والتفاعل مع الفصائل والتنظيمات على صعيد العمل والنشاط والاستقلالية ليست هدفاً في حد ذاتها، بل غاية تمكن حركة العودة من القيام بواجبها ودورها في ممارسة الضغط على مختلف الأطراف الرسمية المعنية (السلطة الوطنية، م.ت.ف، المجتمع الدولي) من أجل حماية حق العودة وعدم التنازل عنه أو إسقاطه. وهذا الدور ينسجم مع طبيعة حركة العودة بوصفها حركة شعبية أهلية تعكس مصالح اللاجئين وحقوقهم وبالأخص حق العودة، دون أن تزج بنفسها في خضم التمثيل السياسي لهؤلاء اللاجئين انطلاقاً من أن (م.ت.ف) هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بكل فئاته الاجتماعية.

وبهذا المعنى لا ينبغي لحركة العودة أن تكون بديلاً عن الحركة الوطنية الفلسطينية في تحمل عبء القضية الفلسطينية ومن ضمنها قضية اللاجئين، أو بديلاً عن برامج الفصائل الفلسطينية في إطار (م.ت.ف) وبرنامج الإجماع الوطني.

٣- الوعي بأهمية ألا يعتمد أي طرف من أطراف حركة العودة مهما كبر شأنه ادعاء التمثيل الحصري لهذه الحركة على الصعدين الوطني والدولي، بل اعتبار نفسه رافداً من روافدها الأخرى يعمل على التنسيق والتعاون مع تلك الروافد بالقدر الذي يتفق مع أهداف ومبادئه الوطنية الموجهة. وهذا شرط ضروري ولازم لنبذ عقلية الاستبعاد والتفرد وإشاعة روح من الديمقراطية والعمل الجماعي في أوساط الحركة بما يعزز بنيتها الداخلية.

٤- مراعاة وتفهم خصوصية كل ساحة من ساحات النشاط لدى تشكيل البنى الفرعية لحركة العودة، أي اعتماد قدر كاف من المرونة على صعيد البنى التنظيمية في كل ساحة من الساحات وتجنب تبني أو فرض نموذج أو مثال بعينه. فالفلسطينيون يعيشون في ظل ظروف قانونية وسياسية واجتماعية متباينة في فلسطين والدول العربية المضيفة وفي الشتات.

ثالثاً- آليات واستراتيجيات التنسيق والمتابعة:

ينبغي التميز هنا بين آليات واستراتيجيات التنسيق على المستوى العام لحركة العودة وتلك المتعلقة بكل ساحة من الساحات على حدة. ويمكن القول إجمالاً أن هناك ضعفاً بيناً في وتيرة التنسيق والمتابعة على كلا المستويين. ويتجلى هذا الضعف على المستوى الأول في انخفاض وتيرة المشاركة سواء

بعلة الدفاع عن بق العودة

المهجرون في الداخل يزورون قراهم المهجرة

القرى المهجرة.. ذاكرة وهوية ومشروع عودة

خاص بـ «حق العودة»:

تحمل زيارات «العودة» الى القرية المهجرة، بالإضافة الى كونها مشروعا تعليميا، دلالة واضحة الى أزمان مختلفة ومركبات متشابكة، لما تقوده مثل هذه الزيارات من تجسيد لتشبث الإنسان المهجر قسرا من أرضه ووطنه الصغير المتمثل بقرية منشئه، لتشبثه بذاكرة تربط عادة ما بين التجربة الفردية والجماعية، وكذلك، بهويته وانتمائه الى هذه الرقعة الجغرافية، هوية لها وقعها الخاص على حاضر المهجر في منفاه القسري. كما تشكل الزيارة الى القرية المهجرة، اعلانا صريحا عن اللحاق بنضال العودة الى القرية المهجرة، كمشروع مستقبلي لا تزال اسرائيل تصر على سحقه. وبين هذا وذاك، فإن الزيارة الى القرية المهجرة، تحمل بين طياتها، إشارات على المقاومة والاحتجاج، يطلقها المهجرون في الداخل ضد الوضع القائم، وضد مشاريع المؤسسة الصهيونية القائمة على الإنكار.

منذ عام ١٩٤٨، شكل المهجرون الفلسطينيون الذين بقوا ضمن المناطق الفلسطينية التي قامت عليها اسرائيل، أو ما يطلق عليهم اليوم، المهجرين في الداخل، شكلوا مشروع تصفية بنظر السلطات الاسرائيلية باعتبارهم واقعا يحمل من التهديد ما لا يخفى على أحد. فقد بنت المؤسسة الصهيونية جملة من «المسلمات» ضمن المشهد السياسي العام، شمل اعتبار قضية التتقيب الفلسطيني في آثار الماضي ومخلفاته أمرا رهيبا لا تستطيع هذه المؤسسة على تحمله أو السكوت عليه، خاصة، وأنها بنت ركاثرها في فلسطين، ليس من اجل تحقيق خلافة سياسية-عسكرية، بل بلوغ تحول جذري في المشهد الثقافي-الجغرافي أيضا، يتيح لمشروعها السياسي أن يصبح «حقيقة» على أرض الواقع فقط، بنظر المجتمع الصهيوني-الاسرائيلي المتشكل حديثا في فلسطين. ومن هذا المنطق، فإنه من نافلة القول، ان توظيف المؤسسة الصهيونية لسياسة منهجية قائمة على الإنكار والتجاهل في التعامل مع قضية اللاجئين عموما وقضية المهجرين على وجه الخصوص، جاء تباعا لممارسة قامت ولا تزال قائمة على الأرض تهدف الى تدمير المشهد الفلسطيني الجغرافي والثقافي والقومي على حد سواء.

ويتميز تاريخ المهجرين في الداخل وواقعهم، بمحورين مرتبطين بفرضان نفسيهما في كل ما يتعلق بقضية المهجرين في الداخل لغاية اليوم، يكمن الأول باعتبار المهجرين «لاجئين» في وطنهم، كجزء من جموع اللاجئين الفلسطينيين الذين هجرتهم يد الصهيونية، وما يحمله هذا المحور من آثار على مجمل الصعد الحياتية، وفي ذات الوقت، كجزء من واقع آخر مرتبط أساسا بلون جنسيتهم «الزرقاء»، أي كجزء من الفلسطينيين الذين ظلوا ضمن حدود الدولة العبرية وتجنسوا

بجنسيتها بعد وقوع نكبة فلسطين، وما يرتبه هذا الواقع من مواجهة يومية واستراتيجية دامية مع النظام السياسي القائم الذي لا يزال يعتبر دولته، دولة الشعب اليهودي في العالم. من هنا، ينظر المهجرون في الداخل الى نضالهم، كصراع هوية من «الطراز الثقيل» تختلط فيه هوية اللجوء والمنفى في الوطن بواقع أقلية قومية لم تنفك عن المطالبة بأبسط حقوقها. بين هذا وذاك، أضحت «القرية المهجرة» بالنسبة للمهجرين أنفسهم، أكثر من أن تكون مجرد برنامجا تعليميا تثقيفيا. فتحمل الزيارة الى القرية المهجرة اختلاطا في الأزمنة ودلالات مختلفة على التواصل والانفصال.

وتعتبر الزيارة الى القرية المهجرة مشروعا أساسيا لتعزيز الذاكرة. فالزيارة الى القرية الفلسطينية التي همدت وهجر سكانها على يد القوات الاسرائيلية، عادة ما تشكل فرصة حقيقية للمهجرين، وأولادهم المولودين خارج حدود القرية الجغرافية، أي المنفى القسري الى اعادة هيكله القرية ما قبل الشتات والتهجير، من خلال الاستفادة من تجارب أشخاص عاصروا تلك الفترة، يشيرون عادة الى المواقع المختلفة وأماكن البيوت والحارات والأزقة مستعينين ببعض الأحجار المتبقية، والأشجار والنباتات وما شابه ذلك. ويعتبر الزائرون من المهجرين في الداخل الى القرى المهجرة عادة في التضامن المطلق مع تاريخ الجيل الأول الشفوي الذي يتلى على مسامعهم، معبرين على احساسهم بالانتماء الى أصولهم في

في النشاطات المشتركة التي تقيمها أطراف حركة لعودة (مؤتمرات، ندوات، أحياء المناسبات الوطنية.. إلخ) أم تلك التي تقيمها أطراف خارج الحركة. كما يتجلى هذا الضعف على المستوى الثاني في تدني وأحيانا انعدام التنسيق في النشاطات المقامة في كل ساحة. وهذا الأمر يضعف الحركة على الساحة نفسها وعلى المستوى العام أيضاً، إذ أن قوة حركة العودة بشكل عام ما هي إلا حصيلة نشاطاتها في كل ساحة على حدة.

ولذلك، فإن معالجة هذا الوضع تبدأ من ساحات العمل أولاً وأساساً من خلال: الارتقاء بالبنى الداخلية لمجموعات العودة وتوسيع قاعدتها الشعبية وقاعدة المشاركة في نشاطاتها؛ الارتقاء بمستوى الحوار بين المجموعات المختلفة والحرص على استمراره؛ تطوير وسائل الاتصال والوصول إلى المعلومات المتعلقة بمجريات قضية اللاجئين وحركة حق العودة؛ إقامة النشاطات المشتركة.. إلخ ومن ثم رفع وتيرة التنسيق وصولاً إلى صيغ عمل مشترك متطورة وفاعلة تحددها ظروف كل ساحة من ساحات العمل.

بين الواقع والطموح

على صعيد الواقع ينبغي الإقرار بأن حركة العودة لا تزال دون مستوى مجابهة المخاطر والتحديات التي تتهدد حق العودة على المستوى الوطني والدولي. وهي بحاجة إلى تعزيز بنيتها والارتقاء بمستوى فاعليتها حتى تكون قادرة على مواجهة تلك المخاطر والتحديات.

وفي رأينا، أن هناك جملة من المهام المطروحة أمام حركة العودة من شأن الإسراع في إنجازها لتعزيز فاعلية الحركة.

وأبرز هذه المهام:

- العمل على توحيد خطاب العودة على المستوى العام للحركة، عبر إطلاق الحوار وتبادل الأفكار.
- تعزيز وتصليب البنى التنظيمية لمجموعات العودة في كل ساحة من الساحات ورفع وتيرة التنسيق فيما بينها، وصولاً إلى استنباط صيغ توحيدية.
- تعزيز التنسيق بين مجموعات العودة في مختلف الساحات بهدف تطوير وبلورة صيغة تنظيمية جامعة.
- توسيع المشاركة الشعبية في نشاطات العودة، وخاصة من قبل الشباب في المخيمات.
- تعزيز التوجه إلى الأطفال والناشئة من خلال إنتاج مواد تربوية تعزز لديهم ثقافة العودة والانتماء إلى فلسطين أرضاً وتاريخاً وتراثاً.
- تعزيز التواصل مع المؤسسات التربوية والثقافية والشبابية التابعة للفضائل الفلسطينية (فلسطين والدول المضيفة) والمعنية بتربية الناشئة على ثقافة العودة.
- تيسير تبادل المعلومات بين مختلف المجموعات في كل ساحة على حدة وعلى مستوى الساحات التي تنشط فيها حركة العودة.

وعلى صعيد الطموح هناك مهمتان استراتيجيتان مطروحتان على حركة العودة، من شأن إنجازهما أحداث نقلة نوعية في واقع الحركة: المهمة الأولى: إحياء فكرة عقد «مؤتمر العودة وتقرير المصير» التي طرحها عام ١٩٩٦ عدد من الأكاديميين الفلسطينيين في الولايات المتحدة، مع دراسة عميقة للأسباب التي أدت إلى فشلها حينذاك، أما المهمة الثانية فهي تطوير حملة فلسطينية دولية من أجل الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين وقد طرح مركز بديل مبادرة في هذا الخصوص منذ العام ٢٠٠٠.

هدف مؤتمر العودة وتقرير المصير، كما طرحه الدكتور نصير عاروري في ورقته المتضمنة في الكتاب الذي يحتوي أعمال مؤتمر بوسطن المذكور آنفاً هو معالجة العبث بالإطار القانوني لحقوق الشعب الفلسطيني نتيجة لاتفاقيات أوسلو. وهو: «مشروع غير حزبي وغير أيديولوجي وغير طائفي، يهدف إلى مؤازرة حق العودة وتقرير المصير». وسيكون المؤتمر منتدى لجميع الفلسطينيين من كل فئات المجتمع لكي يلتقوا ضمن قواعد المساواة، على أن يكون تنويعاً لجهود شعبية تتحرك من القاعدة صعوداً في عملية ديمقراطية وروح من المساواة. وتهدف الحملة الدولية المذكورة إلى بناء شبكة دولية صلبة للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض واستعادة الممتلكات. كما تهدف إلى زيادة الوعي العام الدولي بتلك الحقوق. على أن تجري الحملة في سياق إبراز العنصرية الصهيونية وسياسة التطهير العرقي الإسرائيلي المتبعة منذ ما قبل العام ١٩٤٨، التي تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وبحيث يتم إبراز القوة الأخلاقية لحق العودة وشرعيته القانونية وفق مبادئ القانون الدولي.

جابر سليمان هو باحث مستقل في شؤون اللاجئين الفلسطينيين وعضو مؤسس في مجموعة عائدون-لبنان. قدمت هذه الورقة باسم مجموعة عائدون الى الندوة العالمية التي انعقدت في دمشق بتاريخ ٦-٧ أيلول ٢٠٠٤ بعنوان «نحو حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين» بالتعاون بين مجموعة عائدون وجامعة دمشق.

القرية. كما يتم عادة سرد الروايات والقصص والندوات والطرائف على مسمع الحاضرين. وبالرغم من أهمية الزيارات الميدانية الى القرى المهجرة، في التعامل مع الذاكرة الفردية والجماعية للمهجرين والفلسطينيين على السواء، فإنها في الوقت ذاته، دلالة للانتماء الآني الى هذا المكان الجغرافي، أي، دلالة لتجسيد القرية المهجرة كعنصر أساس في مركبات هوية المهجرين في الزمن الحاضر، وربط واضح مع هوية اللجوء والمنفى، وهوية قومية مهددة من قبل المؤسسة الحاكمة.

كما تشكل زيارات العودة الى القرى المهجرة، تجسيدا صريحا الى مطلب المهجرين الفلسطينيين بالعودة الى هذه القرى، كمشروع مستقبلي غير مطبق بعد بفعل رفض المؤسسة الصهيونية للتعامل معه. وعادة ما تكون الزيارات الى القرى المهجرة مرتبطة ارتباطا مباشرا بقضية العودة، بل وتشكل الزيارات الى هذه القرى أحد أهم أليات نضال العودة الواضحة الذي يعمل عليه النشطاء، كما هو الحال بالنسبة الى نشاطات جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل والتي تنظم زيارات الى القرى المهجرة بشكل دوري.

وفي كل ما ورد، يظل عنصر التحدي والمقاومة ضمن سياق الزيارات الى القرى المهجرة جليا وحاضرا، يعكس رفضا للوضع القائم، ولمشروع عام يهدف الى النيل من ذاكرتهم وانتماءهم وعودتهم على السواء. ومن خلال الزيارة التي قد لا تستغرق بضع ساعات الى القرية المهجرة، يجدد المهجرون المشاركون رفضهم الأكيد للوضع القائم على الإنكار والتجاهل والطمس.

وخلال السنوات الأخيرة، عملت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل، بالإضافة الى اللجان المحلية الخاصة بأهالي القرى المهجرة، وجمعيات أخرى عملت على تنظيم سلسلة من الزيارات الى القرى المهجرة، لما تحمله هذه الزيارات من أهمية قصوى. كما تنظم جمعية مهجري كفر برعم مخيما صيفيا لأطفال القرية يقوم على اراضي القرية المهجرة بمشاركة العائلات من قرى ومدن مختلفة، وقد نظم المخيم الصيفي الأخير في أوائل شهر آب الماضي.

وضمن برنامج عودة الى الحذور» استطاعت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين من تنظيم عددا من الزيارات الى القرى المهجرة من مناطق وأقضية فلسطين المختلفة. قصدها مئات الأشخاص من مختلف الأجيال ومن الجنسين. ففي الثلاثين من أيار، نظمت الجمعية جولة الى قرى قضاء غزة والخليل، ضمت قرى الدوايمة، زكريا، برقوسيا، بيت جبرين، الصليبية، رعنا، والفالوجة، تخللها توزيع مواد مطبوعة عن هذه القرى. وفي ١٢ حزيران، نظمت جولة في قرى قضاء الرملة، وهي خلدة، الظهيرية، النبي دانيال، جمزو، بيت جين، الكفرونية،

الحديثة. تبعها في ٢٦ حزيران جولة أخرى الى قرى أخرى من قضاء الرملة، وهي النبي روبين، وادي حنين، بينة، القبيبة، تل الدوير، النبي يونس. وعلى هامش المؤتمر الرابع للملتقى خبراء بديل الذي انعقد في مدينة حيفا في أوائل تموز، نظمت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين جولة ميدانية في عدد من القرى المهجرة في شمال فلسطين، ضمت قرى البصة، بلد الشيخ والكساير، الدامون، البروة، وكويكات. تبعها بأسبوع جولة أخرى في قرى قضاء القدس، ومنها قرى سلييت، دير أيوب، صوبا، دير ياسين، القسطل، سطايف، وعين كارم. ومع نهاية تموز، نظمت جولات في قرى المجيدل ومعلول بالقرب من الناصرة وجولة أخرى في قضاء صفد، ومنها قرى ميرون، الصفصاف، قديتا، طيطبا، عين الزيتون، فارة، وصلحة، المالكية، الهراوي، قدس، النبي يوشع، المنارة، هونين، ومدينة صفد نفسها.

وفي شهر آب، نظمت جولتين ميدانيتين ضمت الأولى، قرى أخرى في قضاء صفد، ومنها كفر عنان، فراضية، السموعي، بيريا، عموقة، قباغة، ماروس، فرعم، الجاعونة، الخالصة، المطلة، جاحولة، أبل القمح. وفي الثانية، جولة الى قضاء غزة، ومنها سدود، مجدل عسقلان، بيت دراس، جولس، بريس، حليقات، كوفخة، سمسيم، كوكبا. ومن الجدير بالذكر أن المنظمين يعملون خلال هذه الجولات على توزيع المواد المطبوعة حول القرى المهجرة، ومرافقين من الجيل الأول من القرية الذين يقدمون الروايات المختلفة عن القرية على مسمع الحاضرين.

من زيارات جمعية المهجرين إلى القرى المهجرة

(تصوير: داود بدر)



بعلة الدفاع عن بق العودة

مفهوم «تمكين اللاجئين»، وحق العودة

بقلم: أنور حمام

من قبل أطراف ومراكز قوى داخل مجتمعنا الفلسطيني، وعادة ما ينظر لهؤلاء الشباب كأدوات طيعة بيد من يستغلهم، ويتعاضم هذا الاستغلال بحكم تردي الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة في صفوف هذه الفئة.

التمكين النابع من ديناميكية اللاجئين

هذه الصورة وإن كانت تدعو للتشاؤم، إلا أن اللجوء والمعاناة عادة ما يكونا قادرين على تطوير قوى فاعلة وإيجابية بمختلف المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية، ويحركا ديناميكيات جديدة لها علاقة بالحقوق والتمسك بها، ولا أدل على ظهور لجان الدفاع عن حقوق اللاجئين كعائدون سوريا ولبنان وفلسطين، والمراكز الثقافية والبحثة والجمعيات التي عادة ما تكون خيرية تحمل اسم مدن أو قرى في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، ومن داخل هذه القوى الجديدة داخل مجتمع المخيم بدأت تظهر بوادر وعي جديد وثقافة جديد تدور حول العودة كحق، وخلق روابط مع كافة اللاجئين في الشتات، وظهور تحالفات داخل أوساط اللاجئين، وتتضح قوة هذه الهياكل الجديدة من حجم ردود أفعالها ونشاطاتها في كافة المواضيع التي تخص المخيم، ولا أدل على ذلك من تبلور جسم تنسيقي تحت اسم الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، والذي يضمن في أحشائه الغالبية العظمى من الهياكل الفلسطينية الفاعلة في مجال العودة في كافة أنحاء العالم.

الديناميكية الداخلية للاجئين تجعل من التمكين كمفهوم يقوم على أساس النظر للاجئين باعتبارهم فئة مهمشة تعاني الإهمال وبحاجة الى التدخل من أجل تطوير قدراتهم، وقوتهم، ومشاركتهم ليصبحوا مسيطرين على حياتهم وعلى الخيارات المطروحة أمامهم، والتمكين بخصوص اللاجئين يجب أن يطال كذلك مجال الحماية لهم كلاجئين، وتوفير المشاركة الحقيقية لهم للوصول الى الفرص المتكافئة والوصول الى أسواق العمل وتحسين التعليم والصحة والسكن، وبهذا المعنى يصبح التمكين مدعماً للعودة لا وسيلة لفرض حلول تتجاوز الحقوق القانونية والإنسانية والتاريخية، وأيضاً لا بد من التأكيد على أن البحث بدور الوكالة في تمكين اللاجئين يجب أن يكون واعياً للاختلافات حول المفهوم، ودور الوكالة في تمكين اللاجئين يجب عدم النظر له بسداجة من قبل الجهات ذات العلاقة بقضية اللاجئين، بل هو دور محكوم بتمويلات وهذه التمويلات مرتبطة بسياسات ودول، ولا بد من النظر لتمكين اللاجئين كمفهوم من خلال جملة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والسكنية.

أخيراً

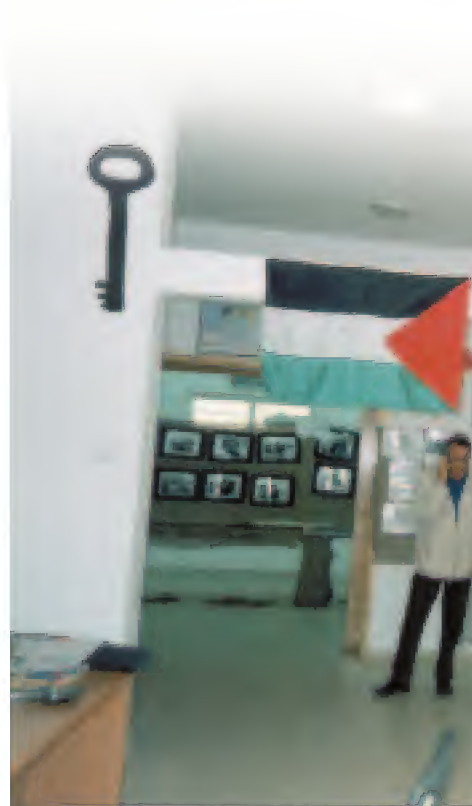
لقد برهن اللاجئين دوماً أن مسألة العودة لا يمكن لها أن تشطب ويقفز عنها بمجرد تحسين الأوضاع الاقتصادية - التي لم تتحسن أصلاً - حيث يلاحظ أن مبادرات الدفاع عن حق العودة تأتي وبشكل مثير للانتباه من قبل تجمعات فلسطينية لاجئة في أوروبا والولايات المتحدة، وهذا الأمر يضع حداً لمقولة الحل الاقتصادي على اعتبار أن مسألة العودة تنطوي على أبعاد قانونية وثقافية واجتماعية ونفسية غاية في التعقيد، ولها ارتباطات تمس الوعي والمقدس والتربية والتاريخ وحقوق الإنسان، ومسألة العودة تحمل بداخلها قوى ذاتية قادرة على تحريك أعداد هائلة من البشر باتجاهات قد تكون خارج حدود المرسوم والمطلوب إقليمياً ودولياً.

أنور حمام هو باحث في سوسيولوجيا اللاجئين، ومرشح لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. يشغل السيد حمام منصب مدير دار الأمل للملاحظة والرعاية الاجتماعية، في وزارة الشؤون الاجتماعية، رام الله، ومنصب نائب مدير مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة للاجئين، وله عدة إصدارات حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

التحديد خارج حدود البرامج المطروحة لتنمية وتطوير الوضع الفلسطيني، وتمكين اللاجئين، وتعاني المخيمات من ضعف التدخل الفاعل من قبل الوكالة التي لا زالت غير قادرة على تفعيل وتطوير برامجها التي ظلت عاجزة عن الخروج من إطار الإغاثة نحو تنمية حقيقية لواقع اللاجئين، بل أن هناك تراجعاً على مستوى البرامج والتمويلات والإنجازات والحلول، وأيضاً تعني المخيمات من ضعف تدخل السلطة الفلسطينية التي لطالما نظرت لنفسها كدولة مضيفة متحللة بذلك من أي جهد تنموي حقيقي موجه داخل المخيمات، وبقي تدخل دائرة شؤون اللاجئين تدخلًا محكوماً بقلة التمويل، رغم كون الدائرة هي المرجعية والإطار السياسي الذي أطر رسمياً كل الوجود اللاجئ في فلسطين وخارجها، كل ذلك يأتي مترافقاً مع تراجعات مهمة تصيب الحياة داخل المخيمات وتمس كافة الجوانب الصحية وتفشي الأمراض، وتلوث المياه واختلاطها في معظم المخيمات بالمجاري، وتراجع التحصيل العلمي، وبقاء مسألة المسكن والاحتفاظ بدون أي حلول فاعلة، كل ذلك يترافق مع فقر شديد وما

ينجم عنه من مشكلات اجتماعية تمس الأسرة والبيئة والعلاقات داخل حدود المخيم، وتطور الأمور باتجاه النظر للمخيمات كمرتع للمشاكل والخروقات القانونية، وكملاذ آمن لأصحاب التجاوزات (كتجار السيارات المسروقة وتجار السلاح) وضعف تدخل السلطة داخل حدود المخيم خوفاً من ردود فعل قد تحرك اللاجئين باتجاهات غير مدروسة، ومما لا شك فيه أن لدى المخيم طاقة شاسعة هائلة ولكن، يتم استغلالها على نحو سيء.

ينجم عنه من مشكلات اجتماعية تمس الأسرة والبيئة والعلاقات داخل حدود المخيم، وتطور الأمور باتجاه النظر للمخيمات كمرتع للمشاكل والخروقات القانونية، وكملاذ آمن لأصحاب التجاوزات (كتجار السيارات المسروقة وتجار السلاح) وضعف تدخل السلطة داخل حدود المخيم خوفاً من ردود فعل قد تحرك اللاجئين باتجاهات غير مدروسة، ومما لا شك فيه أن لدى المخيم طاقة شاسعة هائلة ولكن، يتم استغلالها على نحو سيء.



(تصوير: مركز يافا الثقافي)

بينها حيال موضوع اللاجئين وتأهيلهم وتمكينهم، وهذا الاختلاف عائد لخصوصية كل دولة سياسياً واجتماعياً وطائفيًا، فدولة لبنان نظرت لتمكين اللاجئين كخطر ديمغرافي يهدد تركيبها الطائفية، فالتمكين قد يصب بتحسين الأوضاع وبالتالي الاندماج، ومن هذا الفهم تأتي سلسلة الموانع أمام اللاجئين في عملية وصولهم لأسواق العمل والسلطة أو الموارد.

موقف الدول الغربية: عادة ما نظرت هذه الدول لتمكين اللاجئين كوسيلة لمنع حدوث كوارث قد تنجم عن تحركات اللاجئين وبالتالي الأضرار بمصالح هذه الدول، وبالتالي النظر لوكالة الغوث ودورها في تمكين اللاجئين وتحسين قدراتهم كعامل استقرار للمنطقة.

وترى هذه الدول أن للوكالة جانب خدماتي وليس سياسياً، رغم أن الوكالة يتمويلها ما هي إلا انعكاس لإرادة دولية ذات ارتباطات سياسية بالأساس، وقد بدأت هذه الإرادة الدولية تتكشف تدريجياً بعد سنوات من تعثر عملية السلام حيث أصبحت أكثر ضغطاً باتجاه حل قضية اللاجئين على أساس طرح أفكار جديدة فيما يخص مسألة العودة،

من هنا جاء الدعم لوثائق كجنيف ومبادرات أخرى بين شخصيات فلسطينية وإسرائيلية.

الحاصل تهميش بدل التمكين

عملياً لم تجلب العملية السياسية ومفاوضات التسوية تحسناً لأوضاع اللاجئين في المخيمات ولا خارجها، بل بقيت المخيمات الفلسطينية على وجه

إذا كان المقصود بالتمكين هو امتلاك القوة من قبل الفرد ليصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في مختلف مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية والإنتاجية والمعرفية، وصولاً إلى تنمية حقيقية تنطلق من الفرد كمجال خصب للاستثمار، فإن مفهوم تمكين اللاجئ بهذا المعنى يثير ومنذ البدء جملة من الإشكاليات حول الهدف من التمكين، فهل المقصود بتمكين اللاجئ هو تعزيز قدراته التعليمية والبيئية والحقوقية ليصبح أكثر قدرة على ممارسة حقه بالعودة، أم أن المقصود بالتمكين هو توفير الحماية التي كان من المفترض أن يحظى بها الفلسطيني كلاجئ أسوة بباقي حالات اللجوء بالعالم، أم أنه لا يتعدى تحسين وضعه الاقتصادي وصولاً لحل سياسي يقضي بتنازله عن حقه بالعودة وبالتالي يصبح التمكين أداة طيعة باتجاه دمج اللاجئ وتوطينه، وخلف مفهوم تمكين اللاجئين تقف رؤى ومواقف متناقضة وتخدم مواقف سياسية بالأساس.

المواقف المتناقضة من التمكين؛

الموقف الإسرائيلي: درجت إسرائيل على الدوام على رفض مسؤوليتها التاريخية عما حدث للاجئين، وبالتالي فهي تنادي بضرورة تحسين أوضاع اللاجئين اقتصادياً كحل يمكن أن ينسبهم مشروعهم القائم على أساس العودة، ورأت بوجود المخيم كمكان ضد حلمها بشطب حق العودة، وهنا يبرز التمكين كمحاولة تنسجم مع تجاوز الحقوق بالعودة واستعادة الممتلكات، بل تقتصر الرؤية الإسرائيلية لتمكين اللاجئ على ضرورة دمجهم عبر مشاريع اقتصادية وتحسين لأوضاعهم المعيشية، وينطلق الموقف الإسرائيلي للتمكين كذلك من رفض مطلق لمسألة العودة كحق لما قد يثيره من خطر يمس الديمغرافيا وشكل الدولة الإسرائيلية وطابعها، وبخصوص الموقف من دور وكالة الغوث فإسرائيل لا ترى في الوكالة إلا كونها مؤسسة أوجدتها المجتمع الدولي من أجل القضاء على ألام اللاجئين بالعودة عبر تحسين أوضاعهم وتمكينهم من الاندماج في الحياة في مجتمع اللجوء، وترى إسرائيل أن على الوكالة أن تلعب عبر برامجها المختلفة دوراً في تعزيز ثقافة التعايش والتطبيع والقبول بالأمر الواقع، وعدم إقحام نفسها بأي شيء قد يدفع اللاجئين نحو المطالبة بحقوقهم السياسية.

موقف اللاجئين أنفسهم: يرى اللاجئون أن تمكينهم هو أساساً مفهوم يجب أن يرتكز على امتلاك للقوة القانونية التي توفر لهم الحماية وتحسين قدراتهم الاقتصادية والتعليمية كأدوات ضرورية لتعزيز المطالبة بحق العودة واستعادة الممتلكات، وهنا يشدد الفاعلين في مجال العودة على عدم معارضتهم لأي تنمية أو تمكين أو تاهيل شريطة عدم المساس بمسألة الحقوق، رغم أن اللاجئين وبسبب حذرهم الشديد قد عارضوا لعقود مضت الخطط التنموية باسم الاحتفاظ «بحق العودة»، واعتبروا خدمات الأونروا حقاً لهم حتى يتم تنفيذ العودة، ولعل ذلك عزز منهج الإغاثة الذي تتبعه الوكالة على حساب إحداث تنمية حقيقية في بيئة اللاجئين، وتحديدًا في المخيمات ولكن تدريجياً أصبح اللاجئون يتبنون مواقف أكثر مرونة نحو فكري التنمية والمشاركة، والتمكين، وأصبحت أعداد متزايدة منهم ترى أن تحسين ظروف المعيشية، وخصوصاً وضعية المسكن في المخيمات لا يؤثر على حق العودة ولا يشكل إعادة توطين دائم لهم.

وفيما يخص مسألة تمكين اللاجئين وتحسين لأوضاعهم وتأهيلهم، فهي مسألة عادة ما فهمت على نحو سيئ لدى الكثير من اللاجئين بأنها محاولات لجعل اللاجئين أكثر قدرة على الاندماج في محيطهم الاجتماعي في مجتمع اللجوء، وفرض حلول تقوم على التوطين والتعويض بدل العودة، ومن هنا كان تشكيك اللاجئين المبرر أحياناً وغير المبرر أحياناً أخرى في كل المشاريع التي أقامتها الوكالة، فقد شكك اللاجئين وخاضوا نقاشاً فيما بينهم منذ العام ١٩٥٢ حول مسألة بناء غرف الوكالة وما إذا كانت ستصب في التوطين، والآن يبدو حذراً ونقاشاً معمقاً حول مسألة طرح أفكار كتوسيع المخيمات أو إقامة مخيمات جديدة، أو برنامج تطبيق السلام، أو المشاركة أو عدها في الانتخابات المحلية

موقف الدول المضيفة: تختلف الدول المضيفة فيما

معرض صور النكبة في مركز يافا الثقافي، مخيم بلاطة

بعلة الدفاع عن بق العودة

جمال أبو حبل ، منسق اللجان الشعبية في قطاع غزة في حديث شامل مع «حق العودة»:

السفارات الفلسطينية لا تعمل على إبراز حقوق اللاجئين أمام المحافل الدولية بالشكل المطلوب

تقرير: فايز أبو عون

خاص بـ «حق العودة»:

انتقد رئيس اللجنة الشعبية في مخيم جباليا للاجئين، ومنسق اللجان الشعبية في قطاع غزة جمال أبو حبل الدور الذي تقوم به السفارات والممثلات الفلسطينية في الخارج تجاه قضية اللاجئين، معتبراً ما تقوم به هذه السفارات هو أقل من المطلوب بكثير، بل وفي الكثير من الأحيان يكون في حال رغبتها بالقيام بدور «ما» يكون هذا الدور معيق وغير مجدي.

وأكد أبو حبل في حديث خاص مع «حق العودة» أنه «في العادة يكون للسفارات أجمع دور أساس ورئيسي في إبراز أي قضية، مهما كان نوعها أو حجمها تهم البلد التابعين لها، وحشد الطاقات، وترويجها أمام المحافل الدولية من أجل كسب هذه القضية وحشد الرأي العام العالمي تجاهها، أي أن يكون دورها تكميلي للجان المختصة داخل البلد». وتابع أبو حبل، «ولكن في مثل قضيتنا الحساسة قضية اللاجئين، لم نر حتى الآن أي دور للسفارات الفلسطينية وحتى دائرة شؤون اللاجئين في الخارج التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن دروها أيضاً محدود جداً إن لم يكن معدوماً».

وأوضح أبو حبل أنه ومن خلال التجربة التي خاضتها اللجان الشعبية في ترويج قضية اللاجئين الفلسطينيين في الخارج وإرسال بعض البعثات لذلك، تبين أن العالم يجهل هذه القضية برمته، ولا يعرف أن هناك لاجئين فلسطينيين شردوا عن ديارهم في العام ١٩٤٨ وأصبحوا يعيشون في مخيمات لجوء في لبنان والأردن وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة. وقال أن جميعهم أو معظمهم يعرفون أن القضية الفلسطينية هي قضية صراع دائر بين شعب فلسطيني وآخر إسرائيلي، دون معرفتهم لלב هذا الصراع وهو قضية اللاجئين وحقوقهم المشروع في العودة إلى ديارهم وتعويضهم أيضاً عن الضرر النفسي والاجتماعي والاقتصادي الذي لحق بهم منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن.

وذكر أبو حبل، «إننا على طريق تجديد علاقة وطيدة مع السفارات الفلسطينية التي تسير بإمرة الدائرة السياسية في منظمة التحرير، وبالتالي تجنيد هذه السفارات ليكون دورها دوراً تكميلياً». وأكد على أهمية هذا الدور من منطلق أن قضية اللاجئين هي جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، حيث تحول غالبية الشعب الفلسطيني بفعل المجازر والقمع والتهجير القسري الذي مارسته عصابات الاحتلال إلى لاجئين في مختلف بقاع الأرض وأن تركّز هذا اللجوء بشكل أساسي في خمس مواقع أساسية هي الضفة الغربية قطاع غزة، الأردن، سوريا، لبنان.

ولفت أبو حبل إلى أن الشعب الفلسطيني قد خاض مراحل متعددة من النضال الوطني إلى أن بدأت أشكال النضال تأخذ منحى آخر من خلال مفاوضات مدريد ومن ثم اتفاق أوسلو الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، وبات شعوراً لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين الثماني في قطاع غزة بالقلق تجاه مستقبل قضيتهم الوطنية وباتت هناك حاجة ماسة للاجئين الفلسطينيين للعمل على تشكيل إطار شعبي واسع في مخيمات اللاجئين يدافع وبشكل متخصص عن اللاجئين وعن حقوقهم الثابتة ويعزز من قدرتهم على التمسك بحق العودة ويرفع مستوى الجاهزية الكفاحية للاجئين للدفاع عن قضاياهم السياسية والاجتماعية التي هي جزء لا يتجزأ من القضية الوطنية بشكلها العام، والتصدي لأي مؤامرة تهدد هذه القضية أو أي حلول تصفوية تنتكر مبدأ حق العودة الذي كفلته كافة المواثيق والأعراف الدولية وعلى رأسها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

وحول آلية تشكيل اللجان الشعبية في مخيمات اللاجئين، أوضح السيد جمال أبو حبل أنه استناداً لما سبق، فقد بادر اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية وبعض الشخصيات الوطنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالإعداد لمجموعة ندوات سياسية عقدت في المخيمات الثماني بقطاع غزة خلال شهر يوليو-تموز من عام ١٩٩٦ خرجت بتوصيات هامة على رأسها ضرورة إنشاء لجان شعبية مختصة باللاجئين تعمل على الدفاع عن حق العودة وحمايته من أي مخاطر.

وقد تم تشكيل اللجان التحضيرية في كافة المخيمات الثماني بالفعل، وتم عقد ثمانية مؤتمرات شعبية في شهر تموز من عام ١٩٩٦، وخرجت هذه المؤتمرات بتوصيات تتعلق بالجانين السياسي والاجتماعي «الخدماتي». وتلى ذلك عقد مؤتمر موحد للاجئين عقد في ساحة المجلس التشريعي في مدينة غزة في ١٧ أيلول من نفس العام وأعلن خلاله عن تأسيس اللجان الشعبية وتم انتخاب أعضاء هذه اللجان ورؤسائها في مؤتمرات شعبية عقدت داخل المخيمات الفلسطينية مباشرة بعد عقد المؤتمر العام.

وعملت اللجان الشعبية منذ تلك اللحظة بشكل دؤوب مع مختلف المؤسسات والأحزاب والقوى الوطنية من أجل رفع المستوى الثقافي للاجئ الفلسطيني بحقوقه الوطنية ومن

أجل رفع وتيرة الكفاح العادل والمشروع للاجئين من أجل تحقيق حق العودة كحق غير قابل للتصرف أو التأويل وتكللت هذه الفعاليات بمؤتمر وطني حاشد عقد في مركز رشاد الشوا الثقافي بتاريخ ٨ كانون الثاني من عام ٢٠٠١، وقد أطلق على تاريخ عقد المؤتمر هذا اسم يوم «العودة». وعن الأهداف الأساسية للجان الشعبية بشكل عام، أشار أبو حبل إلى أنه من

الأهداف الرئيسية للجان هو العمل الدؤوب من أجل الدفاع عن حق العودة كحق مقدس غير قابل للتصرف أو التأويل طبقاً لما كفلته قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار الدولي ١٩٤، والعمل على حشد التضامن الإقليمي والدولي لنصرة حق اللاجئين في العودة وتشكيل أكبر ضغط شعبي على حكومة الاحتلال من أجل الاعتراف بهذا الحق ومن ثم ممارسته. وكذلك، التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده مع أهمية التنسيق العربي المشترك على المستوى الرسمي حيث أن قضية اللاجئين الفلسطينيين لها أبعاد عربية حيث يعيش غالبية اللاجئين على أراضي الأشقاء العرب، بالإضافة إلى التأكيد على أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» هي تجسيد للمسؤولية الدولية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي النضال من أجل استمرارها لحين تحقيق العودة والنضال من أجل زيادة الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين حيث أن المخيمات تعاني من وضع اقتصادي متردي بفعل ممارسات الاحتلال وتراكماته خلال تواجده في المخيمات.

ونوه أبو حبل إلى أن اللجان تعمل على إيجاد إطار شعبي واسع يشمل كافة أماكن تواجد اللاجئين في الوطن والشتات وداخل أراضي ١٩٤٨ يعزز وحدة النضال المشترك ويعطيه فاعلية أكثر. ويعزز كذلك، علاقة النضال العربي المشترك والعمل على تشكيل لجان ضغط شعبية عربية من أجل خدمة هدف العودة من أجل تحسين الوضع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تعاني من مشاكل اقتصادية ووضع معيشي متردي من خلال العمل والتنسيق مع مؤسسات

حكومية أو غير حكومية وأحياناً دولية من أجل تحسين المستوى المعيشي للاجئين الفلسطينيين ورفع المعاناة عن كاهلهم وبما يعزز قدرتهم على الصمود والثبات. وعن اللجنة الشعبية في مخيم جباليا باعتبارها تجربة رائدة حذت حذوها جميع المخيمات الأخرى بالقطاع من حيث تشكيل لجان فاعلة، قال أبو حبل أن نجاح اللجنة الشعبية في جباليا يكمن في أنها ساهمت بشكل فاعل في البحث عن مشاكل اللاجئين وحلها وفق المصلحة العامة وليس الشخصية لأحد، وتطبيق ما ينص عليه القانون في كافة المجالات على الجميع دون استثناء دون النظر لعائلة أو تنظيم أو قوة الشخص المشتكى ضده مادياً أو جسدياً أو عسائرياً. ومن خلال ذلك فقد كسبنا ثقة الجمهور بنا،

وتوسعت علاقتنا مع العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية التي أصبحت تلجأ إلينا في الكثير من الأمور لحل بعض الإشكالات العالقة، لا سيما وكالة الغوث الدولية، ووزارة الإسكان، وسلطة المياه والبلدية، والتي كانت جميعها تتجاذب مع الحلول التي نطرحها ليس رغماً عنها بل حباً في هذا الحل أو ذاك.

وذكر أن هذه الثقة تولدت لدى الجميع من خلال قدرة

اللجنة على حل الكثير من المشاكل العالقة بين الناس وبعضهم، موضحاً أن الشرطة نفسها كثيراً ما تعمل على تحويل بعض القضايا للجنة للعمل على حلها، لا سيما في مواضيع التعدي على الأملاك العامة وتوسيع الشوارع. وقال أبو حبل إن علاقتنا انطلقت من إطار العمل الداخلي في المخيم إلى العمل خارجه مع العديد من الدول حيث استطعنا توظيف هذه العلاقة لصالح أبناء المخيم في تحسين ظروفهم الحياتية من حيث رصف الشوارع وعمل بنية تحتية لهم، ومرافق عامة، مقدماً مثال على ذلك هو تنفيذ مشروع إنشاء حلبة للسك في سوق المخيم بتمويل من الحكومة الألمانية، وذلك عبر دائرة شؤون اللاجئين.

ومن خلال علاقة اللجنة بالمؤسسات المختلفة، تم رصد مبلغ خمسة ملايين دولار من الحكومة الأسبانية لعمل البنية التحتية في المخيم، من حيث رصف الشوارع العامة والفرعية بالبلط ومد شبكات مياه ومجاري، وذلك بعد أن أعدت كافة التضاميم اللازمة لذلك وتقديمها عبر وزارة الحكم المحلي لوكالة الغوث الدولية التي عدلت بعض القضايا البسيطة.

وعن طبيعة اللجنة من حيث آلية التشكيل وتوجهات أعضائها التنظيمية قال أبو حبل إن اللجنة والتي تضم ٣٥ عضواً هم من كافة القوى الوطنية باستثناء حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» التي تجمع اللجنة بهما علاقات تنسيق دائم في مختلف القضايا التي تهم سكان المخيم. وذكر أنه ورغم أن اللجنة الشعبية تضم كافة التنظيمات إلا أن ذلك لم يؤلف على الإطلاق في العلاقة ما بين السكان والمؤسسات، وإنما ما جرى توظيفه هو العمل على أرض الواقع وبين

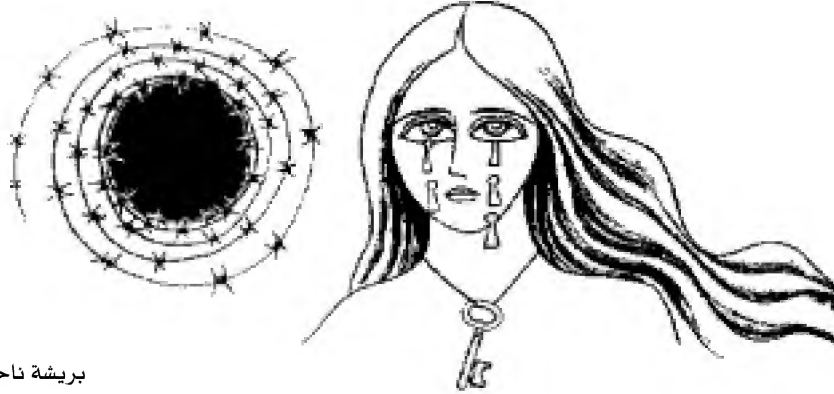
السكان لأنه كلما عملت أكثر لصالحهم كلما كانت ثقتهم بك أكبر، وتجاوبوا مع القرارات التي تتخذها.

وعن طبيعة العلاقة ما بين اللجنة الشعبية في جباليا واللجان الأخرى، أوضح أنها علاقة تكاملية في معظم القضايا والفعاليات الجماهيرية الكبرى وحتى الصغرى من خلال مكتب اللجان الشعبية الذي يضم في عضويته مكاتب اللجان الشعبية الثمانية، والتي تضم في عضوية كل منها ٧ أعضاء. ولفت أبو حبل إلى أن فكرة تشكيل اللجان الشعبية نبعت من خلال مجموعة من الشباب الذين يعملون في مراكز الشباب التي يرأسها هو، ومن خلال علاقة هذه المراكز مع مراكز الشباب في الضفة الغربية الذين بادروا لعقد أول مؤتمر شعبي لهم في «الفارعة» في أواسط التسعينيات.

وكانت هذه المراكز قد سارعت بعدها لعقد مؤتمر شعبي موسع، عملت من خلاله على تشكيل لجان مهمتها الدفاع عن حقوق اللاجئين، عقبتها عقد مؤتمرات شعبية في جميع مخيمات القطاع دُعِيَ إليها عدد كبير من اللاجئين، والمهتمين ومن ضمنهم من كان له رغبة في العمل على تفعيل هذه القضية المصرية والحساسة. ونوه أبو حبل إلى أنه من الفعاليات التي نظمتها اللجان الشعبية وخاصة اللجنة الشعبية في جباليا والتي شاركت فيها أيضاً هي إحياء ذكرى النكبة من خلال تنظيم مهرجانات ومسيرات وأيضاً إحياء ذكرى وعد بلفور والمشاركة في كافة الفعاليات الوطنية المتعلقة باللاجئين.

وأضاف أبو حبل في هذا الصدد، عملنا على مقاومة كل الحلول الإنهزامية، وجابهنا بقوة كل من يدعون إلى التنازل وتصفية هذه القضية من خلال طرح البرنامج الوطني الفلسطيني مقابل برامج التصفية والتوطين، والتي كان آخرها وما زال، ما يسمى بوثيقة جنيف ووثيقة «أيلون نسييه»، والذين ينادون بحل قضية اللاجئين من خلال توطين اللاجئين حيث هم، أو ترحيلهم إلى أي دولة أخرى. وكانت اللجان الشعبية قد أصدرت العديد من البيانات التي توضح موقفها الرافض لهذه الحلول التصفوية وخصوصاً وثيقة جنيف. وقال أبو حبل إن جميع الفلسطينيين الذين ذهبوا إلى جنيف، ويروجون إلى الوثيقة هم من تأثروا بأفكار الباحثة الصهيونية دونا آرثر التي طرحت هذه الأفكار من قبل، موضحاً أن اللجان شعبية أحضرت مستشارين قانونيين، تم الاستماع إلى آرائهم وآراء عدد من المثقفين، حيث تم عمل كتيب للرد على الوثيقة خاصة فيما يتعلق بقضية اللاجئين.

وذكر أن من يروجوا للوثيقة لديهم ملايين الدولارات، ونحن لا نملك حتى الشواقل ولكن لدينا القدرة على الوقوف في وجههم من خلال عقد مؤتمرات شعبية توضح مخاطر الوثيقة. وأكد على أن اللجان الشعبية ورغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعانها إلا أنها ما زالت تتبع خطوات من يروجون للوثيقة، أولاً بأول والرد عليها لفصح الوثيقة التي تتحدث وتطرح مواقف جورج بوش وغيره، والعمل على إسقاطها من خلال تجنيد الرأي العام المحلي ضدها من خلال تعريف المواطنين بخطورتها. على صعيد آخر، ذكر جمال أبو حبل إلى اللجنة الشعبية في مخيم جباليا تسعى الآن إلى عمل أرشيف كامل صور ومكتوب عن مأساة اللاجئين الذين شردوا عن ديارهم عام ٤٨ من خلال الاستماع لحكايات الأجداد لتبقى في ذاكرة الأحفاد، بجانب المساهمة في إنتاج فيلم وثائقي يتحدث عن قضية اللاجئين بعنوان «الوصية» والذي تُرجم إلى اللغة الإنجليزية وسيتم ترجمته إلى اللغة الفرنسية. وحول دور اللجنة أثناء الاجتياح الأخير لمحافظة الشمال ومخيم جباليا، قال جمال أبو حبل أنه خلال عملية الاجتياح قمنا مباشرة بالاتصال بالوكالة ومؤسسات دولية ومن ضمنها الصليب الأحمر للتدخل وحماية الناس والوكالة تجهز عياداتها ونقاطها الطبية في المخيم. وأضاف أنه خلال عملية الاجتياح عممت الهاتف الخاص بي للناس المحاصرين إذا تم محاصرة أي منزل، ولا يوجد فيه أكل أو شرب من أجل الاتصال مع الصليب الأحمر، وهذا ما حصل بالفعل مع أكثر من مواطن محاصر من قبل الجيش الإسرائيلي. كما عملنا في مخيم جباليا ١٤ نقطة طبية حيث تهبنا بعد اجتياح جنين، حتى لو تعذر الوصول للمستشفيات لإسعاف الجرحى يتم إسعافهم في العيادات الأخرى القريبة والأكثر تطوراً.



بريشة ناجي العلي

بعثة الدفاع عن حق العودة

يوميات مخيمات رام الله: الأزمة والمواجهة

ساجي سلامة: نقطة الاقتراع مع اتفاقية جنيف هو في عدم إقرارها بحق العودة

تحقيق: مصطفى بشارات

خاص بـ «حق العودة»:

أكد مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية ساجي سلامة على ضرورة أن يكون للاجئين وتجمعاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة مكان في خطط التنمية الفلسطينية داعيا الدول المضيفة للاجئين خصوصا لبنان الى بذل جهود أكبر من أجل تسهيل حياة اللاجئين. يأتي ذلك في وقت تعيش فيه المنطقة موجة من العنف والعنف المضاد خاصة على صعيد الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي الذي يشكل لب الصراع في منطقة الشرق الأوسط بينما تنغلغ الأبواب أمام أي أفق سياسي لحل القضية الفلسطينية، وفي الجوهر منها قضية اللاجئين. هذا الأمر عبر عنه العديد من سكان مخيمات اللاجئين في محافظة رام الله والبيرة التي تضم مخيمين رئيسيين هما مخيم الأمعري ويحوي نحو ٦,٠٠٠ لاجيء مسجل لدى وكالة الغوث ومخيم الجلزون ويحوي نحو ٣,٠٠٠ لاجيء إضافة الى مخيم دير عمار صغير الحجم، ومخيم قدورة الذي تلاشى لبرنامج رويدا رويدا في مدينة رام الله، علما أنه يتبع في خدماته الى مخيم الأمعري، ويتلقاها من مؤسسات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)؛ ويحوي مخيم قلنديا أيضا ما يزيد عن ٩,٠٠٠ لاجيء مسجل لدى وكالة الغوث ويعتبره البعض بحكم قربيه من رام الله تابعا لمخيمات المحافظة؛ وبحكم وقوعه في المنطقة (ج) حسب اتفاق أوسلو تابعا للقدس حيث يخضع لسيطرة كاملة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي حاله كحال مخيم شغاف في ضواحي المدينة المقدسة.

كلنا في الهم شرق

يقول مدير مخيم الأمعري غالب أحمد البس ويشغل هذا المنصب موظفا من وكالة الغوث منذ ١٤ عاما إن وضع اللاجئين الفلسطينيين لم يتغير عليه شيء منذ ٥٦ عاما: «أتينا لاجئين وما زلنا لاجئين» مضيفا «أنه إذا كان لاجئا عن بلده الأصلي عام ٤٨ فان المواطنين في باقي أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة هم لاجئون في بلداتهم وقراهم التي ولدوا فيها» واصفا حال الجميع بالقول «كلنا في الهم شرق» في إشارة الى عمليات تجريف أراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع وهدم منازلهم من قبل قوات الاحتلال ما حول الآلاف منهم الى لاجئين أيضا.

وجاء عقد مؤتمر الأنروا في حزيران ٢٠٠٤ على خلفية الدمار الواسع لمساكن اللاجئين على طول الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنذ أيلول ٢٠٠٠ تاريخ اندلاع انتفاضة الأقصى كانت معظم معونة الوكالة تتفق على الضفة والقطاع؛ بل إنها اضطرت الى تنظيم سبع حملات لجمع المساعدات الطارئة لمواجهة الأزمة الإنسانية التي سببتها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وخلال هذه الفترة ارتفع عدد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين يعتمدون على مساعدة الأنروا من ١٣٠,٠٠٠ الى نحو ١,١ مليون شخص؛ بينما زاد الى ثلاثة أضعاف عدد من يعيشون تحت خط الفقر: أي من ٢٠٪ الى ٦٠٪.

بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين:

على جدول الأعمال

اللقاء التنسيقى السنوي الخامس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة

تستضيفه منظمة أوكسفام للتضامن، غنت، بلجيكا، ٦-١١ تشرين أول ٢٠٠٤

يعقد الائتلاف الفلسطيني لحق العودة لقاءه التنسيقى الخامس في مدينة غنت ببلجيكا في الفترة الواقعة ما بين ٦-١١ تشرين أول ٢٠٠٤، باستضافة منظمة أوكسفام للتضامن. وسيحضر اللقاء التنسيقى الخامس أعضاء الائتلاف من مختلف مناطق العالم، ومنها فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الخط الأخضر)، لبنان، سوريا، الأردن، بالإضافة الى اللجان والمؤسسات الفاعلة في ميدان الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية. وهذا هو خامس لقاء تنسيقى سنوي يعقده الائتلاف الفلسطيني لحق العودة والذي يضم مؤسسات ولجان تعنى بقضايا الدفاع عن حقوق اللاجئين، بعد أن عقد الائتلاف لقاءاته السنوية السابقة في كل من قبرص في تشرين أول ٢٠٠٠، وبروكسل في تشرين ثاني ٢٠٠١، وكوبنهاغن في تشرين ثاني ٢٠٠٢ ولندن في تشرين ثاني ٢٠٠٣. وتأتي أهمية عقد مثل هذه اللقاءات التنسيقية لما تحمله من فرص للمشاركين الاعضاء على تنظيم وتحديد استراتيجيات موحدة في حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين.

اللقاء السنوي الثالث لشبكة الدعم القانوني الخاصة بمركز بديل

تستضيفه منظمة أوكسفام للتضامن، غنت بلجيكا، ٧-١٠ تشرين أول ٢٠٠٤.

يشارك عشرات الخبراء القانونيين الدوليين والمحليين في اللقاء السنوي الثالث لشبكة الدعم القانوني الخاصة بمركز بديل، والذي تستضيفه منظمة أوكسفام للتضامن في مدينة غنت في بلجيكا في الفترة الواقعة ما بين ٧-١٠ تشرين أول ٢٠٠٤. كما ستعقد جلسة مشتركة بين شبكة الدعم القانوني وأعضاء الائتلاف الفلسطيني لحق العودة الذي سيعقدون لقاءهم التنسيقى الخامس في نفس الفترة، وذلك من أجل رسم الآليات والاستراتيجيات المشتركة ضمن حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وتعزيز دور الحلول القائمة على الحقوق في التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين على وجه العموم.

بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق الى قبرص

النصف الثاني من تشرين ثاني ٢٠٠٤

تعتبر بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق الى قبرص الثالثة من نوعها، في اطار مساعي وجهود مركز بديل لدراسة تجارب لجوء مقارنة في العالم. وكان مركز بديل قد نظم بعثته الاولى لتقصي الحقائق الى البوسنة والهرسك في حزيران من عام ٢٠٠٢، من أجل دراسة عملية العودة، آلياتها، وعقباتها. فيما نظم بعثته الثانية الى جنوب أفريقيا في تشرين ثاني من عام ٢٠٠٣ من أجل دراسة قضية استعادة الأراضي في مرحلة ما بعد الاربارتهايد. ويشارك في بعثات مركز بديل لتقصي الحقائق مجموعة من الباحثين والنشطاء في حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين. وستعالج بعثة تقصي الحقائق الى قبرص قضية استعادة الممتلكات والقضايا المتعلقة بقضية اللاجئين والمهجريين في هذه الدولة. وستشمل هذه الزيارة العديد من الزيارات الميدانية، ولقاءات مع مسؤولين من الامم المتحدة والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والباحثين وغيره.

الدائم على أساس قرار حر ومدرس من ضمن البدائل التالية: الدولة الفلسطينية أو المناطق التي ستضم للدولة الفلسطينية في سياق تبادل الأراضي أو دولة ثالثة أو الدولة المضيفة حاليا أو إسرائيل. وتقبل إسرائيل عددا من اللاجئين يتم احتسابه على أساس معدل ما تقبله الدولة الثالثة، ويكون تنفيذ اختيار إسرائيل مكان الإقامة الدائم بموجب القرار السيادي الإسرائيلي».

وأعلن رئيس جامعة القدس دسري نسيبة بدوره عن اتفاقية بشكل مشترك مع رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية السابق عامي أيلون دعيها «خارطة الهدف» وتشير في موضوع اللاجئين الى التعويض المالي لهم، والعودة للراضين منهم لذلك الى أراضي الدولة الفلسطينية المأمولة.

اجتهادات وأفكار

وقال مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير ساجي سلامة ردا على هذه الاتفاقيات التي أشارت جدلا واسعا في الشارع الفلسطيني، ورفضاً يكاد يكون مطلقاً من اللاجئين، «إن وفتقتي جنيف والهدف وأية وثائق أخرى لا

تعبر عن الموقف الرسمي لمنظمة التحرير؛ وقد أعلن أصحابها أنها تمثل وجهة نظرهم الخاصة» وأضاف «إنها اجتهادات وأفكار لا تغطي كافة الجوانب القانونية والاستحقاقات الدولية التي عبرت عنها قرارات الشرعية الدولية والتي يستند إليها الموقفان الرسمي والشعبي الفلسطيني» وتابع سلامة «بصرف النظر عن النوايا فإن هذه الاجتهادات تأتي في ظل تشدد إسرائيلي لا يقابل أكثر المواقف مرونة على الصعيد الفلسطيني سوى بإجراءات تصعيدية، وبمواقف غاية في التطرف تتنكر للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وبالأخص للاجئين الفلسطينيين».

نقطة الاقتراع

وأكد سلامة، «أن نقطة الاقتراع مع هذه الاجتهادات هي عدم انطلاقها من ضرورة الإقرار بحق العودة باعتباره حقا مبدئيا وإنسانيا دعمته الشرعية الدولية وشرعة حقوق الإنسان، كما أنها تعفي إسرائيل من مسؤوليتها عن الجريمة التي ارتكبت عندما تم تشريد شعب كامل من أرض وطنه، وتدمير بنيانه الاجتماعي».

وبخصوص مشاركة اللاجئين من سكان المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة في الانتخابات المحلية أشار السيد ساجي سلامة الى عقد دائرة شؤون اللاجئين العديد من ورش العمل في الضفة والقطاع، وأظهرت في نتيجتها «أن اللاجئين من سكان المخيمات يدركون أهمية مشاركتهم في الانتخابات المحلية من خلال تمكينهم من انتخاب هيئاتهم الخاصة التي من شأنها متابعة قضاياهم المعيشية والخدمات مع الجهات المعنية وتحديد وكالة الأنروا، وعلى اعتبار أن تمكين اللاجئين من انتخاب هيئاتها الخاصة لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع حقهم في العودة، ومع قرارات الشرعية الدولية». وبخصوص انتخاب اللجان الشعبية في المخيمات قال سلامة: «بالتأكيد الشكل الأمثل لتشكيل هذه اللجان هو الانتخاب

لجوء جديد

أشرف الخليلى ١٨ عاما من سكان مخيم قلنديا يروي قصة لجوء أخرى هي اضطراره لمغادرة مكان سكناه الى بيت أخواله (دار البابا) في مخيم الأمعري تحت ضغط من أهله، وبسبب المواجهات اليومية التي يشهدها مخيمه (قلنديا) مع قوات الاحتلال التي تقبع حاجزا أشبه ما يكون بالمعبر على الناحية الجنوبية من المخيم لجهة القدس حيث أصيب أشرف على أيدي هذه القوات برصاصتين في ساقه احدهما من نوع «دمدم» والأخرى من النوع الحي وذلك في بداية الانتفاضة.

يقول الخليلى إن مخيم قلنديا أصبح بالنسبة له كـ «الأوتيل» وأنه يقضي معظم وقته لدى أخواله في مخيم الأمعري لدرجة أن البعض يعرفه بـ «أشرف البابا» وليس «أشرف الخليلى» كما هو اسمه الحقيقي. ويتابع الخليلى، «كما اضطرت لمغادرة مخيم قلنديا بعد أن فقدت أكثر من صديق لي بين شهيد ومعتقل وجريح» مؤكدا أن «محسوم قلنديا» أصبح مشكلة.

حاجز القتل

من الأطفال الذين استشهدوا برصاص قوات الاحتلال على الحاجز يذكر أشرف بحسرة ياسر سامي الكسبة، ويصفه كما باقي أبناء المخيم بأنه مقتحم مطار قلنديا. ويضيف «على أربعين ياسر استشهد شقيقه سامر في مواجهات مع قوات الاحتلال عند منطقة البالوع شمال البيرة. ويسرد أيضا كيف أطلق جنود الاحتلال على حاجز قلنديا النار عن قرب على الطفل أحمد نايف أبو لطيفة، ويقول والألم يعتصره، لقد حملوه

في الجيب بعد ذلك ثم رموه لاحقا وتركوه ينزف لخمس ساعات، ومنعوا سيارات الإسعاف من الوصول إليه حتى استشهاده». ويتذكر.. ويتذكر «راح صاحبي سامر وعمر وهدان وياسر أخو صاحبي (...) راح ياسين وراح سميح الملاعبى» مؤكدا أنه ليس من حق أحد عمل اتفاقيات باسم اللاجئين وأنه متمسك بحقه في العودة الى البلد الأصلي لوالده وجدته الذي قال انه كسر «الأجيالة» في وجه صحفي أجنبي عندما سألته عن رأيه في اتفاقية جنيف، واتفاق سري نسيبة- أيلول.

إحنا بلدنا مش هون

أبو يوسف، محمد يوسف عبد الرحمن ناجي، ٦٧ عاما، وهو مشهور بـ «أبو حميد» هاجم بدوره بشدة من يدعو الى التنازل عن حق اللاجئين في العودة، وقال «إذا ما فيش حق عودة إيش فيه» وأضاف «إحنا بلدنا مش هون» منتقدا من يدعو الى إشراك اللاجئين في الانتخابات البلدية وتابع بهذا الخصوص «كيف بدو يصير انتخابات والكل في السجن أو شهيد أو جريح».

ومن ضمن ما جاء في اتفاقية جنيف التي وقعتها مؤخرا شخصيات فلسطينية وإسرائيلية تعبيرا عن مواقفها الشخصية كما قالت «يتم إنشاء مفوضية دولية لتنفيذ البند الخاص باللاجئين، ويحق للاجئين الفلسطينيين التعبير عن خيارهم بشأن مكان إقامتهم

ساجي سلامة: «إن وثيقتي جنيف والهدف هي

اجتهادات وأفكار لا تغطي كافة الجوانب

القانونية والاستحقاقات الدولية التي عبرت

عنها قرارات الشرعية الدولية والتي يستند

إليها الموقفان الرسمي والشعبي الفلسطينيان.

وبصرف النظر عن النوايا، فإن هذه الاجتهادات

تأتي في ظل تشدد إسرائيلي لا يقابل أكثر

المواقف مرونة على الصعيد الفلسطيني سوى

بإجراءات تصعيدية، وبمواقف غاية في

التطرف تتنكر للحقوق الأساسية للشعب

الفلسطيني وبالأخص للاجئين

الفلسطينيين».

بعلة الدفاع عن بق العودة

قالوا..

«رغم الجراح العميقة والقتل والتشريد، لن نتنازل عن أرضنا ووطننا ومقدساتنا، وحقنا بالعودة إلى ديارنا التي هجرنا منها بالقوة. انني أطالب المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الانسان وصناع القرار بالعمل الجاد لتطبيق القرار ١٩٤ والذي ينص على وجوب تسهيل عودة اللاجئين والتعويض عن الصرر الذي لحق بهم».

وليد رجب، أهالي القرى والمدن المهجرة، رام الله.
«الأيام»، ١٤ تموز ٢٠٠٤.

«ان شعبنا مصمم على الاستمرار في طريق النضال على درب الشهداء مهما بلغت التضحيات وصولا إلى الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وتطبيق حق العودة غير القابل للتنازل او المساومة».

د. واصل أبو يوسف، القوى الوطنية والاسلامية، رام الله.
«الأيام»، ١٤ تموز ٢٠٠٤.

«انني أحث اللاجئين الفلسطينيين على الزحف إلى ديارهم من الأردن في كتلة واحدة، لأن ذلك من شأنه أن يحدث صدمة تجبر العالم على الانتباه. انني أقترح على المجلس التشريعي تنظيم مسيرة سلمية بمشاركة نحو ٥٠ ألف لاجئ عبر نهر الأردن، وأدعو المجلس التشريعي إلى قيادة هذه المسيرة. ما الذي سيحدث؟ ربما يطلق الجيش الاسرائيلي النار ويردي الكثيرين قتلى.. قد يقتلون ١٠٠، وقد يقتلون ٢٠٠ رجل وامرأة وطفل.. ولكن من شأن ذلك أن يصدم العالم. وسيستيقظ العالم ويتسائل عما يجري».

أربين غاندي، حفيد الزعيم الهندي المهاتما غاندي. في كلمة أمام المجلس التشريعي.
«الأيام»، ٣٠ آب ٢٠٠٤.

«لقد أثبتت السنوات المتلاحقة، عقم الرهان الاسرائيلي، حيث تؤكد مراكز الدراسات والبحث داخل الوطن وخارجه، أن الشعب الفلسطيني بشكل عام، واللاجئين بشكل خاص، يتشبثون بالحق التاريخي والشرعي بالعودة إلى أرض فلسطين. كما أن الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، لا يزال يرفع شعار العودة في مختلف المؤتمرات واللقاءات، هذا عدا اللجان المشكلة، وتلك الموجودة في مختلف دول الشتات، وخاصة في أوروبا وأمريكا للدفاع عن حق العودة».

وحيه عطا الله، سكرتير اتحاد مراكز الشباب في مخيمات الضفة الغربية.
«الأبدي الصغيرة»، ١ أيلول ٢٠٠٤.

إن المجتمع الدولي لن يتخلى عن اللاجئين الفلسطينيين. إن المجتمع العالي لم يزل ذو إرادة قوية في استمرار دعم دور الأنروا بالغ الأهمية حتى التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة».

والتر فوست، مدير الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.
حزيران ٢٠٠٤

«لا يمكننا أن نحبط رجاء الشباب الفلسطينيين اللاجئين، ليس فقط لأن فشلنا في تأمين مستقبلهم سيقتض مضاجعنا، ولكن كذلك لأننا نكون قد فشلنا في أداء مهمتنا».

بيتر هانسن، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.
حزيران ٢٠٠٤



(تصوير: تينيكاز دازه)

الشهيد يتابع الخليلي ويشتبك المشيعون مع قوات الاحتلال التي بقيت تلاحقهم من مقبرة البيرة بشكل استفزازي إلى أن وقعت الجريمة البشعة التي قضى فيها محمد شهيدا حيث العشرات من البوسترات التي تحمل صورته معلقة الآن على جدران مخيم الأمعري، ومن يدقق في اسمي الشهيدين: عامر الذي اغتيل في أريحا، ومحمد الذي قضى في رام الله سيجد المشترك في اسمهما الرباعي وهو «عبد الله محمد» وهما الكلمتان التي أبقاهما محمد حين اقترح أن يكون بوستر الشهيد عامر له؛ لدرجة أدمعت صاحب المطبعة حين عاد إليه الشباب لعمل بوستر الشهيد الثاني.

.. وليس آخرًا

إذا كانت هذه الجريمة مأساوية فإن استمرار وجود المخيم جريمة بحد ذاته كما يؤكد أبناءه أنفسهم ووصمة عار في جبين المجتمع الدولي الذي دعاه مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير ساجي سلامة إلى تحمل مسؤولياته في مساعدة اللاجئين للعيش بكرامة حتى إيجاد حل عادل لقضيتهم وفقا لقرارات الشرعية ذات العلاقة.

وحتى ذلك الحين لا يعدم أبو يوسف الأمل في العودة إلى بلدته السوافرة التي غادرها طفلا غضا في الحادية عشرة من عمره؛ ولا يزال أبو يوسف المشهور بـ «أبو حميد» وله ستة أبناء معتقلين في سجون الاحتلال أشهرهم ناصر أبو حميد محكوم ٧ مؤبدات وخمسين سنة وابن شهيد عبد المنعم استشهد عام ٩٤ لا يزال يحتفظ ببصيرة ثاقبة رغم ضعف البصر في إحدى عينيه؛ وبذاكرة خصبنة تسكن فيها وادعة بيارات السوافرة الثمانية: بيارة الخوري بنيامين؛ بيارة المدهون، بيارة أبو حجر، بيارة ملص، بيارة أم عفيف، بيارة حسين الحج، بيارة العبد حسين الحج، وبيارة دار رباح. وتشارك أم يوسف «الختيار» هذه الذكريات دون أن تنسى فلذات أكبادها الستة خلف القضبان أو تنقطع عن الاعتصامات أمام مكاتب الصليب الأحمر لضمان تأمين زيارة إليهم لم تحفل بها منذ فترة. حتى ذلك الحين سيبقى المخيم هو نفسه المخيم: بدوره المتلاصقة حد الاندغام، بأزقته وزواريبه، برائحة مياهه الأسنة، بضنك العيش الذي يسكن البيوت، وفيما تدعى بـ «غرف الضيوف» إن وجدت ستجدون صورا لأطفال كبروا، وآخرين تخرجوا من الجامعات، وغيرهم اعتقلوا أو لفت إطارات صورهم بالأسود دلالة الرحيل؛ لكن تبقى الكرامة، وفعل إنساني لا يقوى على صياغته إلا من سكن المخيم، وربما على فهمه أيضا..

أدى إلى استشهاد زوجته وأطفاله: براء، محمد، وعزيزة، وأدت الجريمة ذاتها إلى استشهاد الطفلين: شيماء وعرفات المصري. وفي حادث منفصل نجم عن اللعب بمخلفات متفجرة لجيش الاحتلال استشهد في الانتفاضة الحالية الطفلان: فادي العجل وأحمد أبو رداحة.

موعد مع الشهادة

واستشهد يوم الخميس الموافق للتاسع من شهر أيلول الجاري الطفل محمد عبد الله محمد جاد الحق، في جريمة بشعة لم تستطع قوات الاحتلال إخفاءها عندما تمكن الحالية الطفلان: فادي العجل وأحمد أبو رداحة. صحفي فرنسي، هو نفسه من درب أطفالا من الأمعري على مسرحية «القصص» التي فازت في المسابقة العربية المذكورة، من تصوير هذه القوات عندما أطلقت الرصاص عليه، وكيف قام جنود الاحتلال بدهسه لأكثر من مرة في الجيب العسكري الذي كانوا يستقلونه.

قصة استشهاد محمد جاد الحق استأثرت على جانب كبير من حديث أشرف الخليلي الذي قال أنه أصبح يقيم عند خاله يوسف البابا اثر مغادرته مخيم قلنديا بعد أن أصبح المخيم مسرحا لاحتجاجات ليلية ويومية من قوات الاحتلال فضلا عن مستوطنة «كوكب الصباح» التي أقيمت حديثا كامتداد لمستوطنة «بسغوت» المشرفة على البيرة، وقد عمد المستوطنون في المستوطنة الجديدة في إحدى المرات إلى إطلاق قطع من الخنازير على سكان مخيم قلنديا الذين تصدى شبابها لها. يقول أشرف «محمد كان عفويا وخجولا، وليس له بالمشاكل (...). كان يعمل في التجديد، لكنه انقطع عن العمل لفترة من الوقت»، وعندما سئلت له فرصة للعمل تزامن ذلك مع استشهاد الشاب عامر عبد الله محمد عابدية فما كان من محمد إلا أن قرر عدم التوجه للعمل، والذهاب بدلا من ذلك مع الشباب لعمل ملصق «بوستر» للشهيد. وفي المطبعة يقول أشرف وضع محمد يديه على كلمتي «عامر» و «عابدية» من اسم الشهيد، واقترح على صاحب المطبعة أن يوضع اسمه «محمد» بدل الكلمة الأولى واسم عائلته «جاد الحق» بدل عابدية.. ولما أنجزت المطبعة بوستر الشهيد عامر انطلق محمد اجتماعيا على غير عادته ليلصقه مع بقية أقرانه على جدران المخيم؛ ثم شيع جثمان

حيثما توفرت الإمكانيات لذلك» مشيرا إلى أن هذه المسألة؛ ونظرا للوضع السياسي الراهن، من الصعب الشروع فيها.

المخيم مشكلة بحد ذاته

مدير مخيم الأمعري غالب البس قال إن المخيم المقام على ثلاثة وتسعين دونما من أراضي بلدية البيرة بعد الناحية العملية أكبر حي سكني في المدينة من حيث الكثافة السكانية. «الحياة التي نعيشها مشكلة؛ فالمساحة هي هي، والناس يتوالدون وعددهم يزداد»، ويضيف «وجودنا في المخيم بحد ذاته أزمة (...) لا يوجد ساحات للأطفال. لا يوجد أية مساحة لعمل حديقة لهم يلعبون فيها». بدوره يقترح المهندس يوسف البابا عضو الهيئة الإدارية لنادي الطفل في المخيم أن تسمح وكالة الغوث باستخدام ساحتي المدرستين الأساسيتين التابعتين لها للتخفيف من هذه المشكلة أخذا على الوكالة إقفالها لهما بعد انتهاء الدوام المدرسي. ويقول البابا إن نادي الطفل الذي أنشأ عام ٩٦ كان جزءا من نادي الأمعري إلا أن نسبة الأطفال المتزايدة قياسا بالنسبة للعدد الإجمالي لأهالي

المخيم ويقدرها بنحو ٤٠ ٪ دعت إلى إنشائه. ويتكون النادي حاليا من طابقين وحديقة صغيرة، ويرتاده ١٣٠٠ طفل ويقدم دورات تقوية في الدروس المنهجية، ويرعى مخيمات صيفية للأطفال، ونشاطات غير منهجية في الدراما والرسم.

طفل شهيد

وفي وقت أشار فيه البابا إلى فوز مسرحية من أداء أطفال الأمعري في إحدى المهرجانات التي أقيمت في عمان على المستوى العربي كرر المواطن نفسه شكواه من ضيق مساحة المخيم الذي ينجم عنها توجه الأطفال للاحتكاك مع قوات الاحتلال التي سقط برصاصها ٣٢ شهيدا من أبناء المخيم بينهم ١٦ طفلا. وذكر في هذا السياق بمحاولة اغتيال حسين أبو كويك عبر قصف سيارة تدرعت قوات الاحتلال بأنه كان موجودا فيها ما



فلسطينيون يكتبون عن اللجوء والعودة والبنين

قصتي مع الجزيرة

بقلم: محمد بلاص

وقاطعني ضابط المخابرات بالقول، «بإمكاننا أن نزيل مخيمكم عن وجه الأرض .. من أنتم ليقتل جنود جيش الدفاع بقنابلكم، الأفضل لكم أن تخرجوا من هذه البلاد، فهي لن تسعنا معاً، اذهبوا إلى مصر أو الأردن، إنكم عرب مثلكم مثلهم، وهم أحمل بكم منا ١٩٤٩».

في تلك الأثناء، دخل ضابط آخر، على صراخ زميله الذي بدا في حالة عصبية، فسألني ذلك الضابط عن اسم عائلتي، فأبلغته «بلاص»، ليعود ويسألني عن صحفي اسمه محمد بلاص، فرددت عليه بالقول «أن»، فتوقف أمامي وهو يقول «عمليات استشهادية ١٩٤٩ أنت من مخيم جنين، هل تعلم أن بيتك مسح عن وجه الأرض؟؟ ستكتب عن المخيم للتاريخ». مرحلة الاستجواب تلك كانت قصيرة نسبياً، أبلغني في أعقابها ضابط المخابرات بقرار الإفراج عني، ولكن بشرط عدم العودة إلى المخيم، إلا عندما يعلن الجيش الإسرائيلي عن انسحابه.

النفى إلى رمانة

وكان النفى إلى قرى محاذية للمخط الأخضر، المرحلة التالية، حيث تلقى كل شاب من المخيم أفرج عنه من «سالم»، تهديداً بالاعتقال والنقل إلى معتقل «النبق»، إذا ما ألقى القبض عليه مرة أخرى، وهو يحاول العودة إلى المخيم. في قرية رمانة كانت المحطة التالية، حيث مكثت برفقة المئات من الشباب، لنشكل بمجموعنا ما نسبته الثلث من عدد سكان تلك الصغيرة التي امتلأت مساكنها بنا. كانت المدة المحددة لكثيرين منا من قبل ضباط المخابرات الإسرائيليين، ثلاثة أيام، نعود بعدها إلى المخيم. ولكن الأيام تلك طالت، فتجاوزت العشرة، لدرجة بتنا نشك فيها أننا لن نعود إلى المخيم، للأبد، بعد حاولنا لعدة مرات العودة، ولكن الآليات والدوريات العسكرية الإسرائيلية، كانت لنا بالمرصاد.

وتمر الأيام، وكثيرون منا لم يكونوا يعرفون مصير عائلاتهم، وكنت واحداً من بين هؤلاء، حيث واجهت صعوبات كبيرة في معرفة ما حل بزوجتي وطفلاي ووالدتي التي افترقت عنها في اليوم الأول من القصف. وبعد عناء، عرفت أن زوجتي والأطفال ومعها خطيبة أخي عبد الحكيم، أصبحن زيارات جمعية جنين الخيرية، ومن ثم انتقلن إلى منزل الزميل علي سمودي الذي ذهب لإحضارهن من هناك إلى منزله في المدينة.

أما بالنسبة لوالدتي، فسمعت الكثير من الروايات عنها، فقد حدثني أحد الشباب أنها قد استشهدت عندما أصاب صاروخ المنزل الذي لجأت إليه، حتى تبين لي بعد عدة أيام أنها لم تصب بأي أذى، ووصلت إلى منزل شقيقي الأكبر «بسام» في حي الهدف.

العودة إلى المخيم

وعندما أصبحت حالة من اليأس تسيطر علينا ونحن في رمانة، قررنا العودة إلى المخيم فرادى وجماعات، على أن نبقى أسرى، وذلك مهما كان الثمن.

في اليوم السابع من النفى إلى رمانة، قررت مغادرة القرية، بعد أن استكشف لي شقيقي بسام الطريق، فأبلغني أن هناك إمكانية لأن أصل إلى بيته في «الهدف».

على بوابة منزل بسام، كانت والدتي بانتظارنا أنا وشقيقي عبد الحكيم وغسان، وعندما لمحتنا عن بعد، بدأت تبكي وتقبلنا، وهي تقول لنا، «ولا يهكم بما، يلعن أبو الدور، الدور بتنعوض»، في كلمات أشعرتني أن المنزل الذي بنيت به بعد شقاء سنوات، قد هدم.

مكثت يومان في بيت بسام، ومن ثم سألني عما إذا كان لدي استعداد لأن نحاول معا العودة إلى المخيم، رغم الانتشار المكثف للجيش الإسرائيلي في محيطه، بعد ارتكاب المجزرة. كانت إجابتي ب «نعم»، فتوجهت وبسام وعبد الحكيم إلى المخيم، وبرفقتنا مجموعة من النسوة، لنجد الكارثة التي ألت بأهالي المخيم، حيث مئات البيوت المدمرة والمحترقة، وأعمال البحث قد بدأت عن الضحايا تحت الأنقاض، وعائلات تحاول إخراج ما هو صالح من أثاث ومستلزمات من تحت الركام.

في يوم العودة، أراد شقيقي عبد الحكيم، مساعدة أهل خطيبته على إخراج ما هو صالح للاستعمال من منزلهم المدمر بالكامل.

وبينما كان عبد الحكيم يساعد أقاربه، انفجرت قنبلة تسببت ببت كفه الأيمن، وساقه، وأصابت سائر جسده، في حادثة تكررت كثيراً بينما كانت الدبابات وناقلات الجند الإسرائيلية لا تزال تطوق المخيم، وراح ضحيتها كثيرون معظمهم من الأطفال استشهد بعضهم، والبعض الآخر أصبحوا معاقين بعد أن فقدوا أطراف لهم.

الخروج من المنزل بسرعة، حتى لا يتساقط على رؤوسنا، فنقضى تحت الركام، ذلك أن بقاءنا بداخله حتما سيؤدي إلى مقتلنا، أما خروجنا منه إلى الشارع، فذلك يعني أن هناك احتمالات ولو أنها ضئيلة لأن نبقى على قيد الحياة. خرجت وبرفقتي زوجتي وكل منا يحمل واحداً من الطفلين، في مقدمة ما كانوا برفقتنا تحت القصف، في لحظات كانت أصعب من الموت، ونطقنا فيها الشهادتين لمرات كثيرة.

من زقاق بالجوار، أطل علينا جندي إسرائيلي كان واحداً من بين قوة من المشاة، صوبوا جميعاً أسلحتهم نحونا، فاعتقدنا أنهم سيطلقون النار علينا، حتى طلب منا ذلك الجندي بصوت عالي أن نضع أيدينا فوق رؤوسنا، ونسير باتجاه الغرب إلى ساحة المخيم.

نيران مشتعلة

فعلنا ما طلبه الجندي، وسرنا من وسط المخيم الذي اخفت معالمه، والنيران كانت تشتعل في الكثير من منازلنا، حتى استوقفني صوت المهندس علي نشرتي الذي طلب منا الانتظار، حتى يخرج من منزل عائلته، برفقة أشقائه وأبنائهم وزوجاتهم.

وانضمت إلينا عائلة نشرتي، وسرنا معا لعدة أمتار، حتى استوقفنا مجموعة من الجنود الإسرائيليين، كانت تحتل منزل المواطن أبو علي عويس، قبل هدمه بالكامل. وطلب الجنود من النساء والأطفال بالتوجه إلى ساحة مسجد المخيم، أما الرجال فالبقاء في «الساحة» المدمرة، ومن ثم طلبوا منا أن نبدأ بخلع ملابسنا، وتفتيشنا الواحد تلو الآخر.

دروع بشرية

كان أحد المحتجزين معنا يعاني من مرض في ظهره، لا يمكنه من السير بمفرده دون مساعدة، فقممت بمساعدته برفقة أحد الشبان، وهو ما جعل ثلاثتنا نتأخر عن المجموعة، فاستوقفنا أحد الجنود طلب منا الوقوف أمامه، أمام مقهى المخيم، حيث كانت المنطقة تشهد اشتباكات مسلحة عنيفة.

شعرنا الثلاثة أننا سنقتل لا محالة، عندما أصر الجندي على استخدامنا كدروع بشرية، حتى حضر جندي آخر من المقرر أنه كان الضابط المسؤول عن ذلك الجندي، فسأله عن أسباب توقفنا، ليرد عليه الجندي بالقول، «دعهم يقتلون برصاص (المخربين)». نقاش دار بين الجندي والضابط، توجه إلينا بعد انتهائه الضابط، ليلطف منا مغادرة المكان، وقد قدم لنا إرشادات حول الطريق التي يجب أن نسلكها، حتى نصل إلى حي «الزهراء» شمال المخيم، حيث كان العشرات من الشباب محتجزين، إلى جانب النساء والأطفال.

اعتقدت أن المسألة لا تعدو عن كونها تدقيقاً في البطاقات الشخصية الخاصة بنا، وإذا كان هناك ثمة «مطلوبين» بيننا يجري اعتقالهم، بينما يطلق سراح الآخرين. إلا أن الأمر كان مغايراً تماماً، حيث لم يدقق الجنود بالبطاقات الشخصية، فأعادوا تجميعنا جميعاً ووضع عصابات على أعيننا، بعد أن طلبوا من النساء ومن لا تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً، ولا تقل عن ٤٥ عاماً، بأن يتدبروا شؤونهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، بينما كان الاعتقال من نصيب المتبقين الذي كنت أحدهم.

تكنيل في «سالم»

عندما وصلنا إلى حاجز «سالم»، أبلغت الضابط المسؤول أنني صحفي، اعتقاداً مني أن مهنتي تلك ستحول دون اعتقالني، فكان رد الضابط، «شو يعني .. طر!!».

في ذلك المكان، أعادوا تجميعنا بشدة، وتعصيب أعيننا، ووضعونا في ساحة أرضيتها خشنة، ومحاطة بالأسلاك الشائكة، على مدار ثلاثة أيام، كانوا يلقون خلالها قطعاً صغيرة من الخبز على الأرض.

في الليلة الأولى، وقد أصابني الإرهاق الناجم عن عدم النوم، لعدة ليالي في المخيم، جراء القصف، غلبني النعاس، فقررت النوم، حتى أيقظني حذاء شرطي إسرائيلي، ضرب ظهري، وهو يقول لي، «صحافي .. عمليات استشهادية!!»، قبل أن يعاود الضرب مرة أخرى، حتى أوصلني إلى ما بين الأسلاك الشائكة، ونزل الدم من أطرافي.

وكان الضرب المبرح من نصيبي على مدار الأيام الثلاثة من الاعتقال في حاجز «سالم»، حتى مرحلة الاستجواب من قبل ضباط المخابرات الإسرائيليين الذي سألني أحدهم عن رأيي في ما يحدث في مخيم جنين، فقلت له، «إنكم ترتكبون المجازر، وتهدمون البيوت على رأس السكان، وتقتلون النساء والأطفال ...».

لي أراد الاطمئنان على سلامتي، ولم يكن الالتقاط داخل الغرفة «المحصنة»، سليماً، ما دفعني إلى الصعود على درج المنزل.

وخلال تلك المكالمة التي كانت قصيرة، شعرت أن المنزل بهتز، فقد أصاب صاروخ مروحية إسرائيلية الطابق الثالث منه، فاشتعلت النيران فيه، وهو ما اضطرني إلى العودة مسرعاً إلى الغرفة، ألتقط أنفاسي، فقد شاهدت الموت لحظتها.

في ساعات المساء، كان شقيقي عبد الحكيم يجلس برفقة خطيبته، في غرفة الضيافة، فأصابني شعور غريب دفعني إلى التوجه لهما بطلب الخروج من تلك الغرفة المحاذية للشارع، والجلوس معنا، وذلك عن طريق المازحة.

ولم نكد نصل الغرفة «المحصنة»، حتى اخترق صاروخ لم نشاهد سوى وهجه، غرفة الضيافة ليصل إلى منزل مجاور وملاصق للمنزل الذي لجأت إليه، يعود للمواطن صلاح العمار الذي كان يستخدمه إلى جانب السكن، كبقالة بداخلها جرار غاز.

كان عدداً في تلك اللحظات نحو ٣٠ معظمهم من الأطفال والنساء، إلى جانب عجوز تعاني من مرض القلب.

منظر محزن

منظر لن أنساه طيلة حياتي في تلك الليلة، طفلة لم تتجاوز الثالثة عشرة من عمرها، ألت بجسدها الصغير إلى حضن والدتها، وهي تصرخ باكية، «ميشان الله ياما فليني، شاعر إنه راسي كله شاب»، فترد عليها الأم التي لا حول لها ولا قوة، بالقول والدموع تنساب من عينيها، «ما تخافيش ياما، الله يهونها، إن شاء الله».

ذات الطفلة، كانت كلما تسمع هدير مروحية، تدرك أن صاروخين أو أكثر حتماً سيسقطا في المكان، فتبدأ بالصراخ من جديد، وهي تؤثر بيديها الصغيرتين، وتقول «يا الله بسرعة إنزلن، بكفي».

.. هكذا تصرف المقاتلون

في اليوم الرابع، لمحت أربعة من المقاتلين، يركضون بدون اتجاه، وهم يحملون سيدة عجوز على نقالة إسعاف، حيث كانوا يبحثون عن طبيب لمعالجتها، بعد أن أصابت جسدها شظايا صاروخ إسرائيلي. صرخت سيدة بهؤلاء، وهي تطلب منهم النجاة وترك العجوز في أقرب منزل، إلا أنهم رفضوا ذلك حتى غابوا عن الأعين. وعلى مدار الأيام الخمسة الأولى، وتحديدًا خلال ساعات الليل، كان المقاومون ينطلقون على شكل جماعات، يتفقدون أحوال الأهالي في المنازل، ويطلقون صيحات «التكبير»، من أجل رفع معنويات الأهالي.

قرار الخروج

كانت الساعة تقترب من منتصف الليل، فانتقلت عندما شعرت بحركة للشبان هناك، إلى منزل المواطن خليل النورسي، حيث تجمع ما لا يقل عن عشرين شاباً، أجرى بعضهم اتصالات هاتفية مع أحد المسؤولين الفلسطينيين الذي أبلغهم بدوره أن هناك تقديرات أن الجيش الإسرائيلي بدأ ينسحب من المخيم، وهو ما جعلهم في غاية الفرح والسعادة.

ولم تكد تمض ساعة واحدة على ذلك الاتصال، حتى شعرنا أن إحدى طاقات جهنم قد فتحت على المنطقة التي كنا متواجدين فيها، ليتبين لنا في صبيحة اليوم التالي أن الصوت الذي سمعناه، كان صادراً عن الجيش الإسرائيلي يطلب من الأهالي جميعاً الخروج من منازلهم، على وجه السرعة.

أربع مروحيات قتالية على الأقل، كانت تطلق الصواريخ ومن ثم الرصاص الثقيل، على المنطقة، فتفرق الشبان مرة أخرى، بينما عدت إلى المنزل المخبأ، وقد أصبحت جدرانها آيلة للسقوط، والنيران تشتعل في أجزائه العلوية.

ولم أصدق أن تلك الليلة انقضت، وأشرقت شمس اليوم التالي، ونحن على قيد الحياة، فاتخذت قراراً بالخروج من المنزل.

كان قراراً يحمل الكثير من المجازفة، ولكني كنت مضطراً لاتخاذ، ذلك أنني كنت أشعر حينها أن كل طفل وامرأة في ذلك المنزل من مسؤوليتي الشخصية، ولم يعد الأمر يقتصر علي وعلى شقيقي وزوجتي وطفلاي.

حملت «مجاهد» وزوجتي حملت «هبة» وقد أردت أن نكون الاثنان في مقدمة من يخرجون، وعندما أردنا فتح باب المنزل، أصابه صاروخ، فاندفعنا من شدة الخوف إلى ذات الغرفة التي كنا نختبئ فيها.

وسرعان ما عدت وتمالك نفسي، وطلبت من الجميع

خاص ب «حق العودة»:

مساء يوم الثلاثاء الثاني من نيسان عام ٢٠٠٢، كنت قد عقدت العزم على مغادرة بيتي في الجهة الغربية من مخيم جنين، إلى بيت شقيقي الأكبر في حي «الهدف»، غرباً، شعوراً مني بخطورة الموقف، بعد أن بدأت إسرائيل بإعداد العدة لغزو المخيم.

ليلة واحدة نمتها في بيت شقيقي، برفقة طفلي «مجاهد»، شعرت أنها الدهر كله، بعد أن أصرت زوجتي ووالدتي واثنان من أشقائي على البقاء في المخيم.

ولم تكد أشعة صبيحة اليوم التالي، تشرق، حتى قررت العودة إلى المخيم، ليس من أجل الموت، وإنما من أجل أشقائي وأهلي ممن لم أكن لأستطع أن أكون مأمناً، بينما هم في دائرة الخطر المحتم.

في طريق العودة، سيرا على الأقدام، كان الجيش الإسرائيلي قد أنهى حشد قواته، وأحكم الحصار على المخيم المستهدف بالاغتيال، ففي كل مكان كانت تنتشر الدبابات وناقلات الجند المصفحة، وتنصب بطاريات الصواريخ والمدافع، وكلها مصوبة نحو المخيم.

ما أن وصلت البيت، حتى كان أمامه عدد من المقاتلين، يأخذون مواقع لهم في الجهة الغربية التي كانوا يقدرون أن تكون محاولة الاقتحام الإسرائيلية الأولى للمخيم منها، باعتبارها الأكثر عرضاً من حيث المساحة، وكان الأمر كما كان هؤلاء يتوقعون.

كثيرون طلبوا منا في ذلك اليوم، عدم المبيت في منزلي، لكونه يقع في مقدمة المخيم، وهناك احتمالات أكيدة لأن يتعرض للقصف، عندما تبدأ المعارك.

وتحت ضغط كبير من هؤلاء، قررت الانتقال بأفراد أسرتي، إلى منزل شقيقي الذي يصغرني سناً، والذي يقع بجوار منزلي، ولكنه محمي إلى درجة معينة من القصف. في ذلك البيت نمنا ليلة واحدة، كانت مرعبة، بسبب كثافة النيران من جانب الجيش الإسرائيلي، حتى صبيحة اليوم التالي، وقد اندلعت المعارك، وتركزت على مدار الأيام الثلاثة الأولى، في المنطقة التي أقمنا بها. شعرت بخطر كبير، فقررت الخروج وبرفقتي أمي العجوز، واثنان من أشقائي، إلى جانب زوجتي وطفلاي، وساعدني في ذلك بعض الشبان.

الطريق الوحيدة للخروج من البيت، كانت فقط عبر نافذة خلفية، فقررنا منها الواحد تلو الآخر، ومن ثم بدأنا نركض على غير هدى، حتى أُرشدنا بعض الشبان، إلى منزل قريب من منطقة وسط المخيم، يعود لأحد أقارب والدتي.

وهناك، مكثت لعدة ساعات، ثم طلبت من شقيقي الذي يكبرني سناً «غسان» ووالدتي البقاء في ذلك المنزل، على أن أخرج برفقة زوجتي وطفلاي، متوجهاً إلى منزل وسط المخيم، كان شقيقي الأصغر «عبد الحكيم»، يتواجد فيه، بحكم علاقة النسب التي كانت تربطه بأصحابه.

تضاريس مجهولة

كانت الطريق جد مرعبة، ومن غير المعقول أن يغامر أي شخص عاقل، بالخروج من منزل لجأ إليه، إلا إذا كان مضطراً لذلك، فالصواريخ والقذائف والرصاص الثقيل، كان يضرب في كل مكان بالمخيم الذي كان مسرحاً لاشتباكات مسلحة عنيفة، بين رجال المقاومة والجيش الإسرائيلي.

كنت في تلك اللحظات، أحمل ابنتي هبة «ثلاث سنوات»، وشقيقي غسان يحمل ابني مجاهد، بينما كانت زوجتي تحمل حقيبة وضعت بداخلها بعضاً من الأشياء المهمة للطفلين، وثلاثتنا كنا نركض على غير هدى، لدرجة شعرنا فيها أننا كدنا نقتل عشرات المرات، في الطريق.

بشق الأنفص وصلنا إلى منزل أبو خالد وسط المخيم، وقد اعتقدت لساعات قليلة، أنني وصلت إلى المكان الأكثر أمناً، لكونه من أكثر أحياء المخيم كثافة سكانية، وخيل لي أن الجيش الإسرائيلي لن يقدم على قصفه بأي نوع من أنواع السلاح، ذلك أن أي قصف قد يتعرض له، من شأنه أن يؤدي إلى كارثة.

القصف يتواصل

اعتقادي ذلك لم يكن على الإطلاق في محله، فلم يكد يمض يوم واحد حتى امتد القصف الإسرائيلي ليشمل ذلك الحي، ولكن على نحو متقطع.

أرشدنا صاحب المنزل إلى غرفة بداخله، قال إنها محصنة وقديمة، ولن يحدث لها أي شيء، حتى ولو هدم المنزل بكامله.

في اليوم التالي، اتصل معي عبر الهاتف النقال زميل



فلسطينيون يكتبون عن اللجوء والعودة والبنين

من القدس الى بغداد

شعر: أبو الحسن الراضي

خاص بـ «حق العودة»:

يَـرُوي لِننا سـير الـرِّقـاق
كُـتِـبـت بِأدمعنا الرِّقـاق
مُـرَّ المـآسـي والـمُـقـرَّاق
مِـن أرض كـابول انـطـلاق
قـد أعلـنوا بـداء السـيـاق
فـي شـرعنا هـذا إـبـاق
مُـلـئت مـحـافـلنا شـرِّقـاق
ودمـاء إـخـوانـي ثـقـراق
زُـبـداً فـهل جـعـت رـيـاق
عـاشوا حـيـاةً لا تـطـاق
حـثـى مـتى هـذا السـيـاق
مُـلـؤا الـايـادي لـلعـنـاق
لا لـلعـمـالـة والـثِّقـاق
عـن قـدسنا شـهـد الـبُـراق
طـفـحـت بـخـمـرهم الرِّقـاق
مـن ذا يـحـارب مـا يـحـاق
واسـتـطـيـبوا لـبـن النـيـاق
شـرـبوا كـؤوسهم الدـهـاق
عـجـزوا عـن فـهم المـسـاق
أو لـيس يـنـفـصُّهم خـلاق
سُـمـعوا ومـا سَـكـبـت مُـتـاق
ثُـهـنـا وقـد ضـاق الرِّقـاق
مُـهـجـ الحـرائـر فـي احـتـراق
لا لـن تـسـام ولـن تـسـاق
فـمـتى يـكـون لـها عـتـاق
تـلك العـروس لـها صُـدـاق
يا إـخـوتي وجـب الطـلاق
ذـهـب المـغـاضـب فـي اشـتـيـاق
أيقـود ثـورتنا مُـعـاق
حـسـبوا سـوادهم فـتـاق
لا سـتـكـثـروا فـيهم بُـصـاق
لـلـصـامـديـن ومـن أفـاق
جـاؤوا عـلى قـدم وسـاق
فـإذا سَـيـو فـيهم دِـلاق
شـئ العـزـيـمة والـوـثـاق
فـي صـبـحـنا صـاح الرِّواق
لا تـقـعدوا ضـمن الـثُّـطـاق
أدعـو العـروبة لـلـوـفـاق
حـتى وإن زادوا الخـنـاق
قـسـمـاً بـمن رـفع الطِّـبـاق
إـنـي أحـبُّـك يا عـراق
إـنـي أحـبُّـك يا عـراق

أبو الحسن الراضي من مواليد مخيم عايدة، في محافظة بيت لحم، وهو لاجئ من قرية رأس أبو عمار. يعمل الراضي مدرسا للغة العربية، وهو شاعر يهتم بفصاحة اللغة، معتمدا السهولة لإيصال الرسالة بأقصر الطرق.

رسالة من المنفى

شعر: محمود درويش

وكيف حالُ إخوتي
هل أصبحوا موظفين؟
سمعتُ يوماً والذي يقولُ:
سيصبحونُ كلهم معلمين..
سمعتُهُ يقولُ:
(أجوع حتى أشتري لهم كتاب)
لا أحد في قريتي يفكُ حرفاً في خطاب
وكيف حالُ أختنا
هل كبرتْ.. وجاءها خطَّاب؟
وكيف حالُ جدتي
الم تزلُ كعدها تفعدُ عندَ الباب؟
تدعو لنا..
بالخير.. والشباب.. والثواب!
وكيف حالُ بيتنا
والعتبة للساء.. والوِجـاق.. والأبواب؟
سمعتُ في المذياع
رسائلَ المشردين.. للمشردينُ
جميعهم بخير!
لكنني حزينٌ..
تكادُ أن تاكلني الظنونُ
لم يحمل المذياع عنكم خبراً..
ولو حزينٌ
ولو حزينٌ

-٥-

الليلُ يا أمّاه ذنُبُ جائعٍ سَقَّاح
يطاردُ الغريب أينما مضى..
ويفتحُ الأفاقَ للأشباح
وغايةُ الصفافٍ لم تزلُ تعانقُ الرياح
ماذا جنينا نحنُ يا أمّاه؟
حتى نموتَ مرتينِ
فمرةً نموتُ في الحياة
ومرةً نموتُ عندَ الموتِ!
هل تعلمينَ ما الذي يملأني بكاءً؟
هبي مرضتُ ليلةً.. وهذا جسمي الداء!
هل يذكرُ المساءُ
مهاجرًا أتى هنا.. ولم يعدْ إلى الوطن؟
هل يذكرُ المساءُ
مهاجرًا ماتَ بلا كفن؟
يا غايـة الصفاف! هل ستذكرين
أن الذي رَمَوْه تحتَ ظلكِ الحزينِ
-كأي شيءٍ ميّتَ إنسان؟
هل تذكرينَ أنني إنسانٌ
وتفطينِ جنتي من سطوةِ الغربان؟
أمّاه يا أمّاه.
لن كتبتُ هذه الأوراقَ
أيُّ بريدٍ ذاهبٍ يحملها؟
سُئلتُ طريقَ البرِّ والبحارِ والأفاقِ..
وأنتِ يا أمّاه
ووالدي، وإخوتي، والأهلُ، والرفاقُ..
لعلكم أحياءُ
لعلكم أمواتُ
لعلكم مثلي بلا عنوانِ
ما قيمةُ الإنسانِ
بلا وطنِ
بلا عَلمِ
ودونما عنوانِ
ما قيمةُ الإنسان؟

الشاعر محمود درويش من مواليد عام ١٩٤٢ في قرية «البروة» المهجرة بالقرب من عكا، هجر مع عائلته في العام ١٩٤٨ إلى قرية دير الأسد المجاورة، تعرض لاحقا للسجن في المعتقلات الاسرائيلية ثلاث مرات في الستينات. وفي مطلع السبعينات وصل محمود درويش إلى بيروت، حيث تم تعيينه عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد قدم درويش استقالته من المجلس الوطني الفلسطيني في التسعينات بعد توقيع اتفاقية أوسلو. وللشاعر عشرات الدواوين الشعرية التي ترجمت الى عدة لغات. يرأس الشاعر أيضا مجلة «الكرمل» الثقافية التي تصدر من رام الله.

تحية.. وقبله

وليسَ عندي ما أقولُ بعدُ
من أينَ ابتدي؟ وأينَ أنتهي؟..
ودورَةُ الزمانِ دونَ حدٍ
وكلُّ ما في غربتي
زوائدُ، فيها رغيْفُ يابسٍ، ووَجْدُ
ودفترُ يحملُ عنيَ بعضَ ما حملتُ
بصفتُ في صفحاته ما ضاقَ بي من حقدٍ
من أينَ ابتدي؟
وكلُّ ما قيلَ وما يقالُ بعدَ غدٍ
لا ينتهي بضمةٍ.. أو لسةٍ من يثُ
لا يُرجعُ الغريبَ للديارِ
لا يُنزلُ الأمطارِ
لا يُنبِثُ الريشَ على
جناح طير ضائعٍ.. منهُنَّ
من أينَ ابتدي؟
تحية.. وقبله.. وبعد..

-٢-

أقولُ للمذياع.. قلْ لها أنا بخيرُ
أقولُ للعصفورِ
إن صادفتُها يا طيرُ
لا تنسني، وقلْ بخيرُ
أنا بخيرُ
أنا بخيرُ
ما زال في عينيَّ بصرُ!
ما زال في السّما قمرُ!
وثوبي العتيق، حتى الآنَ، ما اندثرُ
تمزقت أطرافه
لكنني رقيقةً.. ولم يزلُ بخيرُ
وصرتُ شأباً جاوزَ العشرينِ
تصوريني.. صرتُ في العشرينِ
وصرتُ كالشبابِ يا أمّاه
أواجهُ الحياه
وأحملُ العبءَ كما الرجالُ يحملونُ
واشتغلُ
في مطعمٍ.. وأغسلُ الصحونَ.
وأصنعُ القهوةَ للزبُونِ
والصقُ البسماتِ فوق وجهي الحزينِ
ليفرخ الزبونُ

-٣-

أنا بخيرُ
قد صرتُ في العشرينِ
وصرتُ كالشبابِ يا أمّاه
أدخُنُ التبغَ، وأثقي على الجدارِ
أقولُ للحلوة: أه
كما يقولُ الآخرونُ
« يا إخوتي، ما أطيب البنات،
تصوروا كم مُرَّةً هي الحياةُ
بدونهنَّ.. مُرَّةً هي الحياةُ »
وقال صاحبي: « هل عندكم رغيْفُ؟
يا إخوتي، ما قيمةُ الإنسانِ
إن نامَ كلُّ ليلةٍ.. جوعانٌ؟ »
أنا بخيرُ
أنا بخيرُ
عندي رغيْفُ أسمرِ
وسلّةُ صغيرةٍ من الخضارِ

-٤-

سمعتُ في المذياع
تحيةَ المشردين.. للمشردينِ
قالَ الجميعُ: كلُّنا بخيرُ
لا أحدُ حزينُ،
فكيفَ حالُ والدي؟
الم يزلُ كعده، يحبُّ ذكرَ الله
والأبناء.. والتراب.. والزيتون؟



مبرا وشاتيل... في الذاكرة

بيت لحم، فلسطين
ص.ب. 728
تلفاكس: 02-2747346 ، هاتف 02-2777086
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org

المقالات المنشورة بأسماء
أصحابها تعبر عن وجهة
نظرهم/ن.

تحرير

محمد جرادات نهاد بقاعي

حق العودة



تصدر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على اساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.